المقدمة

إن الحمد لله نحمده، و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أ ن محمداً عبدُه و رسولُه، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3]،

وأصلي وأسلم على نبينا محمدًا وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرًا. أما بعد...

فبعد التحاقي المبارك بأروقة الجامعة الإسلامية العريقة، الشامخة بالعلم الرباني الأصيل، والعلماء المحققين، والأساتذة الفضلاء، وأثناء دراستي في الدراسات العليا لمرحلة العالمية-الماجستير- اكتسبت فيما أحسبه، وهو كذلك علمًا مؤصلًا وقولًا محققًا وثباتًا ومنهجًا وتبصرًا في ظل تخصصي في قسم العقيدة، من كلية الدعوة وأصول الدين في المدينة المنورة.

وبما أن من متطلبات إتمام الدراسة في هذا التخصص المبارك، البحث في أحد موضوعاته المتعددة، ومنها توحيد الأسماء والصفات، أحد أقسام التوحيد، الذي هو حق الله على العبيد.

وحيث أن لي رغبة سابقة قبل التحاقي بهذه الجامعة المباركة، وزادت هذه الرغبة في أثناء الدراسة فيها بالبحث في هذا القسم المهم من أقسام التوحيد، وبعد الاستعانة بالله تعالى، رأيت بعد تجاوزي السنة الدراسية المنهجية – ولله الحمد والمنّة – النظر في كتب الإرث الإسلامي الأصيل، والمنهج السلفي القويم، لاختيار موضوع يثري المكتبة الإسلامية، و يسهم في نهضة الأمة الإسلامية، من سبات الجهل الذي كاد يطبق عليها في العصور المتأخرة، وأيضا تخليصها من

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠ - ٧١.

الثقافة المحضة، المجردة من المنهج الحق، والتي اغتر بها بعض من يشار إليه، فمن ذا وذاك وغير ذلك مما نبت في الآونة المعاصرة من نابتة؛ أحببت المشاركة في دلالة الأمة إلى العلم الراسخ، والقول المبين، والفكر الرزين المبني على المنهج الرباني والطريقة النبوية.

وبعد بحث ونظر، وتقليب للعناوين ومراميها، والموضوعات وأهدافها، رأيت كمّاً لا بأس به مما له وقع ونفع، مما تركه علماؤنا الأولون من كتب ومصنفات ومؤلفات ورسائل وفتاوى في مسائل شتى، سيما في مجال المعتقد الواجب وبيان ما يخالفه، فاخترت من ذلك الكم خمس رسائل فذة في بابها نادرة في فنها، لعَلَمٍ من علماء الأمة، ورمز من رموزها، ألا وهو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني رحمه الله وهي:

الرسالة الأولى: الرسالة الأكملية أو تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال.

الرسالة الثانية: مسألة في الصفات الاختيارية.

الرسالة الثالثة: رسالة لابن المهاجري.

الرسالة الرابعة: قاعدة في الاسم والمسمى.

الرسالة الخامسة: مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم.

نبذة عن الرسائل

أولاً: هذه الرسائل من إرث شيخ الإسلام ابن تيمية، ولا يخفى مدى أهمية هذا الإرث السلفي الذي له أثر واضح في زمانه وما بعد زمانه عبر العصور إلى زماننا الحاضر فقد كان له أعظم الفضل– بعد الله – على من بعده، شهد بذلك الموافق والمخالف، والقريب والبعيد، فأصبحت الهيئات العلمية باختلاف أشكالها تُعنى بإرثه دراسةً وتحقيقا وتخريجا، والتسابق لاستخراج ما كان مخطوطا لتحظى بالأسبقية في ذلك.

ثانياً: الرسائل الخمس تُعنى بموضوع واحد، وقع الخلاف فيه بين فرق أهل الإسلام قديما وما زال واقعا، وهذا الموضوع هو صفات الله، فجاءت الرسائل بمجموعها ناصرة للمذهب الحق ومبينة له أكمل بيان، وهي مع تعددها متممةٌ لبعضها البعض.

ثالثاً: الرسائل الخمس لقيت عناية من أهل العلم في زمانهم، فأخرجوها حسب إمكاناتهم المتاحة في وقتها فلهم فضل السبق، فالرسالة الأولى الأكملية توجد في مجموع الفتاوى جمع عبدالرحمن بن قاسم –رحمه الله– وفي مجموعة الرسائل والمسائل بعناية محمد رشيد رضا –عفا الله عنه–، والرسالة الثانية مسألة الصفات الاختيارية، والرسالة الثالثة رسالة لابن المهاجري، والرسالة الرابعة قاعدة في الاسم والمسمى في مجموع الفتاوى جمع عبدالرحمن بن قاسم فقط، والرسالة الخامسة مسألة الأحرف فهي في مجموع الفتاوى جمع عبدالرحمن بن قاسم، وفي مجموعة الرسائل والمسائل بعناية محمد رشيد رضا، ولم أقف على من أخرجها مفردة بأي نوع من أنواع العناية الحديثة، وذلك حسب بحثي السريع في الفهارس و قواعد البيانات والمعاجم المعنية بذلك مثل كتاب دليل المكتبة العقدية وسؤال من لهم عناية بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، ومع استعانتي بالبحث في المكتبة الشاملة، و مواقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) المتخصصة، فلم أجد ما يشعر بأي نوع من ذلك، إلا الرسالة الأكملية كما سأبينه لاحقاً إن شاء الله.

رابعا: لا يعني وجود هذه الرسائل فيما ذكرت من مجموع الفتاوى أو مجموعة الرسائل، أن هذا كافٍ لها في النشر، بل ينبغي إظهارها لما تحويه من أهمية، وهو متمشٍ مع ما هو معمول به –

بكثرة- في زماننا في رسائل كانت حبيسة في مخطوطاتها و مجامِعها وفي حواشي الكتب الأخرى أو هوامشها، أخرجت بعناية لائقة بها فصارت لها مكانتها في المكتبات، وسهل تناولها من طلاب العلم، فعلى سبيل المثال لا الحصر كتاب التدمرية، والحموية، وكتاب التوسل والوسيلة، وكتاب الإيمان، والعبودية، والفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وغير ذلك كثير، و لما في ذلك من إظهارٍ لكتب أهل الحق وتكثيرها ونشرها.

خامسا: عند مقارنة المطبوع بما تحصل لدي من مخطوطات وجدت هناك اختلافا واضحا بينها؛ فرغبت في تثبيت وتقريب هذا التباين حتى نصل إلى الأقرب من نص المؤلف قدر الوسع والطاقة والله الموفق.

سادسا: لما رأيت الرسائل الخمس – مثل كثير من تراث شيخ الإسلام -لم تحض بعناية تليق بأهميتها، وتناسب ما يلقاه مثلها من أنواع العناية تحقيقا ودراسة وتخريجا وطباعة وغير ذلك من صور الاحتفاء بالعلم وأهله؛ أحببت أن أشارك بهذه الرسائل المباركة تحت إشراف أساتذة فضلاء في هذه الجامعة المباركة.

تتمة:

الأول: العنوان المميز للرسائل.

اخترت للرسالة عنوانا مميزا وجامعا لمضمونها وموضوعها تحت اسم

الرسائل الخمس لابن تيمية في الصفات

(تحقيق ودراسة)

الثاني: الضابط الذي تم على إثره اختيارها.

كما تقدم آنفا فالرسائل الخمس كلها لشيخ الإسلام، فالأولى الرسالة الأكملية، والثانية مسألة في الصفات الاختيارية، والثالثة رسالة لابن المهاجري، والرابعة قاعدة في الاسم والمسمى، والخامسة مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم.

والضابط بينها أنه -رحمه الله -كتبها كلها في "بيان صفات الله" سواء كانت الصفات التي تخصه سبحانه وتعالى، أو الصفات المشتركة التي تطلق عليه وعلى غيره، وبيان تفرده -جلا وعلا -بما يليق به من الصفات عن غيره.

الثالث: الوحدة الموضوعية:

يدور موضوع الرسائل كلها على تقعيد للمذهب الحق في صفات الله، وبيانه، وتخليصه من شبه وتلبيس المخالفين، وإظهار خلل المخالف وسبب الخلاف ومنبعه، ورده.

فالرسالة الأولى تبين بجلاء مذهب أهل الحق المفارق لغيرهم في صفات الله، والثانية ترد على غلط بعض الصفاتيين في أخص المسائل بينهم وهي مسألة الصفات الاختيارية، والثالثة تبين لطلاب الحق حقيقة الصفات وحقيقة مفارقة المخالف فيها، والفرق بين صفات الخالق والمخلوق، والرابعة والخامسة أوضحتا أحد أسباب الانحراف عن جادة الصواب، وهو سبب مبدأ الخلاف وأسه وأساسه من حيث الخلل في الفهم اللغوي، المؤدي لبناء الأحكام العقلية المخالفة للحق.

تنبيه:

عدد ألواح الأصول المخطوطة للرسائل الخمس على النحو التالي:

الرسالة الأولى الرسالة الأكملية تقع في ثلاثة وعشرين لوحًا، وأما الرسالة الثانية وهي مسألة في الصفات الاختيارية فتقع في سبعة ألواح، والرسالة الثالثة رسالة لابن المهاجري تقع في أحد عشر لوحا، والرسالة الرابعة قاعدة في الاسم والمسمى تقع في سبعة عشر لوحًا، وأخيرا الرسالة الخامسة مسألة الأحرف تقع في ستة عشر لوحًا.

فيتحصل من مجموع الألواح للرسائل الخمس ما مجموعه أربعة وسبعون لوحا ولله الحمد.

أهمية الموضوع

أولا: الرسالة الأكملية

هذه الرسالة تحمل هذين الاسمين –الرسالة الأكملية وتفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال –اللذين قد شاعا بين العلماء وطلاب العلم في الكتب ودواوينها وهما لرسالة واحدة، وتوجد للرسالة أسماء أخرى لكنها غير متداولة كما سيأتي بيانه في حينه بإذن الله.

وهي –أيضا–تُعنى بموضوع من أبرز الموضوعات في توحيد الأسماء والصفات، فهي رسالة متخصصة في صفات الله العليا، حيث أثبت –رحمه الله –كمال صفات الله، وأنها الأحق بالأكملية في الصفات، وذلك بالدليل النقلي، والنقلي العقلي، ورد –أيضا–على أصول الفرق المخالفة في هذا الباب بنَفَسٍ هادئ، وبيان جذّاب، وقول مقنع، فنّد فيها الأقوال المخالفة، والأدلة التي يستدلون بها، وبيّن مخالفتها للمنقول والمعق ول.

وأصل الرسالة جواب لسؤال طويل من سائل يظهر من أسلوبه أنه ممن له باع طويلة في العلم، ومعرفة بما عليه أهل ذلك الزمان من ظهور البدع، وانتشارها بين المسلمين، فكان سؤاله عما يجب لله من صفات الكمال، وأجاب الشيخ رحمه الله بجواب تفصيلي مطول، ذكر فيه ما يجب لله من صفات الكمال، وما يجب نفيه مما يظن أنها صفات كمال لله وهي ليست كذلك، وبيان الحد الفاصل في ذلك، ورد فيه على أصول أهل الأهواء والبدع على اختلاف مذاهبهم وطرائقهم بالدليلين النقلي والنقلي العقلي مع تأصيله للدليل النقلي العقلي.

فجاءت رسالة عظيمة النفع، جليلة القدر، غزيرة العلم، حوت عظيم المعنى، ووافقت المغزى، لما تضمنته من علم مؤصل، ورد مفحم، مع وأدٍ لأصول البدعة، في هذا الباب وإظهار للحق، وتثبيت بطريقة القرآن والسنة، وتمسك بنهج سلف الأمة في تقرير ذلك مما جعل الرسالة تامةً في الطرح والمضمون والنتيجة.

ثانيا: مسألة في الصفات الاختيارية

لا تقل أهمية عن سابقتها، لأنها تدور في فلكها وتنتظم نظامها، وهي أخص منها في بابها، حيث تعنى بمحل الخلاف بين أهل السنة المحضة وبين مخالفيهم الصفاتية.
فهي تعنى في الرد على مرجع كبير، له أكبر الاعتبار عند من كان في زمانه ومن أتى من بعده، ألا وهو الفخر الرازي، وتميزت الرسالة بانتهاج شيخ الإسلام رحمه الله في رده منهج وأسلوب الرازي نفسه، من حيث التقرير العقلي، فرد المعقول بالمعقول، وزيادة دليل المنقول إمعانا وتوكيدا لبطلان قول المخالف، ورد دليله النقلي بالحجج المعتبرة النقلية والعقلية، فصارت دُرّة مذهّبة فريدة، لم يشنها قصرها بل –على العكس من ذلك –زادها بهاء، وقوة في حجتها، وكما قيل خير الكلام ما قل ودل.

ثالثا: رسالة لابن المهاجري

وهي مكملة العقد، ومتممة النظام في البيان الشافي والكافي في صفات ربنا المتعالي، وهي تعنى ببيان الفَرْق في الصفات المتشابهة مع غيرها كما عنون لها في بعض المراجع بـ(سؤال المهاجري عن الفرْق في الصفات بين المتشابه وغيره والجواب عليه) وهي بيان تمام المفاصلة بين صفات الخالق سبحانه وتعالى وبين صفات المخلوق.
وهي مكملة للمقاصد؛ حيث أزاح بأسلوب علمي وأدبي واضح أخّاذ الفرق بين الصفات المشتركة بين العبد والرب، مع تقعيد، وتقسيم، وتوجيه، وبرهان عقلي ونقلي وهما معا، في حسن معتقد، وزوال شبهة، وإظهار نكتة في الصفات التي بين العبد وربه.

رابعا: قاعدة في الاسم والمسمى

وهي رسالة حامية لحمى توحيد الأسماء والصفات، وكاشفة لغبار الشبه، ومجليّة للحق من دنس الباطل؛ حيث أبان ما تلبس على أهل الهوى من دقيق العلم، ومتشابهه، بأن قَصُر علمهم عن الحق، فقعّدوا على غير أساس صحيح، ولا علم صريح، ولا فهم متين، فصارت الرسالة –على ما حوته– كاشفة للشبهة، مبينة للمحجة في التداخل والتباين عند البعض بين الاسم والمسمى.

وهي بمثابة الدرع الواقي من تلبيس المخالف، وتشغيب المتعالم، وهي مع ذلك سيف لقطع حجة الخصم، وتبديد ما جُمع من غامض الكلام، وطول المقال، حتى صار مَن قَصُرَ علمه يعجز عن رده أو مجاراته، ويكتفي بالتسليم بوجود الخلاف عن الصدع بالحق ورد الباطل، فأتت الرسالة بلسما شافيا، ودواءً ناجعا لمن تلبست به الشبهة، أو رام الحق وضل سبيله في بيان أن الاسم للمسمى، ومتى يكون هوَ هو، أو لا يكون، وغير ذلك من دقيق العلم المتشابه على صغار الطلبة، فهي رسالة جمعت بين العلم الشرعي واللغوي المعقول منهما والمنقول.

خامسا: مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم

وهي في أصلها جواب لسائل يسأل عن رجلين تجادلا في الأحرف التي أنزلها الله على آدم أمخلوقة هي أم قديمة ؟، فأجاب رحمه الله وأجاد، وأطنب ف ي الإجابة وأعاد، وتعرض للفرق الإسلامية في مسألة الكلام، وبين الفرق بين كلام الله وكلام المخلوق، ونسب كل كلام لقائله، وأرجع كلا لأصله، ببيان شاف كاف، موضحا ذلك بالدليل النقلي والعقلي، فهذه الرسالة مع سابقاتها كالمثال الذي يوضح المقال، فصارت نورا على نورٍ والله يهدي لنوره من يشاء.

خطة البحث

جعلت البحث في مقدمة وقسمين:

أما المقدمة: فذكرت فيها أهمية البحث وخطة البحث والمنهج الذي سرت عليه.

وأما القسم الأول: ففي الدراسة، وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

المبحث الثاني: ولادته ونشأته العلمية ووفاته.

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: منهجه في توضيح مسائل الاعتقاد.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: مؤلفاته.

الفصل الثاني: دراسة الرسائل المحققة وفيه مباحث:

المبحث الأول: الرسالة الأكملية وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

المبحث الثاني: مسألة الصفات الاختيارية وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بالمردود عليه –الفخر الرازي–وكتابه

المطلب الخامس: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

المطلب السادس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها

المبحث الثالث: رسالة لابن المهاجري وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: التعريف بابن المهاجري

المطلب الخامس: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

المطلب السادس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

المبحث الرابع: قاعدة في الاسم والمسمى وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

المبحث الخامس: مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

الفصل الثالث: دراسة بعض المسائل التي اشتملت عليها الرسائل وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الصفة في اللغة وفي الشرع.

المبحث الثاني: بيان حقيقة الصفة.

المبحث الثالث: صفات الله صفات كمال

المبحث الرابع: الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية.

المبحث الخامس: حقيقة الصفات الاختيارية.

المبحث السادس: القول في مشاركة اسم الصفة بين الخالق والمخلوق.

المبحث السابع: خلل الفِرَق في صفات الله، وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى: تنزيل صفة الخالق على صفة المخلوق.

المسألة الثانية: تنزيل صفة المخلوق على صفة الخالق.

المسألة الثالثة: نفي صفة الخالق لأجل صفة المخلوق.

المسألة الرابعة: عدم فهم الفِرَق لطريقة السلف في الصفات.

وأما القسم الثاني: ففي التحقيق.

فقد سرت بحمد الله تعالى في تحقيق الرسائل على المنهج التالي:

أولا: تحقيق نص المخطوطات محاولا الوصول –قدر المستطاع –للفظ المؤلف رحمه الله.

ثانيا: التعليق على ما يغمض رسمه، أو معناه، أو لفظه في المخطوطات.

ثالثا: المقارنة بين النسخ الخطية المتعددة، والمتوفرة لدي، مستعينا كذلك بالنسخ المطبوعة والموجودة، والتي طبعت بعناية أهل العلم، كالشيخ عبد الرحمن بن قاسم، أو محمد رشيد رضا وغيرهما.

رابعا: ما لقيت من سقط في المخطوطات جعلته داخل معقوفين [ ]، وذكرت ذلك في الحاشية.

خامسا: ما لقيت من اختلاف بين النسخ جعلته بين هلالين ( )، وذكرت ذلك في الحاشية.

سادسا: ما لقيت من اختلاف بين ترتيب صفحات، أو أسطر النسخ أو اختلاف بين النسخ مشكل جعلته داخل خاصرتين { }، وذكرت ذلك في الحاشية.

سابعا: عزوت الآيات القرآنية في الحاشية، مع تقيدي بالرسم العثماني، والخط المتداول في مصحف المدينة، والمطبوع في مطبعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد –رحمه الله –للمصحف الشريف.

ثامنا: خرّجت الأحاديث النبوية تخريجا علميا، وحققت نصها، وذكرت من خرجها، والحكم عليها، فإن كان الحديث مخرجا في الصحيحين، البخاري ومسلم أو أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وإلا ذكرت من خرجها مع ذكر الحكم عليه مختصرا من أقوال علماء أهل الشأن في ذلك.

تاسعا: خرّجت الآثار الواردة.

عاشرا: وثقت العزو للمصادر، والمراجع بالجزء والصفحة، مع التعريف بهما في معلومات النشر.

الحادي عشر: قدمت دراسة موجزة عن كل رسالة، مبينا صحة نسبتها للمؤلف، وموضحا الموضوع الذي تدور عليه وأهميته.

الثاني عشر: بينت بعض المصطلحات المهمة الواردة في الرسائل.

الثالث عشر: نقلت نصوصا لابن تيمية من مؤلفات له أخرى تبين وتعزز المسألة المطروحة.

الرابع عشر: جعلت رموز تعريفية للنسخ المخطوطة لكل رسالة على النحو التالي:

أولاً: الرسالة الأكملية:

(ظك) نسخة الكرمي بالظاهرية.

(ظ) نسخة الظاهرية.

(ر) نسخة محمد رشيد رضا.

(ق) نسخة مجموع الفتاوى جمع ابن قاسم.

(م) نسخة حمدي إمام.

ثانيا: رسالة الصفات الاختيارية، ورسالة وصية لابن المهاجري، ورسالة الاسم والمسمى:

(ظ) نسخة الظاهرية.

(ق) نسخة مجموع الفتاوى جمع ابن قاسم.

ثالثا: رسالة الأحرف التي أنزلها الله على آدم:

(ظ) نسخة الظاهرية.

(ر) نسخة محمد رشيد رضا.

٣-(ق) نسخة مجموع الفتاوى جمع ابن قاسم.

الخامس عشر: ترجمت للأعلام الغير مشهورين الوارد ذكرهم في الرسائل مراعيا الاختصار قدر المستطاع.

السادس عشر: بينت ما ورد في الرسائل من غريب اللغة.

السابع عشر: عرفت بالفِرق الوارد ذكرها في الرسائل.

الثامن عشر: جعلت خاتمة بينت فيها أهم النتائج، التي توصلت إليها في دراستي، وتحقيقي، على شكل نقاط تسلسلية.

ثم ذيلت البحث بفهارس علمية على النحو التالي:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث النبوية.

فهرس الآثار الواردة.

فهرس الأبيات الشعرية.

فهرس الأعلام.

فهرس الكتب الواردة.

فهرس البلدان

فهرس المصطلحات والفرق

فهرس غريب اللغة

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

بسم الله

رب يسر أمري

وأعني في مقصدي وألهمني رشدي

وتقبل مني

الفصل الأول: ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته.

هو الشيخ أبو العباس أحمد بن الشيخ الإمام شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن الشيخ الإمام شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن إبراهيم بن علي بن عبد الله النميري الحراني ثم الدمشقي[1].

وأما نسبة الأسرة لابن تيمية واشتهارها به، فقيل: أن جده محمد بن الخضر لما حج، كانت له امرأة حامل، ومر في طريقه على درب تيماء[2]، فرأى هناك جارية طفلة حسنة الوجه، قد خرجت من خبائها، فلما رجع إلى حران[3] وجد امرأته قد ولدت بنتا فلما رآها قال: يا تيمية،

---

(١) انظر: ذيل تاريخ الإسلام (٣٢٤/١) ، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/١) ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١/ ١٤٤).

(٢) تيماء بالفتح والمد بُليد من أطراف الشام بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ودمشق، سكنها بعض اليهود فكان يقال لها تيماء اليهودي، وهي واحة كبيرة ذات أرض خصبة، وهي الآن من مدن الشمال الغربي للمملكة العربية السعودية.

انظر: معجم البلدان(٦٧/٢)، الروض المعطار في خبر الأقطار(١٤٦/١)، الموسوعة العربية الميسرة (١٠٨١/٢)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٣٩١).

(٣) حران: مدينة عظيمة مشهورة، وهي قصبة ديار مضر بينها وبين الرها يوم وبين الرقة يومان وهي على طريق الموصل والشام والروم –وهي بلدة تقع حاليا في جزيرة الشام بين نهري الخابور والفرات فيما يعرف حاليا بمنطقة الجزيرة – بلاد ما بين النهرين –وهي ضمن أراضي تركيا الآسيوية، قيل سميت بهاران أخي إبراهيم عليه السلام لأنه أول من بناها، فتحت في أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه على يد عياض بن غنم، وهناك قرية من قرى حلب تدعى حران وأخرى في غوطة دمشق تدعى حران وإليها ينسب أحمد بن تيمية وعبدالسلام بن تيمية

انظر: معجم البلدان (١٣٠/٢)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (١ / ٤٥٠)، الموسوعة العربية الميسرة (١٣٢٠/٣).

يعني أنها تشبه التي رآها بتيماء، فلقب بذلك، وقيل أن جده محمدا هذا كانت أُمه تسمى تيمية، وكانت واعظة فنسب إليها هو وبنوه[1].

وأسرة ابن تيمية عريقة في التدين، والمعرفة والعلم، وقد عرفوا بذلك من زمن طويل، فهي من الأسر العلمية، ويعتبرون من حماة المذهب الحنبلي، فجده أبو البركات[2] مجد الدين من أئمة المذهب الحنبلي وسمي بالمجتهد المطلق، وقال عنه الإمام الذهبي: سمعت الشيخ تقي الدين أبا العباس يقول: كان الشيخ جمال الدين ابن مالك يقول: أُلين للشيخ المجد الفقه كما ألين لداود الحديد، وقد توفي سنة ٦٥٢ هـ.

ووالده عبد الحليم[3] بن مجد الدين كان له كرسي بجامع دمشق[4]، وولي مشيخة دار الحديث

---

(١) انظر: طبقات علماء الحديث (٢٨٠/٤) ، العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية (٣/١).

(٢) أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن محمد، ابن تيمية الحراني مجد الدين ، ولد بحران سنة (٥٩٠هـ) ، فقيه حنبلي، محدث مفسر، وحدث بالحجاز والعراق والشام، ثم ببلده حران وتوفي بها سنة (٦٥٢ هـ). وكان فرد زمانه في معرفة المذهب الحنبلي، من كتبه المنتقى في أحاديث الاحكام والمحرر في الفقه.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٩١/٢٣)، الذيل على طبقات الحنابلة (٢٠١/٤)، الأعلام للزركلي (٦/٤).

(٣) أبو المحاسن عبد الحليم شهاب الدين بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي محمد عبد الله بن أبي لقاسم بن محمد بن الخضر بن تيمية الحراني، نزيل دمشق، قال الذهبي: قرأ المذهب حتى أتقنه على والده، ودرس وأفتى وصنف، وصار شيخ البلد بعد أبيه، وخطيبه وحاكمه، وكان إماماً محققاً لما ينقله، كثير الفوائد، جيد المشاركة في العلوم، له يد طولي في الفرائض، والحساب والهيئة، وكان ديناً متواضعاً، حسن الأخلاق جواداً، من حسنات العصر.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٢٥٣)

(٤) دمشق قصبة الشام وهي بكسر أوله وفتح ثانيه، هكذا رواه الجمهور والكسر لغة فيه وشين معجمة وآخره قاف البلدة المشهورة، مدينة الشام في الجاهلية والإسلام، كانت دمشق منازل ملوك غسان، وبها آثار لآل جفنة، والأغلب على مدينة دمشق أهل اليمن، وبها قوم من قيس، ومنازل بني أمية وقصورهم أكثر منازلها، وبها خضراء معاوية، وهي دار الإمارة ومسجدها، افتتحت في خلافة عمر بن الخطاب سنة أربع عشرة، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح، نزلها عدّةٌ من الصحابة منهم بلال الصحابيّ وغيره، وكثر بها العلم في زمن معاوية، و هي دار قرآنٍ و حديثٍ و فقهٍ، و تناقص العلم بها في المائة الرابعة، والخامسة،

السكرية[1] بالقصاعين، وبها كان سكنه وقد توفي سنة ٦٨٢ هـ بدمشق ودفن في مقابر الصوفية. ولابن تيمية عدة أخوة منهم زين الدين عبد الرحمن[2] الذي كان تاجرا، وعاش بعد وفاة أخيه تقي الدين، وكان ملازما في خدمة اخية تقي الدين حتى حبس معه، وخرج بعد وفاته وصلى عليه، وشرف الدين عبد الله[3] المولود بحران سنة ٦٦٦ هـ والمتوفى سنة ٧٢٧هـ.

ألقابه وكناه:

لُقب ابن تيمية بشيخ الإسلام، وبتقي الدين، وتكنى بأبي العباس، قال ابن رجب بعد أن ذكر نسبه: الإمام الفقيه، المجتهد المحدث، الحافظ المفسر، الأصولي الزاهد، تقي الدين أبو العباس، شيخ الإسلام[4].

وكثر بعد ذلك، ولا سيّما في دولة نور الدين، وأيام محدّثها ابن عساكرٍ، والمقادسة النازلين، بسفحها، ثم تكاثر بعد ذلك بابن تيميّة، و المزّيّ، و أصحابهما.

انظر: معجم البلدان (٢ / ٤٦٣)، الأمصار ذوات الآثار (١ / ١)، البلدان (١ / ٣٧).

(١)قال عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي: دار الحديث السكرية بالقصاعين داخل باب الجابية وبها خانقاه لم أقف لواقفها على ترجمة وولي مشيختها الشيخ الإمام العالم الفقيه شهاب الدين عبدالحليم ابن الشيخ الإمام العلامة مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن محمد بن الخضر بن تيمية الحراني، وقال ابن كثير: ومما حدث في هذه السنة – تسع وثلاثين وسبعمائة– إكمال دار الحديث السكرية وباشر مشيخة الحديث بها الشيخ الامام الحافظ مؤرخ الاسلام محمد بن شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، وجاءت في غاية الحسن في شكالاتها وبنائها وهي تجاه دار الذهب التي أنشأها الواقف الأمير تنكز.

أنظر: الدارس في تاريخ المدارس (١ / ٥٦)، البداية والنهاية (١٤ / ١٨٤).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٣٥).

(٣) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣١٦) ، العقود الدرية (١/٢٨٥).

(٤) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٢٠).

المبحث الثاني: ولادته ونشأته العلمية ووفاته.

ولد شيخ الإسلام يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول سنة ستمائة وواحدٍ وستون من الهجرة في حران، وعاش فيها إلى أن اتم السن السابعة في سنة ستمائة وسبع وستون، حيث استولت الجيوش المغولية على تلك المناطق، وارتكبت تلك الجيوش الفظائع، مما ألزم العديد من الأهالي بالنزوح إلى مناطق آمنة، فهاجرت أسرة ابن تيمية حاملة متاعها إلى دمشق، فما أن وصلوا إليها حتى بدأ الشيخ عبد الحليم، والد شيخ الإسلام بالتدريس في الجامع الأموي في دار الحديث السكرية بالقصاعين، ولم يفارقها إلى أن تُوفي[١].

بداية حياته العلمية

بدأ الشيخ حياته بتعلم القرآن، فحفظه صغيرا وتعلم التفسير والفقه، وقد افتى وهو ابن سبع عشرة سنة، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وما كاد أن يبلغ من العمر الحادية والعشرين حتى توفي والده عبد الحليم فقيه الحنابلة سنة ٦٨٢ هـ، فخلفه فيها، وقد كان يجلس بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة على منبر قد هيء له، لتفسير القرآن العزيز، فصار من ذاك الحين في التعلم والتعليم، فذاع صيته وكثر طالبيه، وبارك الله له في علمه، فناظر، وحقق، ونظّر، وألف، ودرس، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وجاهد في سبيل الله المغول، وأفتى في النصيرية، وقاتلهم، وفتح باب الاجتهاد، مما استعدى عليه بعض أهل زمانه فحبس، في الشام ومصر، ثم أظهره الله من السجن، ونصر به مذهب أهل السنة، وقمع أهل البدعة والتقليد المذموم، ومازال دأبه حتى وافاه أجله في السجن، حيث دخل السجن في شهر شعبان سنة ٧٢٦ هـ بسبب مسألة المنع من السفر لزيارة قبور الأنبياء والصالحين، ومكث فيه حتى مرض الشيخ قبل وفاته بعشرين يوما، وقد مات في ليلة يوم الاثنين للعشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨ هـ.

ولم يعلم أكثر الناس بمرضه ففوجئوا بموته، وذكر خبر وفاته مؤذن القلعة على منارة الجامع، وتكلم به الحرس على الأبراج، فتسامع الناس بذلك، واجتمعوا حول القلعة حتى أهل الغوطة والمرج، وفُتح باب القلعة، فامتلأت بالرجال والنساء، وصُلي عليه بعد صلاة الظهر، وكانت

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٢٠).

جنازته عظيمة جدا، وأقل ما قيل في عددهم خمسون ألفا، والأكثر أنهم يزيدون على خمسمائة ألف، ثم دفن في مقبرة الصوفية قبل العصر بقليل[١].

المبحث الثالث: شيوخه وتلاميذه

قال الصفدي: سمع شيخ الإسلام ابن تيمية من ابن عبد الدائم، وابن أبي اليُسر، والكمال بن عبد، وابن أبي الخير، وابن الصيرفي، والشيخ شمس الدين، والقاسم الإربيلي، وابن علاّن، وخلقٍ كثير، وبالغ وأكثر، وقرأ بنفسه على جماعة[٢].

قال ابن عبد الهادي: وقدموا دمشق في أثناء سنة سبع وستين وستمائة، فسمعوا من الشيخ زين الدين احمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي جزء ابن عرفة كله، ثم سمع شيخنا الكثير من ابن أبي اليسر، والكمال ابن عبد، والمجد بن عساكر، وأصحاب الخشوعي، ومن الجمال يحيى بن الصيرفي، وأحمد بن أبي الخير، والقاسم الإربيلي، والشيخ فخر الدين بن البخاري، والكمال عبدالرحيم، وأبي القاسم بن علان، واحمد بن شيبان، وخلق كثير، وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ، وسمع مسند الإمام أحمد بن حنبل مرات، وسمع الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته معجم الطبراني الكبير، وعني بالحديث، وقرأ، ونسخ، وتعلم الخط، والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي ثم فهمها، وأخذ يتأمل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالا كليا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم اصول الفقه وغير ذلك[٣].

---

(١) انظر: العقود الدرية (٢٩١/١) ، ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٣٤).

(٢) انظر: أعيان العصر وأعوان النصر (١ / ٢٣٣) ، ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٢١) ، طبقات علماء الحديث (٢٨١/٤).

(٣) انظر: العقود الدرية (١ / ٦) ، طبقات علماء الحديث(٢٨١/٤).

تلاميذه:

لشيخ الإسلام مكانة علمية عالية، ذاع صيتها في الأقطار والبلدان، مما جعل طلاب العلم يقصدونه من نواح شتى، ويكاتبه، أو يراسله من لم يقدر الوصول إليه، لذا كثر طلابه، وقاصدوه، وملازموه، الذين صاروا من بعده علماء أعلام يشار إليهم بالبنان فمن هؤلاء:

أولاً: شمس الدين ابن قيم الجوزية[1]، وهو من أشهر تلاميذه، ولازمه ستة عشر عاما، وسجن أيضا في القلعة منفردا عن شيخه، وخرج منها بعد وفاة ابن تيمية.

ثانياً: أبو عبد الله محمد الذهبي[2] صاحب سير اعلام النبلاء.

ثالثا: إسماعيل بن عمر بن كثير[3] صاحب التفسير وكتاب البداية والنهاية.

---

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، شمس الدين مولده في سنة (٦٩١هـ) ووفاته سنة (٧٥١ هـ) في دمشق، تتلمذ لشيخ الاسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله، بل ينتصر له في جميع ما يصدر عنه، وسجن معه في قلعة دمشق، وأهين وعذب بسببه، وأطلق بعد موت ابن تيمية، وكان حسن الخلق محبوبا عند الناس، أغري بحب الكتب، فجمع منها عددا عظيما، وكتب بخطه الحسن شيئا كثيرا، وألف تصانيف كثيرة منها، إعلام الموقعين، وزاد المعاد، مدارج السالكين، وغيرها كثير.

انظر: الأعلام (٦ / ٥٦) ، ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٦٨).

(٢) أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين، الحافظ، المؤرخ، العلامة، المحقق، تركماني الاصل، من أهل ميافارقين، مولده سنة (٦٧٣ هـ) ووفاته سنة (٧٤٨ هـ) في دمشق، رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، وكف بصره في أواخر عمره، وتصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، منها تاريخ الاسلام الكبير، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، سير أعلام النبلاء.

انظر: الأعلام (٥ / ٣٢٦)

(٣) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير القيسي، القرشي البصروي ثم الدمشقي، عماد الدين، الحافظ المؤرخ الفقيه، ولد سنة (٧٠١هـ) في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة ٧٠٦ هـ، ورحل في طلب العلم، تناقل الناس تصانيفه في حياته، ومن كتبه البداية والنهاية وتفسير القرآن الكريم، ولازم المزي وقرأ عليه تهذيب الكمال وصاهره على ابنته وأخذ عن ابن تيمية ففتن بحبه وامتحن لسببه وكان كثير الاستحضار حسن المفاكهة سارت تصانيفه في البلاد في حياته وانتفع بها الناس بعد وفاته، مات في شعبان من سنة (٧٧٤ هـ) بدمشق وكان قد أضر في أواخر عمره.

رابعا: محمد بن عبد الهادي المقدسي[1].

خامسا: أبو العباس أحمد بن الحسن الفارسي المشهور بقاضي الجبل[2].

سادسا: زين الدين عمر الشهير بابن الوردي[3].

سابعا: علم الدين البرزالي[4]، وغيرهم هؤلاء كثير لا يكاد يحصون كثرة.

انظر: الدرر الكامنة (١ / ٣٧٣)، الأعلام (١ / ٣٢٠).

(١) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالهادي المقدسي الجماعيلي الأصل ثم الصالحي ولد في رجب سنة (٧٠٤هـ) عنى بالحديث وفنونه، ومعرفة الرجال والعلل، وبرع في ذلك، له توسع في العلوم وذهن سيال، تفقه في المذهب وأفتى، وقرأ الأصلين والعربية، وبرع فيها، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية مدة، وقرأ عليه قطعة، وقرأ الفقه على الشيخ مجد الدين الحراني، ولازم أبا الحجاج المزي الحافظ، حتى برع عليه في الرجال، وأخذ عن الذهبي وغيره، وقد ذكره الذهبي في طبقات الحفاظ،، توفي سنة (٧٤٤هـ) ودفن بسفح قاسيون. انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٣٥٩).

(٢) أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن قدامة ابن قاضي الجبل شيخ الحنابلة في عصره، أصله من القدس، ومولده سنة (٦٩٣ هـ) ووفاته سنة (٧٧١ هـ) في دمشق، كان يحفظ ٢٠ ألف بيت من الشعر، طلب إلى مصر فدرس في مدرسة السلطان حسن، وعاد إلى دمشق فولي بها القضاء، وتوفي وهو قاض.

انظر: الأعلام (١ / ١١١).

(٣) أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر ب محمد ابن أبي الفوارس، زين الدين ابن الوردي المعري الكندي شاعر، أديب، مؤرخ، ولد سنة (٦٩١هـ) في معرة النعمان وولي القضاء بمنبج، وتوفي سنة (٧٤٩ هـ) بحلب، وله كتب منها تاريخ ابن الوردي، وهو ذيلا لتاريخ أبن كثير، وكان ذا أدب وشعر، وتنسب إليه اللامية.

انظر: الأعلام (٥ / ٦٧)

(٤) أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد ابن أبي يداس البرزالي الاشبيلي ثم الدمشقي ، ونسبته إلى برزالة من بطون البربر، علم الدين، المحدث المؤرخ، أصله من إشبيلية، ومولده بدمشق سنة (٦٦٥ هـ)، زار مصر والحجاز، وألف كتابا في التاريخ هو صلة لتاريخ أبي شامة، وكان فاضلا في علمه وأخلاقه، حلو المحاضرة، تولى مشيخة النورية ومشيخة دار الحديث بدمشق، ووقف كتبه، وعقارا، وتوفي محرما سنة (٧٣٩ هـ) في خليص دون مكة.

انظر: سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٥٥) ، الأعلام (٥ / ١٨٢).

المبحث الرابع: منهجه في توضيح مسائل الاعتقاد.

ابن تيمية منهجه منهج أثري، يعتمد على الكتاب والسنة، والإجماع، وأقوال السلف الصالح، وهو يسير معها حيث سارت، ولا يلجأ إلى غيرها من الاستدلالات إلا عند الحاجة، كإقناع من يخالف دلالة النصوص، أو ثبوتها أو قطعيتها.

وابن تيمية يعتبر العقل والحس مصدران تابعان لا رئيسان، ولذا فإنه لا يحتج بهما إلا للاستئناس مع وجود الدليل من الكتاب والسنة وأقوال السلف، إلا أن إفادتهما دون إفادة الكتاب والسنة لكون إفادتهما إجمالية لا تفصيلية، ففي رسالته الأكملية والتدمرية تقعيد لهما[1].

والعقل عند ابن تيمية لا يخالف الشرع بل يوافقه، وإن خالفه فإما أن يكون المعقول غير صحيح، أو المنقول غير صريح، وصنف كتاب في أن النقل الصحيح يوافق العقل الصريح ولا يخالفه، والاختلاف يقع إما في عدم صحة أو صراحة النقل أو عدم صحة أو صراحة العقل، وسماه درء تعارض العقل والنقل.

المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه.

بنظرة سريعة على مطالع من ترجم لابن تيمية نجد مدى الحفاوة والإكرام لهذا العلم الهمام، والاعتراف بفضله وعلمه وما أوتي من خصائص فذة وميزات جمة، تساوى في ذلك الموافق والمخالف.

قال الذهبي في تاريخه الكبير للشيخ ترجمة مطولة مما قاله فيها: وله خبرة بالرجال، وجرحهم وتعديلهم، وطبقاتهم، ومعرفة بفنون الحديث، وبالعالي والنازل والصحيح والسقيم، فلا يبلغ أحد من العصر رتبته يقاربه، وهو عجيب في استحضاره، واستخراج الحجج منه، وإليه المنتهى في عزوه إلى الكتب الستة، والمسند، بحيث يصدق عليه أن يقال: كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث.

وقال: ولما كان معتقلاً بالإسكندرية التمس منه صاحب سبتة أن يجيز لأولاده، فكتب لهم في ذلك نحواً من ستمائة سطر، منها سبعة أحاديث بأسانيدها، والكلام على صحتها ومعانيها،

---

(١) أنظر: الفتاوى (٦/٧١).

وبحث وعمل ما إذا نظر فيه المحدث خضع له من صناعة الحديث، وذكر أسانيده في عدة كتب، ونبَّه على العوالي، عمل ذلك كله من حفظه، من غير أن يكون عنده ثَبَت أو من يراجعه، ولقد كان عجيباً في معرفة علم الحديث، فأما حفظه متون الصحاح وغالب متون السنن والمسند فما رأيت من يُدانيه في ذلك أصلاً[1].

يقول: أبو الفتح تقي الدين ابن دقيق العيد محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المصري: لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلا كل العلوم بين عينيه، يأخذ ما شاء منها، ويترك ما شاء، وقلت له: ما كنت أظن أن الله بقي يخلق مثلك[2].

يقول: أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مسعود، عماد الدين الواسطي البغدادي: فو الله ثم والله لم ير تحت أديم السماء مثل شيخكم ابن تيمية، علماً، وعملاً، وحالاً، وخلقاً، واتباعاً، وكرماً، وحلماً [3].

ويقول الشيخ كمال الدين محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري الدين ابن الزملكاني: كان إذا سئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في مذاهبهم منه ما لم يكونوا عرفوه قبل ذلك، ولا يعرف أنه ناظر أحدا فانقطع معه، ولا تكلم في علم من العلوم سواء أكان من علوم الشرع، أم غيرها إلا فاق فيه أهله والمنسوبين إليه، وكانت له اليد الطولى في حسن التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب، والتقسيم، والتبيين[4].

ويقول أبو الفتح فتح الدين ابن سيد الناس محمد بن محمد اليعمري الربعي: ألفيته ممن أدرك العلوم حظاً، وكان يستوعب السنن والآثار حفظاً، إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، وإن أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالملل

---

(١) انظر: العقود الدرية (١/٢٣)..

(٢) انظر: الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية (١/٥٦).

(٣) انظر: الكواكب الدرية (١/٦١) .

(٤) انظر: العقود الدرية (١/ ٩).

والنحل لم ير أوسع من نحلته ولا أرفع من درايته، برز في كل علم على أبناء جنسه، ولا رأت عيني مثل نفسه[1].

يقول الحافظ: أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي: ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدا أعلم بكتاب الله وسنة رسوله ولا أتبع لهما منه[2].

يقول الصفدي: وأول ما اجتمعت أنا به كان في سنة ثماني عشرة، وهو بمدرسته في القصاعين بدمشق المحروسة، وسألته مسألة مشكلةً في التفسير في الإعراب، ومسألة مشكلة في الممكن والواجب، وقد ذكرت ذلك في ترجمته في تاريخي الكبير، ثم اجتمعت به بعد ذلك مرّات، وحضرت دروسه في الحنبلية، فكنت أرى منه عجباً من عجائب البرّ والبحر، ونوعاً فرداً وشكلاً غريباً وكان كثيراً ما ينشد قول ابن صردر.

تموتُ النفوسُ بأوصابها... ولم تشكُ عُوّادها ما بها

وما أنصفت مُهجةٌ تشتكي... أذاها إلى غير أحبابها

وقد نافح عن شيخ الإسلام، أئمة كبار من شتى المذاهب، واختلاف الأعصار، والأمصار، فمع قوتهم في تمسكهم بمذهبهم، فقد عُرفوا بالحديث والتحديث، فردوا جفاء المخالف، وظلم المعاند، قياما بالحق، ونصرة للمظلوم كبدر الدين محمود العيني[3]، وأحمد بن علي بن حجر[4]، وصالح بن عمر البلقيني [5]..الخ.

قال ابن رجب: وقد أفرد الحافظ أبو عبد الله بن عبد الهادي له ترجمة في مجلدة[6]، وكذلك أبو

---

(١) انظر: العقود الدرية (١١/١) ، الكواكب الدرية (٥٧/١).

(٢) انظر: العقود الدرية (٩/١).

(٣) انظر: الرد الوافر (٨٤/١) ، الشهادة الزكية (١ / ٧٤).

(٤) انظر: الرد الوافر (٧٧/١) ، الشهادة الزكية (١ / ٧٢).

(٥)انظر: الرد الوافر (٧٩/١) ، الشهادة الزكية (١ / ٨٥).

(٦) لعله كتاب العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

حفص عمر بن علي البزار البغدادي في كراريس[١].

المبحث السادس: مؤلفاته.

لقد ترك ابن تيمية تراث جم، وبحر خضم من الرسائل والكتب، والوصايا في فنون شتى، وقد كان شيخ الإسلام سريع الكتابة، ومتين العبارة، مع سيلان ذهن، واستحضار المحفوظ، وسعة إطلاع، ومخزون حفظ، جعلت من العسير حصر نتاج الشيخ العلمي، وقد وضعت رسائل في حصر كتبه قدر المستطاع.

ففي زمانه كتبت اسماء بعض كتبه في ثبت، ونسب هذا الثبت لابن القيم، والصحيح أنه لابن رشيق[٢] أحد تلاميذ ابن تيمية، وكان من النجباء وأعطي معرفة بخط ابن تيمية، فقد كان عسير على الناظر فيه.

وأيضا ما دونه المترجمون لسيرة الشيخ كابن عبدالهادي[٣] في العقود الدرية، والصفدي[٤] في

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي – (٤ / ٣٣٥).

(٢) عبد الله بن رشيق المغربي: ناسخ، من أهل دمشق، قال فيه ابن كثير: " كاتب مصنفات شيخنا العلامة ابن تيمية، إذا عزب شئ منه على الشيخ استخرجه عبد الله هذا.

أنظر: الأعلام للزركلي (٤ / ٨٦).

(٣) أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بنعبد الحميد بن عبد الهادي، شمس الدين، ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الاصل، ثم الدمشقي الصالحي ولد سنة (٧٠٥ هـ) حافظ للحديث، عارف بالأدب، من كبار الحنابلة، أخذ عن ابن تيمية والذهبي وغيرهما، يقال له "ابن عبد الهادي" نسبة إلى جده الأعلى، وصنف ما يزيد على سبعين كتبا، يربي ما أكمله منها على مئة مجلد، ومات قبل بلوغ الأربعين سنة (٧٤٤هـ).

أنظر: لأعلام للزركلي (٥ / ٣٢٦)

(٤) صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المولود في صفد بفلسطين وإليها نسبته سنة (٦٩٦ هـ) أديب، مؤرخ، كثير التصانيف الممتعة، تعلم في دمشق فعانى صناعة الرسم فمهر بها، ثم ولع بالأدب وتراجم الاعيان، وتولى ديوان الانشاء في صفد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، فتوفي فيها سنة (٧٦٤ هـ).

أنظر: الأعلام للزركلي (٢ / ٣١٥)

الوافي بالوفيات، وأعيان العصر، ولقد ذكر بعضهم أن مؤلفاته تربوا على الثلاثمائة مؤلف في شتى الفنون والعلوم، و لعلنا نكتفي بما نحن في صدده من مجال العقيدة فمن ذلك:

١/ كتاب الاستقامة، مطبوع بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم.

٢/ بيان تلبيس الجهمية، لدى مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بتحقيق مجموعة من طلبة الدراسات العليا.

٣/ الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، مطبوع لدى دار العاصمة بتحقيق علي بن ناصر و عبدالعزيز العسكر وحمدان الحمدان.

٤/ درء تعارض العقل والنقل، مطبوع لدى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم.

٥/ كتاب النبوات، مطبوع لدى أضواء السلف بتحقيق الدكتور عبدالعزيز الطويان.

٦/ شرح العقيدة الأصفهانية، مطبوعة لدى مكتبة الرشد بتقديم إبراهيم سعيداي.

٧/ الرسالة الصفدية، مطبوع بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم.

٨/ العبودية، مطبوع لدى دار الأصالة، بتحقيق علي حسن عبدالحميد.

٩/ العقيدة الواسطية، لها عدة طبعات منها دار أضواء السلف بتحقيق أشرف بن عبدالمقصود، وعليها عدة شروحات قديما وحديثا، لما لها من قبول واسع.

١١/ الفتوى الحموية، مطبوع لدى دار العصيمي، بتحقيق حمد بن عبدالمحسن التويجري.

١٢/ الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، مطبوع لدى مكتبة البيان والمؤيد بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط.

١٣/الرسالة التدمرية.وقد طبعة عدة طبعات منها طبعة مكتبة العبيكان بتحقيق محمد السعوي.

١٤/ منهاج السنة النبوية، مطبوع بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم

١٥/نقض المنطق، مطبوع لدى مطبعة السنة المحمدية، بعناية محمد حامد الفقي.

ولعلنا نقف إلى هذا الحد وإلا فالأمر يطول في تتبع كتبه ورسائله رحمه الله.

الفصل الثاني: دراسة الرسائل المحققة وفيه مباحث:

المبحث الأول: الرسالة الأكملية وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

هذه الرسالة اشتهرت بين طلاب العلم والمهتمين بإرث ابن تيمية، والمدونين لمؤلفاته باسمين الأول مختصر والثاني مطول.

فالاسم الأول: الرسالة الأكملية.

والاسم الثاني: تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال.

وكلا العنوانين يشتركان في إعطاء معلومة عن فحوى الرسالة، إلا أن العنوان المطول كاشف للفحوى، والاسم المختصر أشبه ما يكون عنوان لمن يعرف الرسالة بقوله الأكملية.

ومحمد رشيد رضا عنّون بالعنوان الثاني وزاد فيه فقال:

تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال والفصل فيما اتفق عليه وما اختلف فيه أهل الملل والنحل والمذاهب منها باختلاف الدلائل العقلية والنقلية فيها [1].

وذلك أن جعل العنوان الثاني الطويل في منتصف الصفحة بخط أسود عريض، وما زاد عليه دونه بخط أسود دقيق تحت العنوان الطويل.

فهل هو عنوان وقع له من نسخ خطية عنده، أما هو زيادة بيان منه لأجل القارئ، خصوصا وأنه جعل عناوين جانبية ليست من أصل المخطوط، وإنما هي بيان منه خدمة للقارئ، فلم يذكر الشيخ من ذلك شيئا.

وهناك اسم ثالث قريبا مما سبق ذكره ابن عبد الهادي هو: قاعدة تتضمن صفات الكمال والضابط فيها مما يستحقه الرب [2].

---

(١) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (١٩١/٢).

(٢) انظر: العقود الدرية (٥٧/١).

أما إثبات نسبتها للمؤلف فلأمور أجملها بالنقاط التالية:

أولا: إثبات الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم وابنه جامعيْ فتاوى ابن تيمية هذا الاسم في حاشية صفحة الرسالة في نفس المجموع فقالا: الرسالة الأكملية [١].

وهما الخبيران بمخطوطات ومؤلفات ابن تيمية.

ثانيا: إثبات محمد رشيد رضا هذه الرسالة ضمن مجموعة الرسائل والمسائل للإمام العلامة تقي الدين ابن تيمية، فقال: من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره[٢].

ثالثا: ما ذكره د. علي بن عبد العزيز بن علي الشبل في كتابه: "الأثبات في مخطوطات الأئمة: شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، والحافظ ابن رجب"، ونشرته مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، حيث أثبت لهما الاسمين المختصر والمطول فقال:

الثاني عشر: الإجمال في ما يجب لله من صفات الكمال = الرسالة الأكملية[٣].

وفي موطن آخر من نفس الكتاب ذكر العنوان المختصر فقط فقال:

عاشرا: الرسالة الأكملية[٤].

رابعا: ما ذكر د.عبد الرحمن المحمود في كتابه الجليل: "موقف ابن تيمية من الأشاعرة" حيث وصف الرسالة وصفا يطابق رسالتنا المحققة فقال:

قاعدة "الكمال" أو ما يسميه أحيانا "قياس الأولى"، وقد شرح ذلك في مناسبات مختلفة، لكنه أفرد لذلك رسالة عظيمة نافعة، أجاب فيها على سؤال ورد عليه، وصيغة السؤال الطويل - الذي ورد في ثلاث صفحات-تدل على أن صاحبه من العلماء أو من طلبة العلم ممن ليس

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٨).

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل (٢/١٩١).

(٣) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة: ابن تيمية وابن القيم وابن رجب (١/٤٤).

(٤) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١/٩٧).

مبتدئا في هذا الشأن، وقد جاء جواب شيخ الإسلام واضحا ومقعدا[1].

خامسا: ما ذكره ابن عبد الهادي في العقود الدرية فقال:

وقاعدة تتضمن صفات الكمال، وما الضابط فيها مما يستحقه الرب تعالى تسمى الأكملية[2].

سادسا: طريقة ونفس شيخ الإسلام ظاهرة في ثنايا الرسالة لا يُخطئها من خبر الشيخ، و اعتاد النظر في كتبه[3]، ولعلنا نكتفي بما تقدم والله أعلم.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

لا تختلف مصادر ابن تيمية في تأليفه وردوده وفتاويه في جميع كتبه، حيث المرجع الأول هو كتاب الله القرآن الكريم ثم ما صح من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما عليه السلف من القرون المفضلة، وما تقتضيه الأدلة العقلية الشرعية الصحيحة، والعقلية المحضة الصريحة، مع الرجوع للغة العرب التي نزل بها القرآن، ولكتب ومراجع وأصول الفرق المخالفة في الموضوع نفسه.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لم يختلف منهج الشيخ في هذه الرسالة عن منهجه في بقية رسائله؛ فهو يقوم بعرض الأقوال في المسألة المقصودة، وذكر قائليها وتبيين مكان الخلل، وربما صنف الأقوال أو القائلين حسب القصد من الرسالة، وفي هذه الرسالة ذكر الأقوال وأرجعها لقائلها من أصحاب المذاهب، والفرق، والنحل، مع ذكر حججهم وردها، وكان رده مستعينا بالكتاب والسنة والدليل العقلي الشرعي الصحيح، والدليل العقلي المحض الصريح، مؤيدا ذلك بالقياسات والأمثلة.

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٢٨٢).

(٢) انظر: العقود الدرية (١ / ٥٧).

(٣) ذكر عبد السلام بن إبراهيم بن محمد الحُصَيِّن في كتابه "قائمة بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة" بإثبات كلى الاسمين مع قصر الثاني على مطلعه، فقال ما نصه:

الأكملية = تفصيل الإجمال.

انظر: قائمة بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة (١ / ٨).

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

تميزت الرسالة الأكملية بأنها خلاصة الردود على المخالفين وخاصة في الصفات مما جعل الشيخ عبد الرحمن المحمود يقول عنها:

أفرد لذلك رسالة عظيمة نافعة، أجاب فيها على سؤال ورد عليه، وصيغة السؤال الطويل _الذي ورد في ثلاث صفحات-تدل على أن صاحبه من العلماء أو من طلبة العلم ممن ليس مبتدئا في هذا الشأن، وقد جاء جواب شيخ الإسلام واضحا ومقعدا[1].

وذكر محمد رشيد رضا في خاتمة الرسالة الأكملية ما نصه:

أن هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وامتاز به على جميع علماء الملة، وأدلها على اتقانه لجميع العلوم العقلية ولا سيما المنطق والفلسفة، وهي حجة من حجج الله تعالى على حقيّة مذهب السلف في إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الصفات والافعال، بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل، وخطأ نظار المتكلمين، والفلاسفة الذي انكروها أو أولوها، وبطلان نظريتها التي بنوا عليها مذاهبهم، وكونها اصطلاحات مجملة موهمة أساسها قياس الخالق على المخلوق، فليقرأها المخدوعون بتأويلات كتب الكلام القائلين بأن مذهب السلف اسلم، ومذهب الخلف أعلم، يعلموا أن من قال هذا فهو لا يعلم ولا يفهم، فمذهب السلف هو الأسلم والأعلم والاحكم، وقد رجع إليه أكبر علماء نظارهم، في أواخر اعمارهم، ولكن لم يستطع منهم لا من المتقدمين ولا من المتأخرين أن يثبته بالبراهين العقلية، على الأساليب الفلسفية، والقوانين المنطقية[2]. أ.هـ

وتكمن أهمية الرسالة في الاستفتاء المقدم، حيث طلب السائل من الشيخ بيانا شافيا لقول أهل السنة والجماعة في مسالة صفات الله، ومباينتهم للفرق والملل من المعتزلة، والكلابية، والفلاسفة، ومنكرو النبوة، والمشركين فقال السائل: المسئول من علماء الإسلام والسادة الأعلام' أن يرفعوا حجاب الإجمال، ويكشفوا قناع الإشكال عن مقدمة جميع أرباب الملل والنحل، التي هم

---

(١) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٢٨٢).

(٢) انظر: مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٢/٢٤٢).

متفقون عليها ومستندون في آرائهم إليها، حاشى مكابرا منهم معاندا، وكافرا بربوبية الله جاحدا، وهي أن يقال: هذه صفة كمال، فيجب لله إثباتها، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها، لكنهم في تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون، وفي تعيين الصفات مختلفون.. لخ السؤال. فالشيخ بيّن مفارقة أهل الحق بحقهم، عن أهل الباطل من أهل الملل والنحل الأخرى، بالأدلة الشرعية، والعقلية، وبهما جميعا، فلم يجعل لأحد حجة مع بيان المحجة.

وعند النظر السريع للرسالة الأكملية نجد أن الشيخ تعرض لمواضيع شتى أجاد فيها القول وأفاد، فمن ذلك:

أولاً: في مطلع الرسالة وضع قاعدة انطلق منها إلى مقصده فكانت خير معين للناظر في الرسالة فقال: هذا السؤال مبني على مقدمتين:

إحداهما أن يعلم أن الكمال ثابت لله تبارك وتعالى، بل الثابت له تعالى هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه إلا وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك يستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز، وأن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية مع دلالة السمع على ذلك.

وأما المقدمة الثانية فنقول: لا بد من اعتبار أمرين:

أحدهما أن يكون الكمال ممكن الوجود، والثاني أن يكون سليما عن النقص، فإن النقص ممتنع على الله تعالى، لكن بعض الناس قد يسمي ما ليس بنقص نقصا، فهذا يقال له إنما الواجب إثبات ما أمكن ثبوته من الكمال السليم عن النقص، فإذا سميت أنت هذا نقصا وقدر أن انتفاءه يمتنع لم يمكن نقصه من الكمال الممكن...لخ أ.هـ

ثانياً: ذكر الشيخ – رحمه الله –دلالات القرآن على الأمور وأنها نوعان، مع بيانه للدلالة الشرعية والعقلية فقال: ودلالة القرآن على الأمور نوعان: أحدهما خبر الله الصادق فما أخبر الله ورسوله به، فهو حق كما أخبر الله به، والثاني دلالة القرآن بضرب الأمثال، وبيان الأدلة

العقلية الدالة على المطلوب، فهذه دلالة شرعية عقلية، فهي شرعية لأن الشرع دل عليها وأرشد إليها، وعقلية لأنها تعلم صحتها بالعقل، ولا يقال إنها لم تعلم إلا بمجرد الخبر.

وإذا أخبر الله بالشيء ودل عليه بالدلالات العقلية صار مدلولا عليه بخبره، ومدلولا عليه بدليله العقلي، الذي يعلم به، فيصير ثابتا بالسمع والعقل وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تسمى الدلالة الشرعية. أ.هـ

ثالثاً: أن دليل الفطرة من الأدلة التي يُستدل بها على كمال الله سبحانه وتعالى فقال:
وقد بينا في غير هذا الموضع، أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطريا ضروريا في حق من سلمت فطرته، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة، وقد يحتاج إلى الأدلة عليه كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها.

رابعاً: أوضح الشيخ الفرق بين طريقة السلف والمخالفين في كيفية إثبات الكمال لله سبحانه وتعالى، فقال رحمه الله:
وأما لفظ الكامل: فقد نقل الأشعري عن الجبائي أنه كان يمنع أن يسمى الله كاملا، ويقول الكامل الذي له أبعاض مجتمعة... ثم قال: وزعمت طائفة من أهل الكلام كأبي المعالي، والرازي، والآمدي وغيرهم، أن ذلك لا يعلم إلا بالسمع الذي هو الإجماع، وأن نفي الآفات والنقائص عنه لم يعلم إلا بالإجماع، وجعلوا الطريق التي بها نفوها عنه ما نفوه إنما هو نفي مسمى الجسم ونحو ذلك، وخالفوا ما كان عليه شيوخ متكلمة الصفاتية، كالأشعري والقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق، ومن قبلهم من السلف والأئمة، في إثبات السمع والبصر والكلام له بالأدلة العقلية، وتنزيهه عن النقائص بالأدلة العقلية.
إلى أن قال: ولهذا صار هؤلاء يعتمدون في إثبات هذه الصفات على مجرد السمع، ويقولون: إذا كنا نثبت هذه الصفات بناء على نفي الآفات، ونفي الآفات إنما يكون بالإجماع الذي هو دليل سمعي، والإجماع إنما يثبت بأدلة سمعية من الكتاب والسنة، قالوا: والنصوص المثبتة للسمع والبصر والكلام أعظم من الآيات الدالة على كون الإجماع حجة، فالاعتماد في إثباتها ابتداء

على الدليل السمعي الذي هو القرآن أولى وأحرى.

وقال: والذي اعتمدوا عليه في النفي، من نفي مسمى التحيز ونحوه، مع أنه بدعة في الشرع لم يأت به كتاب ولا سنة، ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين، فهو متناقض في العقل لا يستقيم في العقل، فإنه ما من أحد ينفي شيئا خوفا من كون ذلك يستلزم أن يكون الموصوف به جسما إلا قيل له فيما أثبته نظير ما قاله فيما نفاه، وقيل له فيما نفاه نظير ما يقوله فيما أثبته، كالمعتزلة...لخ أ.هـ.

ثم قال – رحمه الله-: إذا تبين هذا، تبين أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذي يدل عليه المعقول، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة وهم سلف الأمة، وأئمتها الذين أثبتوا ما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات، فإن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام صفات كمال، ممكنة بالضرورة ولا نقص فيها، فإن ما اتصف بهذه الصفات فهو أكمل مما لا يتصف بها، والنقص في انتفائها لا في ثبوتها.

خامساً: ضربه للأمثال فقد ظهر في هذه الرسالة كثرة ضربه الأمثال، فمن ذلك في إثبات أن صفات الكمال كمال: إذا قدر اثنان أحدهما يحب نعوت الكمال ويفرح بها ويرضاها، والآخر لا فرق عنده بين صفات الكمال وصفات النقص، فلا يحب لا هذا ولا هذا، ولا يرضى لا هذا ولا هذا، ولا يفرح لا بهذا ولا بهذا كان الأول أكمل من الثاني.

وفي موضع آخر قال:

أن يقال نفس سلب هذه الصفات نقص، وإن لم يقدر هناك ضد ثبوتي، فنحن نعلم بالضرورة أن ما يكون حيا عليما قديرا متكلما سميعا بصيرا، أكمل ممن لا يكون كذلك، وأن ذلك لا يقال سميع ولا أصم كالجماد، وإذا كان مجرد إثبات هذه الصفات من الكمال، ومجرد سلبها من النقص وجب ثبوتها لله تعالى، لأنه كمال ممكن للموجود ولا نقص فيه بحال بل النقص في عدمه.

وكذلك إذا قدرنا موصوفين بهذه الصفات، أحدهما يقدر على التصرف بنفسه، فيأتي ويجيء وينزل ويصعد ونحو ذلك من أنواع الأفعال القائمة به، والآخر يمتنع ذلك منه فلا يمكن أن يصدر منه شيء من هذه الأفعال كان هذا القادر على الأفعال التي تصدر عنه أكمل ممن

يمتنع صدورها عنه...لخ

وفي موضع قال – رحمه الله –:

وكذلك من يفعل ولا يتعب: أكمل ممن يتعب، والله تعالى خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مسه من لغوب أ.هـ.

سادساً: ونبه الشيخ إلى ما تقع به الفرق من إيجاد تفاسير لمعان شرعية من أنفسهم، ثم ينزلونها على اللفاظ الشرعية فقال: فليس لأحد أن يجعل الألفاظ التي جاءت في القرآن موضوعة لمعاني، ثم يريد أن يفسر مراد الله بتلك المعاني، بل هذا من فعل أهل الإلحاد المفترين.

فإن هؤلاء عمدوا إلى معاني ظنوها ثابتة، فجعلوها هي معنى الواحد والواجب والغني والقديم ونفي المثل، ثم عمدوا إلى ما جاء في القرآن والسنة من تسمية الله تعالى، بأنه أحد وواحد غني ونحو ذلك من نفي المثل والكفؤ عنه، فقالوا: هذا يدل على المعاني التي سميناها بهذه الأسماء وهذا من أعظم الافتراء على الله، وكذلك المتفلسفة عمدوا إلى لفظ الخالق والفاعل والصانع والمحدث ونحو ذلك، فوضعوها لمعنى ابتدعوه وقسموا الحدوث إلى نوعين: ذاتي وزماني.

إلى أن قال –رحمه الله–ولو جعلوا هذا اصطلاحا لهم لم ننازعهم فيه، لكن قصدوا بذلك التلبيس على الناس...لخ. أ.هـ

سابعاً: تعرض لبعض المصطلحات المختلف فيها بين الفرق وسببت فرقا عقديا سحيقا كالعرض والجسم وغيرهما فممن ذكره ابن تيمية في تعريف الجسم قال: لفظ الجسم يراد به في اللغة: البدن والجسد كما ذكر ذلك الأصمعي وأبو زيد وغيرهما من أهل اللغة. وأما أهل الكلام فمنهم من يريد به المركب، ويطلقه على الجوهر الفرد بشرط التركيب، أو على الجوهرين، أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين والمركب من المادة والصورة، ومنهم من يقول: هو الموجود أو القائم بنفسه، وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساويا له في العموم والخصوص، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل صار مجملا.

ثامناً: ختم الرسالة بالصفات التي هي لله كمال، وفي غيره نقص، وهذه الصفات من خصائص الربوبية فقال: وجملة ذلك: أن الكمال المختص بالربوبية ليس لغيره فيه نصيب، فهذا تحقيق

اتصافه بالكمال الذي لا نصيب لغيره فيه، ومثل هذا الكمال لا يكون لغيره فادعاؤه منازعة للربوبية وفرية على الله.

ومعلوم أن النبوة كمال للنبي، وإذا ادعاها المفترون كمسيلمة وأمثاله، كان ذلك نقصا منهم لا لأن النبوة نقص، ولكن دعواها ممن ليست له هو النقص، وكذلك لو ادعى العلم والقدرة والصلاح من ليس متصفا بذلك كان مذموما ممقوتا، وهذا يقتضي أن الرب تعالى متصف بكمالٍ لا يصلح للمخلوق. أ.هـ

وتعرض في فصول الرسالة لعدة مسائل مهمة كاتصاف الله بالإدراكات، والقدر، ومنكرو النبوات، والمشركين، والنسبية، وغيرها من المسائل الكبار.

ويستمر شيخ الإسلام على هذه الطريقة من النقد والتحليل والشرح والبيان حتى لم يبقي من مقاصد الرسالة إلا وأتى بها، فلا حجة لمخالف إلا وردها أحسن الرد، ولا شبهة إلا وبينها أحسن البيان، ولا مشكل إلا حله.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

الأصول المخطوطة

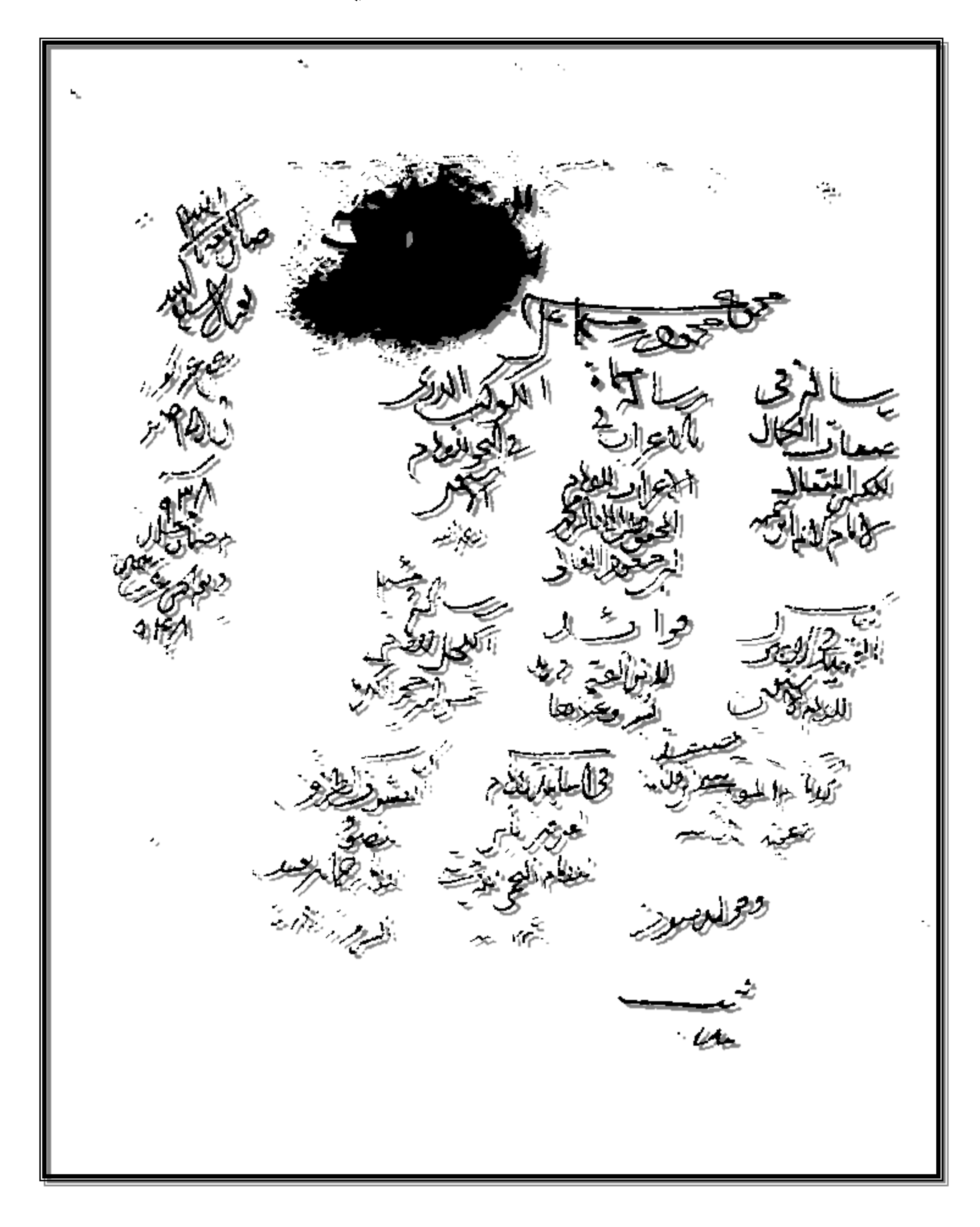
وفقني الله في الوقوف على مخطوطات قديمة التدوين قريبة العهد بالمؤلف رحمه الله تعالى لنفس الرسالة واضحة الخط والمعالم مما زادني رغبة بخدمة هذه الرسالة خدمة أكاديمية تليق بالرسالة وبمؤلفها رحمه الله تعالى وشرفت بالاعتناء بها تحت رعاية أستاذ مختص، فتحصل لدي مخطوطتين في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

المخطوطة الأولى:

تحت رقم (F01470-1) في فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وتقع في ثلاثة وعشرين لوحا في كل لوح صفحتان في كل صفحة خمسة وعشرين سطرا بخط واضح مقروء، مع تعليقات في بعض الصفحات على الهامش تتألف من الكلمة والأسطر الصغيرة.

يظهر على غلاف المخطوطة في بدايتها عناوين لعدة رسائل في أولها: رسالة في صفات الكمال للكبير المتعال لإمام الأئمة ابن تيمية، مع ظهور زمن النسخ على جانب الصفحة الأيسر.

وهذه صورة الغلاف كما يبدو للناظر في المخطوطة:



اللوح الأول الصفحة (٢)

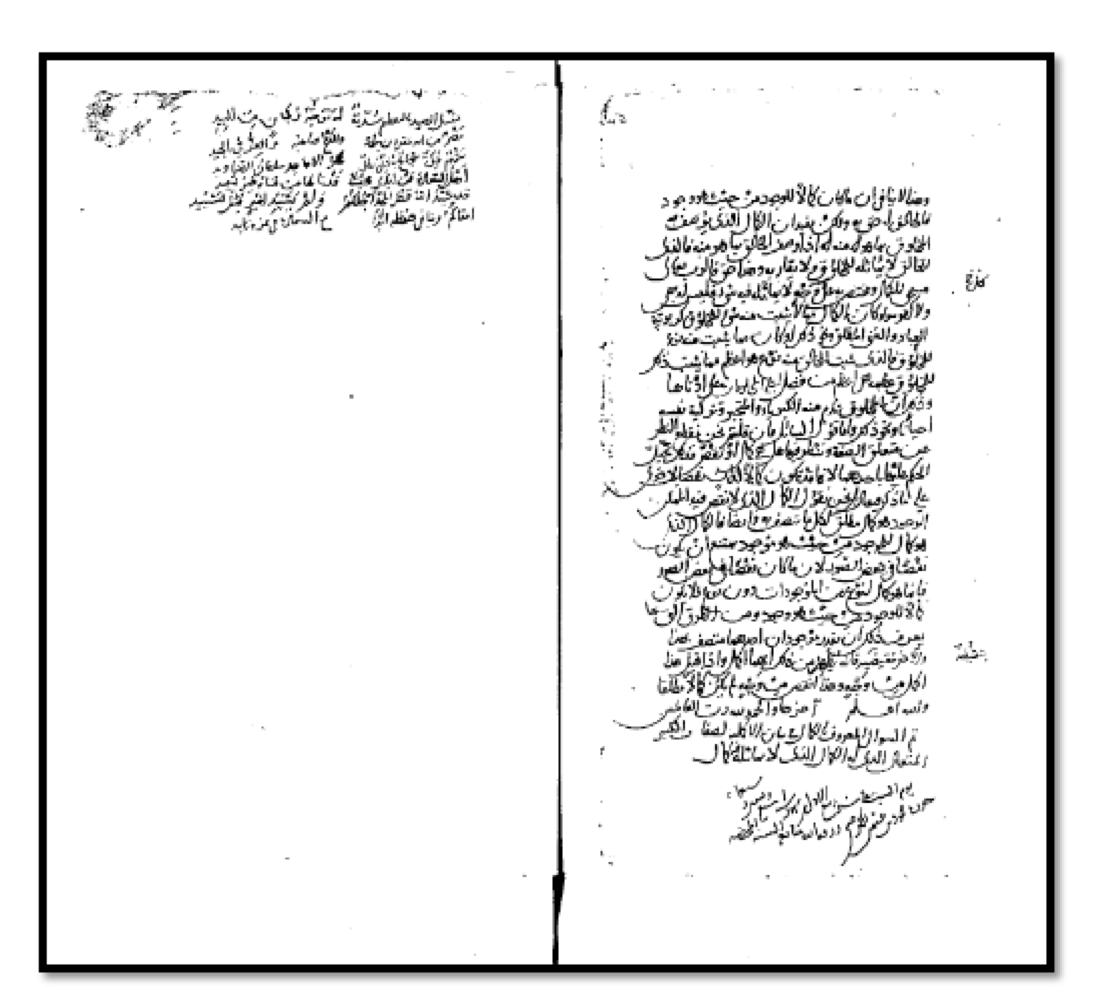
والصـورة التالية للوح الثاني وفيه تبدأ الرسـالة: بسـم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا إله إلا الله...لخ

اللوح الثاني الصفحة (٣-٤)

وخُتمت بقول الناسخ:

آخرها والحمد لله رب العالمين تم السؤال المعروف بالكمال في بيان الأكملية لصفات الكبير المتعال الذي له كمال لا يماثله كمال يوم السبت عاشر ربيع الأول سبع.... وسبعمائة حرره محمود بن عثمر الكرمي رزقه الله منابع السنة المحضة.

كما يظهر في صور اللوح الأخير رقم (٢٣)



اللوح الأخير رقم (٢٣) الصفحة (٤٥-٤٦)

وقد رمزت لها في ثنايا تحقيقي لرسالة الأكملية برمز (ظك) أي نسخة الأكملية من الظاهرية، وتميزت عن غيرها لأمور ألخصها في نقاط:

الأولى: ناسخ المخطوطة من أسرة عرفت بالعلم وهو محمود بن عثمان الكرمي، وسلامة العقيدة، كما يظهر في نهاية المخطوطة.

ثانيا: قرب زمن النسخة من زمن المؤلف فهو في نفس القرن الذي عاش فيه المؤلف وهو القرن الثامن كما كتبه ناسخه فقال: يوم السبت عاشر ربيع الأول شهور سنة سبع وسبعين وسبعمائة.

ثالثا: وضوح الخط وتباين الكلمات، فقد كتبت بخط رفيع وكلمات متباعدة مما قلل الأخطاء والأوهام في النسخة.

رابعا: قلت الطمس والسقط فيها بالنسبة للنسخة الخطية الأخرى.

المخطوطة الثانية: والتي رمزت لها في دراستي بـ(ظ).

وهي تحت رقم F02854-3 في فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وتقع في ثلاثة وعشرين لوحا في كل لوح صفحتان في كل صفحة ما بين واحد وعشرين سطر إلى ثلاثة وعشرين سطرا بخط واضح مقروء، خالية من الهوامش الجانبية كما تبينه الصورة التالية:

اللوح الأول الصفحة الثانية

وختمت المخطوطة بسنة النسخ كما هو موضح في الصورة التالية:

الموجود من حيث هو موجود يمتنع أن يكون نقصاً في بعض الصور لأن ما كان نقصاً
في بعض الصور تاماً في بعضها هو كمال النوع من الموجودات دون نوع فلا يكون
كمالاً للموجود من حيث هو موجود ومن الطرق التي يعرف بها ذلك أن نقدر موجودين
أحدهما متصف بهذا والآخر بنقيضه فإنه يظهر من ذلك أيهما أكمل وإذا قيل هذا
أكمل من وجه وهذا أنقص من وجه لم يكن كمالاً مطلقاً والله سبحانه وتعالى أعلم
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً
واتفق الفراغ من تعليقها يوم الثلاثاء ثاني شهر ذي القعدة من سنة [illegible] تاريخه
٧٣٦

اللوح الأخير رقم (٢٣) صفحة (٤٥)

الأصول المطبوعة:

تناول العلماء الرسالة من حيث نسخها، وتدوينها، وتحقيقها، والاستشهاد بها، والتنويه عنها، وعن أهميتها لما تحويه من بيان شاف بالتقعيد، والتمثيل، والتدليل، فمن تلك الدراسات التي أخرجتها من أرفف المخطوطات إلى أرفف الكتب المطبوعة طباعة حديثة ما يلي:

الدراسة الأولى: والتي رمزت لها في دراستي بـ(ر).

أصل الرسالة مطبوعة ضمن مجموعة الرسائل والمسائل في دار الكتب العلمية في بيروت، والتي أخرجتها في طبعتها الأولى عام ١٤٠٣هـ الموافق ١٩٨٣م، والتي علق على المجموعة وصححها جماعة من العلماء بإشراف الناشر كما هو مدون على طرة الكتاب.

قال الناشر عن الطبعة في صفحة بيانات النشر: اعتمدنا في تحقيق هذه الطبعة على النسخة التي نشرها المرحوم السيد محمد رشيد رضا(١٢٨٢-١٣٥٤هـ).

والرسالة تقع في المجلد الثاني حيث تبتدئ من الصفحة رقم(١٩٣) حيث البسملة والاستعانة ونص الاستفتاء، وتنتهي في صفحة (٢٤١) من المجلد نفسه حيث ختمها ابن تيمية رحمه الله بقوله: والله أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

مع زيادة في السطر التالي لخاتمة ابن تيمية: وافق الفراغ من تعليقها يوم الخميس بعد العصر ثامن عشر المحرم من سنة وست ثلاثين وسبعمائة [١]

وأخرجتها دار الكتب العلمية بفصولها السبعة عشر، مع عنّونة كل فصل، وكذلك وضع عناوين جانبية تعين القارئ على ترابط الموضوعات وإبراز الترقيم في الأوجه، مع الحفاظ على أصل الرسالة، في خط واضح وترتيب لم يخل بها.

---

(١) كذا في المطبوع ولعل الصواب ست و ثلاثين وسبعمائة.

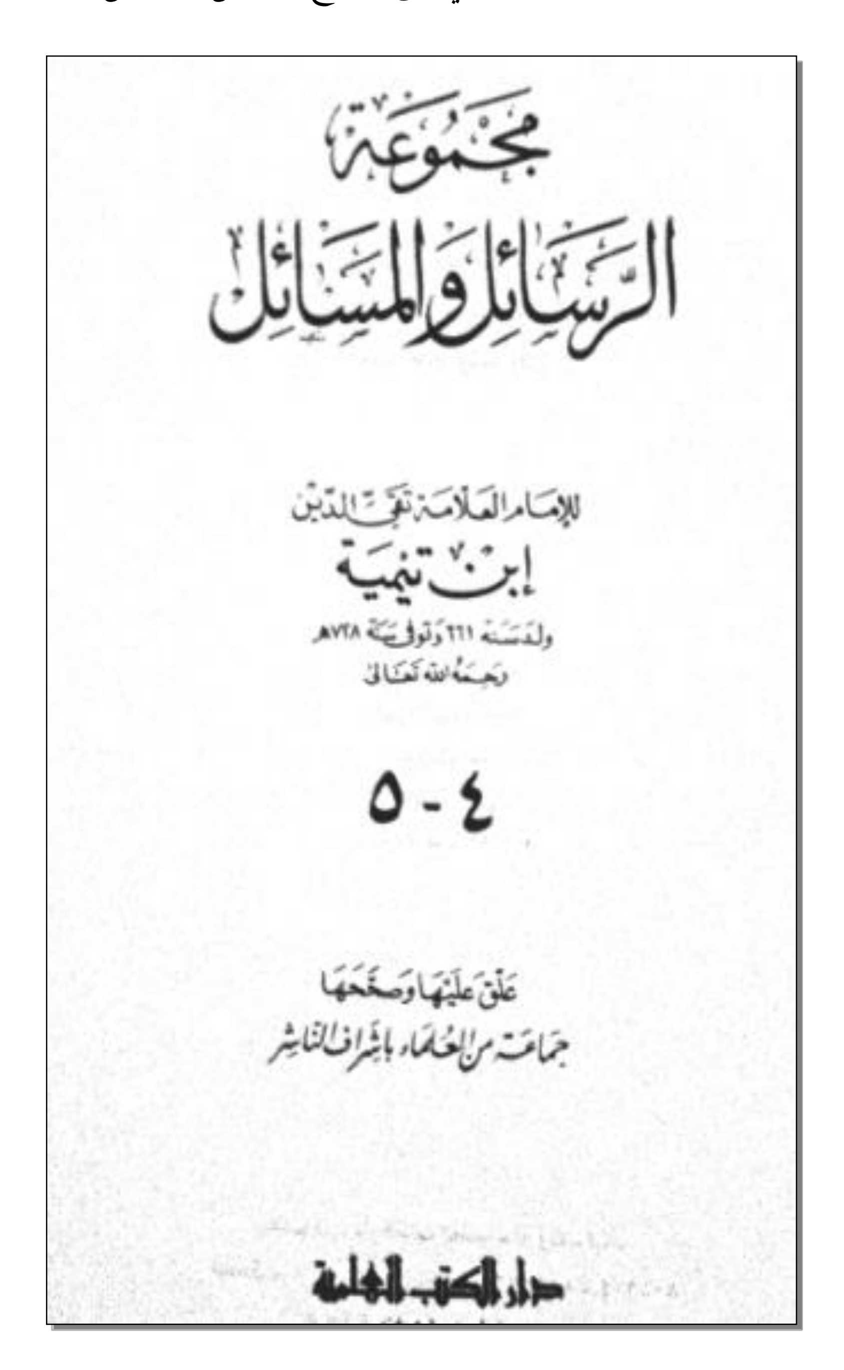
وفي خاتمة الرسالة علق محمد رشيد رضا بقوله:

إن هذه الرسالة من أنفس ما كتبه شيخ الإسلام وامتاز به على جميع علماء الملة، وأدلها على إتقانه لجميع العلوم العقلية و لاسيما المنطق والفلسفة وهي حجة من حجج الله تعالى على أحقية مذهب السلف في إثبات جميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم من الصفات والأفعال بدون تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل، وخطأ نظار المتكلمين والفلاسفة الذين أنكروها أو أولوها وبطلان نظرياتهم التي بنوا عليها مذاهبهم، وكونها اصطلاحات مجملة موهمة أساسها قياس الخالق على المخلوق.....لخ كلامه – عفى الله عنه –.

وهذا ما تحصل لدي من حيث أول من خرجها مطبوعة بالطباعة الحديثة والله أعلم.

صور للأصل المطبوع

صورة الغلاف المجلد الثاني من مجموع الرسائل والمسائل


مجموعة الرسائل والمسائل

للإمام العلامة تقي الدين

ابن تيمية

ولد سنة ٦٦١ وتوفي سنة ٧٢٨هـ

رحمه الله تعالى

٤ - ٥

علق عليها وصححها

جماعة من العلماء بإشراف الناشر

دار الكتب العلمية

صورة الرسالة الأكملية من الأصل المطبوع في مجموع الرسائل والمسائل

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسّر وأعن يا كريم

نص الاستفتاء

في صفات الكمال لله تعالى:

المسؤول من علماء الإسلام، والسادة الأعلام، أحسن الله ثوابهم، وأكرم نزلهم ومآبهم: أن يرفعوا حجاب الإجمال، ويكشفوا قناع الاشكال، عن مقدمة جمع أرباب الملل والنحل متفقون عليها، ومستندون في آرائهم اليها، حاشى مكابراً منهم معانداً، وكافراً بربوبية الله جاحداً.

اختلاف اصناف البشر في الكمال وما يليق بالله منه:

وهي: أن يقال «هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها» لكنهم في تحقيق مناطها في إفراد الصفات متنازعون، وفي تعين الصفات لأجل القسمين مختلفون. فأهل السنة يقولون: إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها من الصفات الخبرية، كالوجه واليدين والعينين والغضب والرضا ـ والصفات الفعلية كالضحك والنزول والاستواء ـ صفات كمال وأضدادها صفات نقصان.

والفلاسفة تقول: اتصافه بهذه الصفات ان أوجب له كمالا فقد استكمل بغيره فيكون ناقصاً بذاته، وان أوجب له نقصاً لم يجز اتصافه بها.

والمعتزلة يقولون: لو قامت بذاته صفات وجودية لكان مفتقراً اليها وهي

١٩٣

الدراسة الثانية: والتي رمزت لها في دراستي بـ(ق).

الأصل الثاني للرسالة مطبوع ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم العاصمي النجدي رحمه الله (١٣١٢-١٣٩٢هـ) في المجلد السادس تبتدئ من الصفحة رقم (٦٨) حيث بداية سؤال السائل، وتنتهي في صفحة (١٤٠) من المجلد نفسه، حيث ختمها ابن تيمية بقوله: والله أعلم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

وابن قاسم رحمه الله لم يذكر أو يعنون لها بعنوان بل اكتفى بتعليقه عليها في الحاشية بقوله رحمه الله: تسمى الرسالة الأكملية.

وأوردها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله كما هي بفصولها السبعة عشر بدون عناوين جانبية، أو توضيحية، أو ترقيم، وبخط كبير واضح كما هي عادته في فتاوى ابن تيمية رحمه الله.

صور للأصل المطبوع

صورة الغلاف للأصل المطبوع ـ المجلد السادس ـ من الفتاوى



مجموع

فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

(قدس الله روحه)

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي "رحمه الله"

وساعده ابنه محمد "وفقه الله"

المجلد السادس

الجزء الثاني من كتاب

الأسماء والصفات

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

الرياض

صورة أول الرسالة في الأصل المطبوع من الفتاوى

سئل شيخ الاسلام :ـ

قدس الله روحه

قال السائل : المسؤول من علماء الاسلام ، والسادة الاعلام ـ أحسن الله ثوابهم ، وأكرم نزلهم ومآبهم ـ ان يرفعوا حجاب الاجمال ، ويكشفوا قناع الاشكال عن « مقدمة » جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ، ومستندون فى آرائهم اليها ؛ حاشا مكابراً منهم معانداً ، وكافراً بربوبية الله جاحداً .(١)

وهي ان يقال : « هذه صفة كمال فيجب لله اثباتها ، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها » لـكنهم فى تحقيق مناطها فى افراد الصفات متنازعون ، وفى تعيين الصفات لأجل القسمين مختلفون .

« فأهل السنة » يقولون : اثبات السمع والبصر ، والحياة والقدرة ، والعلم والكلام وغيرها من « الصفات الخبرية » كالوجه واليدين ، والعينين ، والغضب والرضا ، و« الصفات الفعلية » ـ كالضحك والنزول والاستواء ـ صفات كمال ، واضدادها صفات نقصان .

---

(١) تسمى الرسالة الاكملية .

ـ ٦٨ ـ

الدراسة الثالثة: والتي رمزت لها في دراستي بـ(م).

قام أحمد حمدي إمام بإخراج الرسالة في كتاب مطبوع مستقل، وتولت طباعته مطبعة المدني بالقاهرة تحت اسم الأكملية، عام ١٤٠٣هـ، في قطع متوسط بغلاف ورقي مقوى مصقول، وقد نفدت الكمية من المكاتب التجارية، وكذلك لم أجده في المكتبات التي تعنى ببيع الكتاب المستعمل، وهو موجود في المكتبات العامة، وقد حصلت على نسخه منه مصورة من مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض، تحت رقم (٢٤١ ت ت ر).

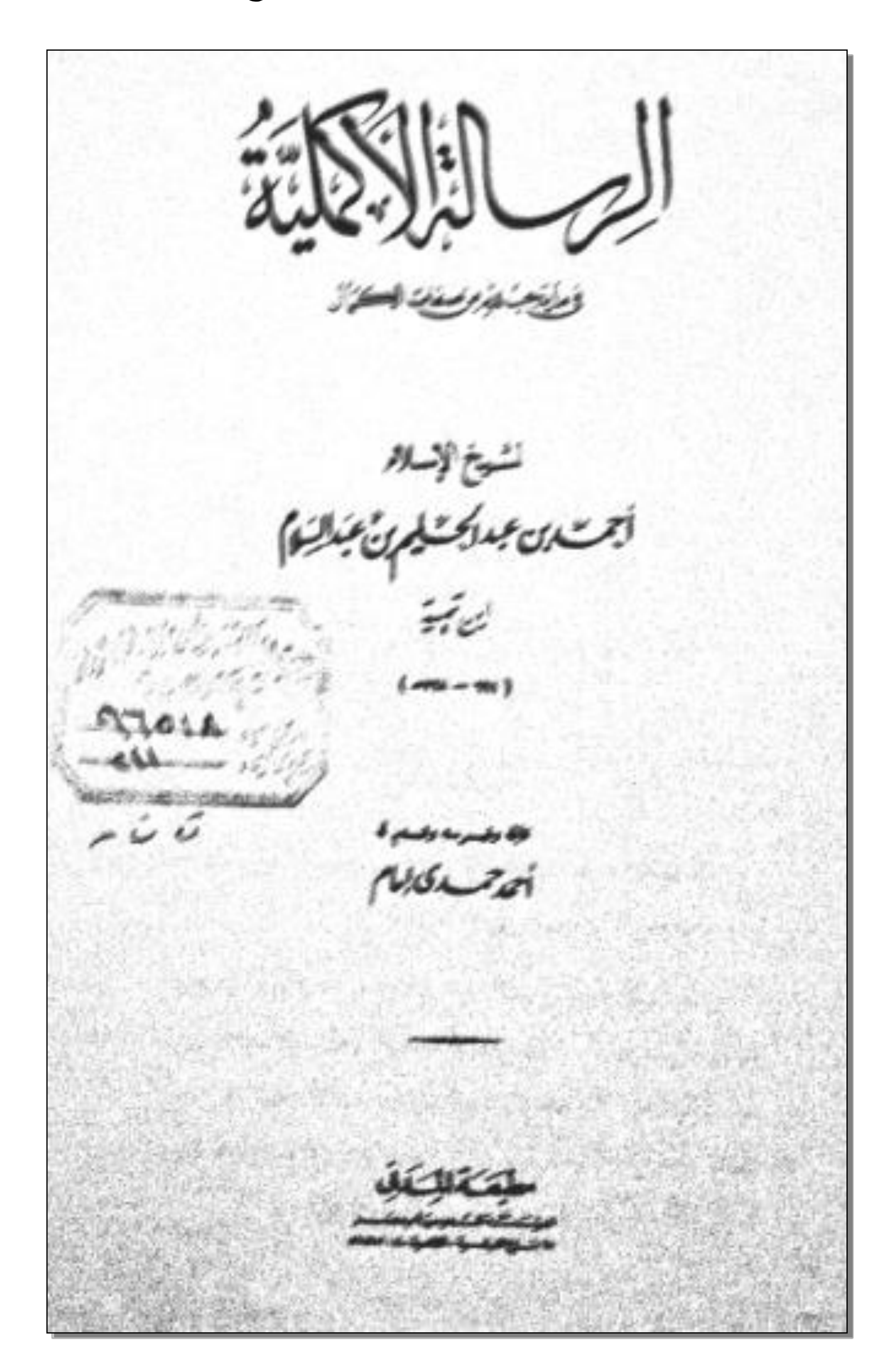
وقد أخرج الرسالة بخط واضح على صغر فيه، والمحقق كان معتمدا في تحقيقه على ما في مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع عبد الرحمن بن قاسم، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية بعناية محمد رشيد رضا، وصرح بالرجوع والجمع لما في مجموع الفتاوى ومجموعة الرسائل والمسائل في مقدمته الطويلة، والتي قد أحسن من خلالها تحرير نسبة الرسالة لابن تيمية رحمه الله، وقد أوضح الفروقات بين الطبعتين جاعلا ما في مجموع الرسائل والمسائل أصلا وما فارقها مما في مجموع الفتاوى دوّنه في الحاشية.

ولم يذكر أصل مخطوط رجع إليه بل اكتفى بما طُبع كما ذكرت آنفا، ومع ما في عمله من سابقة يشكر عليها، إلا أن لكل جديد نقص، فمن ذلك عدم العزو للأحاديث والآثار والأشعار وعدم التعريف بالأعلام والمذاهب الواردة في الرسالة، مع عدم الرجوع لأصول مخطوطة للرسالة ولعله أراد إخراجها معتمدا على عناية من خرجها من مظانها المخطوطة وقد عرفوا بالعلم والفضل، وهذا مما استدركته عليه في بحثي الوارد في هذه الرسالة.

هذا ما تحصلت عليه من المطبوعات الورقية في الرسالة الأكملية، بخلاف ما هو منشور في مواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) عبر محركات البحث، والتي ظهر لي من تصفحها السريع أن مصدرها متقارب إن لم يكن واحد، والبرامج الحاسوبية كالمكتبة الشاملة -جزى الله واضعها خير الجزاء- كل ذلك والرسالة غير معتنى بها لا علميا ولا أكاديميا و إنما مجرد نقل النص لا غير.

صور للأصل المطبوع

صورة غلاف الرسالة للأصل المطبوع



الرسالة الأكملية

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

أحمد حمدي إمام

صورة الصفحة الأولى للأصل المطبوع

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وأعن يا كريم

نص الاستفتاء

[في إثبات صفات الكمال لله تعالى ونفي صفات النقص]

[قال السائل][1] :

المسئول من علماء الإسلام ، والسادة الأعلام — أحسن الله ثوابهم ، وأكرم نُزُلهم ومآبهم — أن يرفعوا حجاب الإجمال ، ويكشفوا قناع الإشكال ، عن مقدمة : جميع أرباب الملل والنحل متفقون عليها ، ومستندون في آرائهم إليها ، حاشى مكابراً منهم معانداً ، وكافراً بربوبية الله جاحداً .

وهي أن يقال : « هذه صفة كمال فيجب لله إثباتها ، وهذه صفة نقص فيتعين انتفاؤها » لكنهم في تحقيق مناطها في أفراد الصفات متنازعون ، وفي تعيين الصفات لأجل القسمين مختلفون .

[آراء أهل السنة]

« فأهل السنة » يقولون : إثبات السمع والبصر والحياة والقدرة والعلم والكلام وغيرها من الصفات الخبرية — كالوجه واليدين والعينين والغضب والرضا — والصفات الفعلية ، كالضحك والنزول والاستواء : صفات كمال وأضدادها صفات نقصان .

(١) مجموع الفتاوى : ج ٦ ص ٦٨ وما بين الحاصرتين زيادة منه .

المبحث الثاني: مسألة الصفات الاختيارية وفيه ستة مطالب

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

تحمل هذه الرسالة اسمين:

فالاسم الأول: يحمل ثلاثة عناوين متقاربة:

العنوان الأول: مسألة الصفات الاختيارية [١].

العنوان الثاني: رسالة في الصفات الاختيارية [٢].

العنوان الثالث: فصل في الصفات الاختيارية [٣].

والاسم الثاني: يحمل عنوان واحد ومختلف عما تقدم:

الرد على كلام الرازي في الأربعين [٤].

وينبغي التنبيه على العنوان الأول، فإنه مشابه لعنوان رسالة أخرى عظيمة وقيمة، وهي أشمل وأطول من هذه الرسالة، وتلك الرسالة موجودة في مجموع الفتاوى لابن تيمية -جمع ابن قاسم - في المجلد السادس، تقع منه ما بين الصفحة (٢١٧)، والصفحة (٢٦٨).

وأما هذه الرسالة مخصصة في الرد على مسألة ذكرها الرازي في كتابه الأربعين في أصول الدين ذائع الصيت في زمانه، والمرجع لكثير من طلاب العلم في حينه، وإلى هذا الحين.

---

(١) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١ / ٢٠٧).

(٢) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١ / ١١٦).

(٣) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١ / ١٧١).

(٤) انظر: العقود الدرية (١/٥٨).

أثبات صحة نسبة الرسالة لابن تيمية لعدة أمور:

الأول: ما ثبت في مجموع فتاوى ابن تيمية في مقدمته للرسالة بقوله:

"فصل فيما ذكره الرازي في الاربعين في مسألة الصفات الاختيارية التي يسمونها حلول الحوادث"[1].

الثاني: ما ورد في كتاب مجموع الرسائل والمسائل، ومجموع فتاوى ابن تيمية في مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم، بقول ابن تيمية:

"وإنما اختلفتا في الصفات العرضية كما قال ذلك طائفة من أهل الكلام وقد بين فساد ذلك في الكلام على الأربعين للرازي"[2].

ثالثا: ما ذكره ابن عبد الهادي في العقود الدرية حين قال:

"وله مسائل كثيرة في الأفعال الاختيارية، المسماة عند بعض المتكلمين بحلول الحوادث، منها كلام مفرد على كلام الرازي في الأربعين"[3].

والملاحظ أن مقدمة ابن تيمية موافقة لوصف ابن عبد الهادي. [4]

رابعا: لشيخ الإسلام نَفَسٌ يعرفه من اعتاد قراءة كتبه؛ وذلك في كيفية سرده، وإطنابه، وجمعه للنصوص، والنقولات، وتفنيده للأقوال المخالفة، وهذا النفس ظاهر في هذه الرسالة، فلا تختلف ما في الرسالة عن سائر كتبه، مما يعزز القطع على صحة النسبة إليه، وعدم تطرق الشك.

(١) انظر: فتاوى ابن تيمية (٢٧٣/٦).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (٩٦/١٢).

(٣) انظر: العقود الدرية (١ / ٥٨).

(٤) ما أورده عبد السلام بن إبراهيم بن محمد الحُصَيِّن في كتابه "قائمة بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة" صفحة (١/ ٢٨) قال:

فصل فيما ذكره الرازي في الأربعين في مسألة الصفات الاختيارية مجموع الفتاوى (٢٧٣/٦- ٢٨٧) وهو ناقص.

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

المصادر التي رجع إليها المؤلف في رده فيما يظهر من الكتاب، وكما هو المعتاد من منهجه أن أول مصادره الكتاب والسنة، وكتب اللغة، والتفاسير، وكتب القوم، من المتكلمة والمتفلسفة المقصودين بالرد، وهنا رجع ابن تيمية لكتاب الرازي وهو الأربعين في أصول الدين، والمشهور بالاسم المختصر "الأربعين"، حيث يذكر النص بكامله، وقد تقدم أن ابن تيمية له عناية بمؤلفات الفخر الرازي، وخاصة الأربعين.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لا تختلف المصادر في منهج ابن تيمية في ردوده في جميع كتبه، حيث يرد مخالفة المخالف من كتب المخالف نفسه، فيقف عليها ويسردها بنصها ويظهر الخلل فيها، ويزنها بميزان الكتاب والسنة، وما عليه السلف من القرون المفضلة، ومما تناقله من تبعهم من الأئمة الكبار المشهود لهم بسلامة المعتقد، وصحة المنهج، مع ذكره الأدلة العقلية الشرعية، والعقلية المحضة.

وفي هذه الرسالة ينقل نص الرازي كما هو، ثم يرد عليه كما فعل في مطلع الرسالة فقال: فصل فيما ذكره الرازي في الأربعين في مسألة الصفات الاختيارية، التي يسمونها حلول الحوادث، بعد أن قرر أن هذا المذهب قال به أكثر فرق العقلاء، وإن كانوا ينكرونه باللسان، قال: واعلم أن الصفات على ثلاثة أقسام: حقيقية عارية عن الإضافات كالسواد والبياض، وثانيها: الصفات الحقيقية التي تلزمها الإضافات، كالعلم والقدرة، وثالثها: الإضافات المحضة، والنسب المحضة، مثل كون الشيء قَبْل غيره وعنده...لخ.

المطلب الرابع: التعريف بالمردود عليه –الفخر الرازي– وكتابه.

نسبه [1]:

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري القرشي ابن خطيب الري الشافعي الأشعري، المولود سنة (٥٤٤ هـ)، فخر الدين الطبرستاني الأصل، الرازي وإليها نسبته المولد، قرشي النسب من ذرية أبي بكر الصديق رضي الله عنه، يقال له ابن خطيب الري، اشتغل على والده ضياء الدين، وكان من تلامذة الإمام محيي السنة أبي محمد البغوي، و رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وكان يحسن الفارسية، وتوفي في هراة، أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها، فمن تصانيفه مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم، و الاربعون في أصول الدين، المحصول في علم الاصول، أساس التقديس، و نهاية العقول.

وكان–عفى الله عنه–قد دخل في علم الكلام، والميل لفلاسفة أهل الإسلام، مما زاد بعده عن منهج السلف الصالح، قال ابن تيمية ملتمسا له العذر:

صار طائفة أخرى قد عرفت كلام هؤلاء وكلام هؤلاء - كالرازي و الآمدي وغيرهما– يصنفون الكتب الكلامية، فينصرون فيها ما ذكره المتكلمون المبتدعون عن أهل الملة من حدوث العالم بطريقة المتكلمين المبتدعة هذه، وهو امتناع حوادث لا أول لها ثم يصنفون الكتب الفلسفية كتصنيف الرازي "المباحث الشرقية"[2] ونحوها، ويذكر فيها ما احتج به المتكلمون على امتناع حوادث لا أول لها، وأن الزمان والحركة والجسم لها بداية، ثم ينقض ذلك كله ويجيب عنه ويقرر حجة من قال: إن ذلك لا بداية له، وليس هذا تعمدا منه لنصر الباطل، بل يقول بحسب ما توافقه الأدلة العقلية في نظره وبحثه.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢١ / ٥٠١) ، الوافي بالوفيات (٤/ ١٧٥) ، طبقات المفسرين (١ / ٢١٣) ، الأعلام (٦ / ٣١٣).

(٢) لعله كتاب "المباحث المشرقية"، كما ذكره الزركلي في الأعلام (٦ / ٣١٣).

فإذا وجد في المعقول بحسب نظره ما يقدح به في كلام الفلاسفة قدح به، فإن من شأنه البحث المطلق بحسب ما يظهر له، فهو يقدح في كلام هؤلاء بما يظهر له أنه قادح فيه من كلام هؤلاء، وكذلك يصنع بالآخرين.

ومن الناس من يسيء به الظن وهو أنه يتعمد الكلام الباطل، وليس كذلك بل تكلم بحسب مبلغه من العلم، والنظر، والبحث في كل مقام بما يظهر له، وهو متناقض في عامة ما يقوله، يقرر هنا شيئا ثم ينقضه في موضع آخر، لأن المواد العقلية التي كان ينظر فيها من كلام أهل الكلام المبتدَع المذموم عند السلف، ومن كلام الفلاسفة الخارجين عن الملة يشتمل على كلام باطل -كلام هؤلاء، وكلام هؤلاء-فيقرر كلام طائفة بما يقرر به، ثم ينقضه في موضع آخر بما ينقض به [1] أ.هـ

بل قد أتهم بالردة بسبب تأليفه كتاب يحسّن فيه عبادة الكفار ويدعو إليها فقال ابن تيمية رحمه الله:

وأبلغ من ذلك أن منهم من يصنف في دين المشركين، والردة عن الإسلام، كما صنف الرازي كتابه في عبادة الكواكب والأصنام، وأقام الأدلة على حسن ذلك، ومنفعته، ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى الإسلام [2] أ.هـ

وفاته: وكانت وفاته بهراة يوم عيد الفطر سنة ست وستمائة [3].

قال الصفدي: ولما توفي الإمام فخر الدين بهراة في دار السلطنة يوم عيد الفطر، سنة ست وست مائة، كان قد أملى رسالة على تلميذه ومصاحبه إبراهيم بن أبي بكر بن علي الأصبهاني[4]، تدل على حسن عقيدته، وظنه بكرم الله تعالى ومقصده بتصانيفه، والرسالة

---

(١) انظر: فتاوى ابن تيمية (٥/٥٦١).

(٢) انظر: فتاوى ابن تيمية (٤/٥٥) ، و يراجع ما كتبه المؤلف شيخ الإسلام ابن تيمية عن الرازي في كتابة درأ تعارض النقل والعقل: (١/٣١١)..

(٣) انظر: طبقات الشافعية .(٢ / ٨١).

(٤) أحد تلاميذ الفخر الرازي الملازمين له.

مشهورة ولولا خوف الإطالة لذكرتها ولكن منها:

وأقول: ديني متابعة سيد المرسلين، وقائد الأولين والآخرين إلى حظائر قدس رب العالمين، وكتابي هو القرآن العظيم، وتعويلي في طلب الدين عليهما، اللهم يا سامع الأصوات، و يا مجيب الدعوات، و يا مقيل العثرات، و يا راحم العبرات، و يا قيام المحدثات، والممكنات، أنا كنت حسن الظن بك، عظيم الرجاء في رحمتك، وأنت قلت " أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي خيراً"، وأنت قلت " أمن يجيب المضطر إذا دعاه " وأنت، قلت " وإذا سالك عبادي عني فإني قريب"، فهب أني جئت بشيء فأنت الغني الكريم، وأنا المحتاج اللئيم، وأعلم أنه ليس لي أحد سواك، ولا أحد كريم سواك، ولا أحد محسن سواك، وأنا معترف بالزلة والقصور، والعيب والفتور، فلا تخيب رجائي، ولا ترد دعائي، واجعلني آمناً من عذابك قبل الموت، وعند الموت، وبعد الموت، وسهل علي سكرات الموت، وخفض عني نزول الموت، ولا تضيق علي سبب الآلام والسقام، فإنك أرحم الراحمين.

ثم قال في آخرها: واحملوني إلى الجبل المصاقب لقرية مزداخان، وادفنوني هناك وإذا وضعتموني في اللحد، فاقرؤوا على ما تقدرون عليه من آيات القرآن العظيم، ثم ردوا علي التراب بالمساحي، وبعد إتمام ذلك قولوا مبتهلين إلى الله مستقبلين القبلة على هيئة المساكين المحتاجين: يا كريم، يا كريم، يا عالماً بحال هذا الفقير المحتاج، احسن إليه، واعطف عليه، فأنت أكرم الأكرمين، وأنت أرحم الراحمين، وأنت الفعال به وبغيره ما تشاء، فافعل به ما أنت أهله، فأنت أهل التقوى وأهل المغفرة...

إلى أن قال-الصفدي-: ومن وقف على هذه الألفاظ علم ما كان عليه هذا الإمام من صحة الاعتقاد ويقين الدين واتباع الشريعة المطهرة" [1] أ.هـ

قال ابن قاضي شهبة[2]: وقيل إنه ندم على دخوله في علم الكلام، قال ابن الصلاح أخبرني

أنظر: طبقات الشافعية الكبرى .(٨ / ٩٠).

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٤ / ١٧٧).

(٢) أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الاسدي، ابن قاضي شهبة المولود سنة (٧٣٧هـ) مؤرخ شافعي دمشقي صنف ودرس بالجامع الاموي وأفتى وبرع في الفرائض توفي سنة (٧٩٠هـ).

القطب الطوغاني[1] مرتين أنه سمع فخر الدين الرازي يقول: يا ليتني لم أشتغل بعلم الكلام وبكى وروي عنه أنه قال لقد اختبرت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فلم أجدها تروي غليلا، ولا تشفي عليلا، ورأيت أصح الطرق طريقة القرآن أقرأ في التنزيه (والله الغني وأنتم الفقراء) وقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2]، و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3]، وأقرأ في الإثبات ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[4]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾[5]، و ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[6]، وأقرأ أن الكل من الله قوله ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾[7]، ثم قال: وأقول من صميم القلب، من داخل الروح إني مقر بأن كل ما هو الأكمل الأفضل الأعظم الأجل فهو لك، وكل ما هو عيب ونقص فأنت منزه عنه[8]. أهـ

كتابه "الأربعين":

عُرف الفخر الرازي بسعة العلم، وغزارة التأليف في فنون شتى، تلقاها علماء مذهبه بالقبول، والانتشار بين طلاب العلم، لذا كان يلقب بالألقاب الفخمة والإمامة في العلم عندهم ، ولما كان الكمال عزيزا، ظهر في كتبه بعض الملاحظات التي أخذ العلماء في الرد عليها، وأعظم الملاحظات كانت في العقيدة؛ لتمذهبه في الأصول بمذهب الأشاعرة، الذي عليه المتأخرون،

أنظر: الأعلام للزركلي (١ / ٢٢٥)..

(١) من تلاميذ الفخر الرازي.

أنظر: طبقات الشافعية . (٢ / ٦٥)

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) سورة الإخلاص: ١.

(٤) سورة طه: ٥.

(٥) سورة النحل: ٥٠.

(٦) سورة فاطر: ١٠.

(٧) سورة النساء: ٧٨.

(٨) انظر: طبقات الشافعية (٢ / ٨٢).

فصار إماما فيهم، ومجددا في زمانه، فخطّ للمذهب خطاً مغايرا لمن كان عليه قبله، فصار من بعده تبعا له، ومن هذه الكتب التي نالت السعة في الانتشار والرد كتابه "الأربعين في أصول الدين"، وقد ذكره كثير من المترجمين له بإثبات الكتاب مع بقية كتبه، كالصفدي في الوافي بالوفيات، وفي أعيان العصر في غير موطن، يفيد تلقي طلاب العلم والعلماء له، تدريسا، وإقراءً، وكذلك ذكره ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة، والزركلي في الأعلام، بل كان شيخ الإسلام ابن تيمية كان حفيا به، وشرحه لطلابه مرارا، كما ذكر ذلك ابن رجب في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الهادي حيث قال: وعَنى – أي ابن عبدالهادي – بالحديث وفنونه، ومعرفة الرجال والعلل، وبرع في ذلك، وتفقه في المذهب وأفتى، وقرأ الأصلين والعربية، وبرع فيها، ولازم الشيخ تقي الدين ابن تيمية مدة، وقرأ عليه قطعة من الأربعين في أصول الدين للرازي[1]، بل ولشيخ الإسلام ابن تيمية شرح على الأربعين تقع في مجلدين كما قد بينت سابقا.

وشيخ الإسلام ذكر كتاب الأربعين للرازي في كذا موضع من كتبه، كالصفدية، ودرء التعارض. وموضوع الكتاب في تقرير أصول الدين على مذهب الأشاعرة، ويذكر شيخ الإسلام عن الأربعين أنها أشهر كتب الرازي فقال في الدرء:

التسلسل نوعان: تسلسل في العلل، وقد اتفق العلماء على إبطاله وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران للعقلاء، وتنازع هؤلاء: هل الإلزام لهم صحيح أم لا؟ وبتقدير كون الإلزام صحيحا ليس فيه حل للشبهة، وإذا لم تنحل كانت حجة على الفريقين، وكان القول بموجبها لازما، واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله الرازي في أشهر كتبه وهو كتاب الأربعين [2]. أ.هـ

ولذلك رد شيخ الإسلام على الرازي في مسألة نفي الصفات الاختيارية، ونسبتها لجميع العقلاء، وتأصيله ذلك على مذهبه الفاسد.

---

(١) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٦٠) ، انظر العقود الدرية (١/٢٥٦)

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١ / ٣٢٣).

المطلب الخامس: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

تظهر قيمة رسالة ابن تيمية-الصفات الاختيارية-في مكانة الكتاب الذي رد عليه، من كونه أشهر كتب الرازي كما تقدم، وتلقي طلاب العلم له بالقبول والاحتجاج به، حيث ذكر محقق كتاب النبوات لابن تيمية ما يفيد أن "الأربعين" ذكر فيه خلاصة ما طُوّل في غيره فقال عند ذكر مطلع مسائل في كتاب النبوات: الرازي ذكرها مطوّلة في كتابه نهاية العقول، ومختصرة في كتابه الأربعين[١].

مما يفيد قيمة رد شيخ الإسلام لما في الأربعين حيث يفند خلاصة القول في مسائله، الذي يغني الطالب عن تتبع المطولات.

وينبغي التنويه على موضوع متعلق بكتاب رد ابن تيمية على ما في الأربعين، أن له كتاب مطول في مجلدين على كتاب الأربعين للرازي، ذكره ابن عبد الهادي كتابه العقود الدرية فقال: وكتاب شرح فيه بضع عشرة مسألة من كتاب الأربعين للفخر الرازي أكثر من مجلدين [٢].

ولعله كتاب غير كتابنا، يشهد لذلك قول ابن عبد الهادي: "شرح فيه" فهو شرح، والذي نحن بصدده، قال عنه ابن عبد الهادي: "كلام مفرد على كلام الرازي " فهو في حقيقته رد؛ حيث تقدم في أول المبحث ما قاله ابن عبد الهادي فقال:

وله مسائل كثيرة في الأفعال الاختيارية، المسماة عند بعض المتكلمين بحلول الحوادث، منها كلام مفرد على كلام الرازي في الأربعين [٣].

ويتعرض شيخ الإسلام في هذه الرسالة المفردة في الرد على الرازي لمسألة الإضافات، والنسب لله هل تصح أم لا تصح، أم فيها تفصيل، وأس المسألة هي حلول الحوادث على الله، فمن نفاها أنكر مسألة الإضافات، ومن أثبتها صحح المسألة ووضحها.

في مطلع هذه الرسالة يذكر شيح الإسلام نصا للرازي، ثم يشرع في الرد عليه فقال:

قال – الرازي -: واعلم أن الصفات على ثلاثة أقسام: حقيقية عارية عن الإضافات كالسواد

---

(١) انظر: النبوات (١/٣٠٠)

(٢) انظر: العقود الدرية (١ / ٣٧)

(٣) انظر: العقود الدرية (١ / ٥٨).

والبياض، وثانيها: الصفات الحقيقية التي تلزمها الإضافات، كالعلم والقدرة، وثالثها: الإضافات المحضة، والنسب المحضة، مثل كون الشيء قَبْل غيره وعنده... لخ.

ثم بدأ –شيخ الإسلام–بالتعقب، وبيان الخلل، وسردها سردا مرتبا، ومرقما كما قال رحمه الله: قلت ولقائل أن يقول: ما ذكرته لا يدل على محل النزاع، وبيان ذلك من وجوه...لخ، ثم ذكر أربعة عشر بين جواب ووجه.

وحيث أن أصل الرسالة هو لبيان قول نفاة الصفات الاختيارية لله سبحانه وتعالى، والرد عليهم، فقد ذكر–رحمه الله–دليل القوم وهو أصل شبهتهم ورده فقال:

أن الدليل مبني على مقدمات لم يقرروا واحدة منها، لا بحجة عقلية ولا سمعية، وهو أن كل ما كان من صفات الله لابد أن يكون من صفات الكمال، وأن الذات قبل تلك الصفة تكون ناقصة، وأن ذلك النقص محال، وحقيقة الأمر لو قام به حادث لامتنع خلوه منه قبل ذلك، ولم يقم على ذلك حجة. أ.هـ

والغريب اعترافهم بأن مثل هذه المسائل لا تثبت إلا بنص، ثم يحيدون عنه فقال:

بل أنت – أي الرازي –، وشيوخك كأبي المعالي وغيره تقولون: إن هذا لم يعلم بالعقل، بل بالسمع، وإذا كنتم معترفين بأن هذه المقدمة لم تعرفوها بالعقل، فالسمع إما نص وإما إجماع، وأنتم لم تحتجوا بنص، بل في القرآن أكثر من مائة نص حجة عليكم، والأحاديث المتواترة حجة عليكم، ودعوى الإجماع إذا كانت أزلية وجب أن يكون المقبول صحيح الوجود في الأزل. أ.هـ

ثم تعرض للحجة التي قال فيها الرازي: أما السؤال الثاني: فجوابه: أن وجود القادر يجب أن يكون متقدمًا على وجود المقدور، ووجود القابل لا يجب أن يكون متقدمًا على وجود المقبول، فظهر الفرق [1].

قال ابن تيمية: فرق بمجرد الدعوى ولم تذكر دليلا، لا على هذا ولا على هذا، والنزاع ثابت في كلا الأمرين.

ثم ذكر فصلا رد فيه على احتجاج الرازي بآية سورة الأنعام حين قال: الحجة الثالثة: قصة

---

(١) انظر: الأربعين في أصول الدين (١/ ١٧٢).

الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ﴾[1]، والأفول عبارة عن التغير، وهذا يدل على أن المتغير لا يكون إلها أصلا [2].

فرد ابن تيمية بقوله: والجواب من وجوه، ثم ذكر أربعة أوجه.

والرسالة يبدوا أنها أطول مما هي وقع لي فيما بين يدي من الأصول المخطوطة والمطبوعة، فمباحث المسألة العاشرة التي أوردها الرازي في أصل كتابه الأربعين كثيرة ومتداخلة، وشيخ الإسلام ردها ردا مفصلا، يعرف ذلك من كثرة الوجوه والأجوبة التي ذكرها ابن تيمية، والرسالة أتت بفصلين اثنين، الأول خصص في رد الحجة الأول، والثاني في رد الحجة الثالثة، والسقط كان بين الحجة الأولى والثانية، حيث تداخلت مباحثهما في الفصل الأول مع تغير ترتيب الشيخ العددي والانتقال من التسمية بالجواب إلى الوجه، والله أعلم.

---

(١) سورة الأنعام: ٧٦.

(٢) انظر: الأربعين في أصول الدين (١/١٧٢)

المطلب السادس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها

الرسالة الثانية: مسألة الصفات الاختيارية

وقعت لي الرسالة أثناء بحثي في موروث ابن تيمية، بعنوان مسألة في الصفات الاختيارية، وبعد التقصي عن الرسالة وجدتها مطبوعة ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية لابن قاسم رحمه الله، في المجلد السادس من صفحة (٢٧٣) إلى صفحة (٢٨٧) من نفس المجلد، وهي غير الرسالة التي تتحدث عن الصفات الاختيارية وهي في نفس المجلد السادس من مجموع الفتاوى والتي تقع من صفحة (٢١٧) إلى صفحة (٢٦٧)، أو التي في كتاب جامع الرسائل لابن تيمية تحقيق محمد رشاد سالم وتقع الرسالة في مطلع المجموعة الثانية حيث هي الرسالة الأول فيها فتبدأ من الصفحة رقم (٣) وتنتهي في الصفحة رقم (٧٠) فهي رسالة أخرى لها قيمتها العلمية.

أما الرسالة المعنية بالتحقيق فهي تحتوي على رد لقول الفخر الرازي، ولم أجد من أفرد رسالتنا بمؤلف مفرد سواء كانت دراسة علمية أو أكاديمية أو حتى تجارية حسب اطلاعي السريع على المدونات العلمية والمكتبات العامة والتجارية ومواقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) المعتبرة أو المتخصصة وحتى غير المتخصصة، لم أجد من ذكرها إلا ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية جمع ابن قاسم كما سبق وقدمت.

وبهذا تكون الدراسات السابقة واحدة فقط وهي ضمن مجموع الفتاوى جمع عبد الرحمن بن قاسم رحمه الله.

الأصل المخطوط: وقد رمزت لها بـ(ظ)

فقد تحصلت على نسخة مخطوطة من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بمدينة الرياض، ضمن فلم مصور يحمل رقم (٣٨٣٥) والمخطوطة تحمل رقم (F-2741-11) وأصل المخطوطة نسخة مصورة من مكتبة الأسد، والتي من ضمنها المكتبة الظاهرية بدمشق، وهي تقع في سبعة ألواح في كل لوح صفحتان في كل صفحة تسعة عشر سطرا في كل المخطوطة، ولم يبين عليها اسم الناسخ، ولا زمن النسخ و لا مكانه، وصفة المخطوطة ذات خط جيد، ومرتب خالية من السقط والطمس-إلا طمس في اللوح الثاني بمقدار كلمة- وخالية من التعليقات إلا كلمة أو كلمتين في الصفحة الواحدة، والمخطوطة تحتوي على فصلين فقط، وموضوعها هو الرد على الفخر الرازي في دعواه حلول الحوادث حيث قال ابن تيمية رحمه الله في مطلعها: الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليمًا. فيما ذكره الرازي في "الأربعين" في مسألة الصفات الاختيارية، التي يسمونها حلول الحوادث، بعد أن قرر أن هذا المذهب قال به أكثر فرق العقلاء، وإن كانوا ينكرونه باللسان وقال وليعلم أن الصفات على (ثلث) أقسام...لخ كما يظهر في الصفحة الأولى للمخطوطة في المرفق التالي.

وسبب اختياري لهذه النسخة:

أولاً: هي النسخة الوحيدة التي وقعت لي وهي مخطوطة بخط قديم.

ثانياً: وضوح الخط، ووجود بعض الكلمات على هامش المخطوطة.

ثالثاً: وقوعها ضمن مجموعة تضم رسائل لشيخ الإسلام.

صورة للوح الأول من المخطوطة

مسألة الصفات الاختيارية

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي ونعم الوكيل
قال الشيخ الإمام العالم العلامة حبر الأمة وبحر العلوم شيخ الإسلام
تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله ورضي عنه وأدخله الجنة
الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل
فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن
محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما فصل
فيما ذكره الرازي في الأربعين في مسألة الصفات الاختيارية التي
يسمونها حلول الحوادث لما ادعى أن هذا المذهب قال به أكثر فرق
العقلاء وإن كانوا ينكرونه باللسان وقال اعلم أن الصفات على ثلاثة
أقسام حقيقية عارية عن الإضافات كالسواد والبياض
وثانيها الصفات الحقيقية التي يلزمها الإضافات كالعلم والقدرة
وثالثها الإضافات المحضة والنسب المحضة مثل كون الشيء قبل
غيره وبعده ومثل كون الشيء يمينا لغيره أو يسارا له فإنك إذا
جلست على يمين إنسان ثم قام ذلك الإنسان وجلس في الجانب الآخر
منك فقد كنت يمينا له ثم صرت الآن يسارا له فههنا لم يقع التغير في
ذاتك ولا في صفة حقيقية من صفاتك بل في محض الإضافات إذا
عرفت هذا فنقول أما وقوع التغير في الإضافات فلا خلاف فيه
وأما وقوع التغير في الصفات الحقيقية فالكرامية يثبتونه وسائر

صورة للوح الأخير من المخطوطة

الصفحة الأخيرة من الرسالة (اليمنى) وخاتمتها قوله والله أعلم

صورة الأصل المطبوع: وقد رمزت لها بـ(ق)

صورة الغلاف للأصل المطبوع ـ المجلد السادس ـ من الفتاوى



مجموع
فتاوى
شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
(قدس الله روحه)

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي رحمه الله
وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد السادس

الجزء الثاني من كتاب
الأسماء والصفات

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

صورة الرسالة في الأصل المطبوع من الفتاوى . المجلد السادس .

وقال الشيخ الامام العالم العلامة

حبر الأمة وبحر العلوم ، شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس احمد بن تيمية، رحمه الله ورضي عنه وأدخله الجنة :ـــ

الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد ان لا اله الا الله وحده لاشريك له ، وأشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً .

فصــــل

فيما ذكره الرازى فى (الاربعين) فى مسألة « الصفات الاختيارية » التى يسمونها حلول الحوادث ، بعد ان قرر أن هـذا المذهب قال به أكثر فرق العقلاء ، وإن كانوا ينكرونه باللسان .

قال : واعلم ان الصفات على « ثلاثة اقسام » .

« حقيقية عارية عن الاضافات » كالسواد والبياض .

« وثانيها » الصفات الحقيقية التى تلزمها الاضافات ، كالعلم والقدرة .

وثالثهــا الاضافات المحضة ، والنسب المحضة ، مثل كون الشيء قبل غيره

ـ ٢٧٣ ـ

المبحث الثالث: رسالة لابن المهاجري وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

أولا: في الرسالة المنسوبة لابن القيم، والتي يُذكر فيها بعض مؤلفات ابن تيمية قال: وله وصايا منها وصية لابن المهاجري [١].

ثانيا: قال ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية:

وله وصايا عدة يسأل عنها وكتب منها وصية لابن المهاجري في كراريس [٢].

ثالثا: ما ذكره الدكتور علي الشبل في كتابه " الأثبات في مخطوطات الأئمة ابن تيمية وابن القيم وابن رجب" فقال:

جزء فيه سؤال المهاجري لابن تيمية نسخة في عشر ورقات، سبع عشرة سطراً، بدار الكتب الظاهرية، ولها فلم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة رقمه (٧/٨٥٦٧) [٣].

وقال في موطن آخر:

سؤال المهاجري لشيخ الإسلام، في إحدى عشرة ورقة، من القرن التاسع، في المكتبة الظاهرية، مجموع ٩٩ بخط نسخ[٤].

ولم يذكر ابن قاسم -رحمه الله – للرسالة في مجموع الفتاوى عنوانا، أو نوه عليه في الحاشية، لكن ما تحصلت عليه من مخطوطات تحت اسم وصية لابن المهاجري، يتطابق نصها مع نص الرسالة التي أوردها ابن قاسم في مجموع الفتاوى في الصفحة الثالثة والثلاثون من المجلد السادس، ولعل الشيخ لم يتحصل له ذلك، ولو تحصل لفعل كعادته في كثير من الرسائل.

---

(١) انظر: أسماء مؤلفات شيخ الإسلام لابن رشيق من الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية (١/٣١٠).

(٢) انظر: العقود الدرية (١/٦٤).

(٣) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١/٧٧).

(٤) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة (١/١٣٤).

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

لا تختلف مصادر ابن تيمية في تأليفه وردوده وفتاويه في جميع كتبه، حيث المرجع الأول هو كتاب الله القرآن الكريم ثم ما صح من سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما عليه السلف من القرون المفضلة، وما تقتضيه الأدلة العقلية الشرعية الصحيحة، والعقلية المحضة الصريحة، مع الرجوع للغة العرب التي نزل بها القرآن، ولكتب ومراجع وأصول الفرق المخالفة في الموضوع نفسه كالجهمية والباطنية والكلابية وغيرهم كما سنبينه في ثنايا الرسالة بإن الله.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لما كان السؤال محددَ الوجه، والمقصود، وغيرَ ناسبٍ الموضوع لأشخاص، كان منهج ابن تيمية في هذه الرسالة سرد الأقوال سردا تاريخيا، مرجعا الخلاف لأصوله الأولى عبر ذكر أوائل المنحرفين، وما حصل من تطور وتفرع وتولد وتداخل مذاهب جديدة، ذاكرا منهج السلف الثابت عبر هذه الانحرافات المذهبية، وكان رده مستعينا بالكتاب والسنة والدليل العقلي الشرعي الصحيح والدليل العقلي المحض الصريح، مؤيدا ذلك بالمناظرات بين المخالفين عبر أصولهم.

المطلب الرابع: التعريف بابن المهاجري

لم تسعفنا المصادر لترجمة ابن المهاجري بأي شيء، ولعل الرجل من أهل العلم، أو طلابه البارزين في وقته، يظهر ذلك من صفة سؤاله البليغ، الوجيز، وما فيه من تركيز على موضوع متخصص، ودقيق لا يعتني به إلا من له باع علم طويل، واعتناء ابن تيمية به وتخصيصه برسالة، أو وصية تُبعث إليه مما يعلم بمكانته لدى شيخ الإسلام، وأيضا طلب ابن المهاجري من الشيخ بسط القول في هذا السؤال القصيرة أسطره، والعميق موضوعه، والبليغ في أسلوبه، مما يفيد بمكانته[1].

(١) وقعت لي ترجمة لرجل اسمه أحمد بن مهاجر عاصر الشيخ ابن تيمية وكان معروفا في زمانه ذكره الصفدي فقال: أحمد بن عبد الله بن عبد الله بن مهاجر شهاب الدين الأندلسي الوادي آشي الحنفي، هو فاضل مشهور، وعدل مذكور، يعرف مع الفقه النحو والعروض، وجوادهُ في النظم الفائق مروض،

المطلب الخامس: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

ميزة الوصايا العلمية بين العلماء أنهم يختصرون المقصود بعبارات موجهة من غير تطويل ممل، ولا تقصير مخل، وهذه الرسالة جاءت على هذا المنوال من طالب علم مهتم إلى شيخٍ عَلَم، وعالم ممارس، عبر عنها شيخ الإسلام بقوله: هذه مسألة كبيرة عظيمة القدر.

فنجد الشيخ استعرض بعجالة تاريخ اضطراب الأمة في مسألة الصفات وأنها من أوائل المائة الثانية ونشأت الفرق التي صارت فيما بعد، من النفاة للصفات والمثبتة وهم الصفاتية فقال:

هذه مسألة كبيرة، عظيمة القدر، اضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين، من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية، فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا، وإنما نشأ ذلك في أوائل المائة الثانية، لما ظهر الجعد بن درهم، وصاحبه الجهم بن صفوان، ومن اتبعهما من المعتزلة وغيرهم على إنكار الصفات، فظهرت مقالة الجهمية النفاة...لخ أ.هـ

ثم ذكر –رحمه الله–سبب هذا الافتراق، وكيف أنهم يضعون أدلة من تلقا عقولهم، وتشبها بالأمم السابقة، ثم يحكمون عليها أقوال من خالفهم، كدليل حدوث الأجسام أو دليل حدوث العالم، ومن أخذ به من الطوائف كالجهمية والمعتزلة والكلابية والكرامية ومن تبعهم، فقال ذاكرا دليلهم المخترع:

إثبات الصفات يستلزم التشبيه والتجسيم، والله سبحانه وتعالى منزه عن ذلك، لأن الصفات التي هي العلم والقدرة والإرادة ونحو ذلك أعراض ومعان تقوم بغيرها، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والله تعالى ليس بجسم، لأن الأجسام لا تخلو من الأعراض الحادثة وما لا يخلو من الحوادث فهو محدَث.

قالوا: وبهذا استدللنا على حدوث الأجسام؛ فإن بطل هذا بطل الاستدلال على حدوث

سكن طرابلس الشام مدة، واجتمع فيها مع الأكابر بعدّه، ثم إنه انتقل إلى حلب، وبها نفق من البضائع ما جلب، وكان ابن العديم قاضيها يواليه، ويطرب لأماليه، ويحثه على معاليه، رأيته بحلب سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة، وكتب إليّ نظماً يبل كبد من يظما، وأجبته عن ذلك، وذهبا مني في ليل الضياع الحالك، ثم إنه بعد ذلك ساد وثنى الوساد، ولم يزل إلى أن وصل ابن مهاجر حينُه، وأغمضت بالممات عينُه وتوفي رحمه الله تعالى.

أنظر: أعيان العصر وأعوان النصر (١ / ٥٧).

الأجسام فيبطل الدليل على حدوث العالم، فيبطل الدليل على إثبات الصفات...لخ أ.هـ
وذكر بعد ذلك تسلسل الفرق في النفي، من نفاة الصفات إلى نفاة الصفات والاسماء أيضا، ثم الفرق الغالية في النفي كالفلاسفة والقرامطة وغيرهما، وذكر موقف السلف منها فقال:
وأما السلف والأئمة، فلم يدخلوا مع طائفة من الطوائف، فيما ابتدعوه من نفي أو إثبات، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، ورأوا ذلك هو الموافق لصريح العقل، فجعلوا كل لفظ جاء به الكتاب والسنة من أسمائه وصفاته حقا يجب الإيمان به، وإن لم تعرف حقيقة معناه، وكل لفظ أحدثه الناس فأثبته قوم ونفاه آخرون، فليس علينا أن نطلق اثباته ولا نفيه حتى نفهم مراد المتكلم، فإن كان مراده حقا موافقا لما جاءت به الرسل والكتاب والسنة من نفي أو إثبات، قلنا به، وإن كان باطلا مخالفا لما جاء به الكتاب والسنة من نفي أو إثبات منعنا القول به.
وجعل لذلك الأصل أمثله فمن ذلك:
فإذا قال قوم: إن الله في جهة أو حيز، وقال قوم: إن الله ليس في جهة ولا حيز، استفهموا كل واحد من القائلين عن مراده، فإن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك.
ثم قال: فإذا قال القائل: هو في جهة أو ليس في جهة؟؛ قيل له: الجهة أمر موجود أو معدوم، فإن كان أمراً موجوداً، ولا موجود إلا الخالق والمخلوق، والخالق بائن عن المخلوق، لم يكن الرب في جهة موجودة مخلوقة، وإن كانت الجهة أمرًا معدومًا بأن يسمى ما وراء العالم جهة، فإذا كان الخالق مباينًا العالم، وكان ما وراء العالم جهة مسماة وليس هو شيئاً موجوداً، كان الله في جهة معدومة بهذا الاعتبار، لكن لا فرق بين قول القائل: هو في معدوم، وقوله: ليس في شيء غيره، فإن المعدوم ليس شيئًا باتفاق العقلاء، ولا ريب أن لفظ الجهة يريدون به تارة معنى موجوداً، وتارة معنى معدوماً، بل المتكلم الواحد يجمع في كلامه بين هذا وهذا، فإذا أزيل الاحتمال ظهر حقيقة الأمر، فإذا قال القائل: لو كان في جهة لكانت قديمة معه، قيل له: هذا إذا أُريد بالجهة أمرٌ موجودٌ سواه، فالله ليس في جهة بهذا الاعتبار، وإذا قال: لو رؤى لكان في جهة وذلك محال ، قيل له: إن أردت بذلك، لكان في جهة موجودة فذلك محال، فإن الموجود يمكن رؤيته وإن لم يكن في موجود غيره، كالعالم فإنه يمكن رؤية سطحه وليس هو في عالم آخر، وإن قال: أردت أنه لابد أن يكون فيما يسمى جهة ولو معدوماً، فإنه إذا كان

مباينًا للعالم سمى ما وراء العالم جهة، قيل له: فلم قلت إنه إذا كان في جهة بهذا الاعتبار كان ممتنعاً...لخ أ.هـ

وهكذا يأتي على شبه القوم وألفاظهم ومصطلحاتهم المحتملة ويستفصل ويفصل ثم يبين ويحكم على موافقتها ومخالفتها لأصول الشريعة.

ويذكر قاعدة في الاشتراك في الأسماء والصفات بين الخالق والمخلوق فيقول على سبيل المثال التطبيقي:

فإذا علم بضرورة العقول أن الوجود فيه ما هو موجود قديم واجب بنفسه، وفيه ما هو مُحدَث موجود ممكن بنفسه، فهذان الموجودان اتفقا في مسمى الوجود، وامتاز واحد منهما عن الآخر بخصوص وجوده، فمن لم يُثبت ما بين الموجودين من الاتفاق وما بينهما من الافتراق؛ وإلا لزمه أن تكون الموجودات كلها قديمة واجبة بأنفسها، أو محدثة ممكنة مفتقرة إلى غيرها، وكلاهما معلوم الفساد بالاضطرار، فتعين إثبات الاتفاق من وجه والامتياز من وجه، ونحن نعلم أن ما امتاز به الخالق الموجود عن سائر الموجودات، أعظم مما تمتاز به سائر الموجودات بعضها عن بعض، فإذا كان المَلَك والبعوض قد اشتركا في مسمى الوجود والحي، مع تفاوت ما بينهما، فالخالق سبحانه أولى بمباينته للمخلوقات، وإن حصلت الموافقة في بعض الأسماء والصفات.

وتشترك هذه الرسالة بفصليها مع بقية الرسائل المحققة في بيان حقيقة الصفة كالعلم والحياة والوجود والغضب والضحك...لخ، مع تباين الموصوفين بها على ما يليق لكل موصوف به.

المطلب السادس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

هذه رسالة تحصلت عليها في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، عند بحثي عن مخطوطة الصفات الاختيارية لابن تيمية السابقة، فألفيتها في السياق نفسه مما حدا بي إنشاء بحث جديد عنها، فلم أجد من أخرجها بصورة تامة من صور الإخراج لا مطبوعة حديثة، ولا قديمة، ولا مستقلة، ولا ضمن غيرها، مما أثار عزمي تعميق البحث أكثر، فوجدت الرسالة ذكرها أبن القيم في رسالته عن مؤلفات ابن تيمية حيث قال: خامسا وله وصايا منها وصية لابن المهاجري، و ذكرها غير ابن القيم، كما في بعض المواقع المتخصصة عن طريق محركات البحث، تحت مسمى قريب من هذا الاسم مثل:

جزء فيه سؤال المهاجري لشيخ الإسلام، وكذلك سؤال المهاجري لابن تيميه، وأيضا سؤال المهاجري عن الفرق في الصفات بين المتشابه وغيره والجواب عليه.

وقد ألفيت هذه العناوين لنفس الرسالة وبرقمها موجودة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وكلها من أصل المكتبة الظاهرية في مكتبة الأسد.

وبمنة الله وفضله وقعت على الرسالة ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية جمع ابن قاسم في المجلد السادس، بمقدمتها، وخاتمتها، وفصليها من الصفحة (٣٣) وحتى الصفحة (٥٠) من نفس المجلد، ولم يعنون لها ابن قاسم بعنوان، ولا ذكر لها تعليقا في حاشية الفتاوى، بل اكتفى بتصديره المعتاد بقوله: سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله، ويلاحظ أنها الرسالة بلا خاتمة وهذا مثله وقع في المخطوط.

هذا ما تحصلت عليه مما طبع طباعة حديثة والله أعلم.

الأصل المخطوط: **وقد رمزت لها بـ(ظ)**

الرسالة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحمل رقم (F-2741-11)، والفلم يحمل رقم (٣٨٣٥) من المكتبة الظاهرية في مكتبة الأسد، تقع في أحد عشر لوحا وعدد الأسطر (١٧) سطر في كل صفحة، بخط مقبول خالية من التعليقات، وقليلة الطمس، ولم يذكر لها ناسخ، ولا تاريخ النسخ كما يظهر في الصور المرفقة.

وصورة اللوح الأول من المخطوطة تظهر البسملة، وتقديم قوله مسألة فيمن يقول أن النصوص تظاهرت ظواهرها على ما هو بجسم أو مشعر به والعقل دل على تنزيه الباري عنه.... لخ ويظهر الجواب في منتصف الصفحة عند قوله: قال الحمد لله رب العالمين هذه مسألة كبيرة عظيمة واضطرب فيها خلائق من الأولين والآخرين من أوائل المائة الثانية من الهجرة النبوية فأما المائة الأولى فلم يكن بين المسلمين اضطراب في هذا...لخ الجواب

صورة للوح الأول من المخطوطة ويظهر البسملة وتقديم قوله مسألة

اللوح الأول صفحة (٢-٣)

وهذه صورة للصفحة الأخيرة من المخطوطة ويظهر في ختمها قوله:

الثالث...والمرسلين لم يأمروا أحدا سلوك هذا السبيل فلو كانت المعرفة (موقوفة) عليه وهي واجبة لكان واجبا وإن كانت مستحبة كان مستحبا ولو كانت واجبا أو مستحبا لشرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان شرعا لنقله الصحابة. انتهى المخطوط

الصفحة الأخيرة رقم (٢٤)

والأصل المطبوع: قد رمزت لها بـ(ق)

صورة الغلاف للأصل المطبوع . المجلد السادس . من الفتاوى


مجموع
فتاوى
شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
(قدس الله روحه)
جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي "رحمه الله"
وساعده ابنه محمد "وفقه الله"
المجلد السادس
الجزء الثاني من كتاب
الأسماء والصفات
دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
الرياض

صورة الرسالة في الأصل المطبوع من المجلد السادس في الفتاوى



سئل شيخ الاسلام

احمد بن تيمية رحمه الله

عمن يقول : ان النصوص تظاهرت ظواهرها على ما هو جسم او يشعر به ، والعقل دل على تنزيه البارى عز وجل عنه ؛ فالأسلم للمؤمن ان يقول : هذا « متشابه » لا يعلم تأويله إلا الله . فقال له قائل : هذا لا بد له من ضابط ، وهو الفرق فى الصفات بين المتشابه وغيره ؛ لأن دعوى التأويل فى كل الصفات باطل ، وربما أفضى الى الكفر ، ويلزم منه ان لا يعلم لصفة من صفاته معنى ، فلا بد حينئذ من الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول ، فقال : كما دل دليل

المبحث الرابع: قاعدة في الاسم والمسمى وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

تكشف لنا الفهارس المهتمة برسائل شيخ الإسلام ابن تيمية عن وجود رسالة واحدة لشيخ الإسلام تحمل اسمين متقاربين هما:

الاسم الأول: قاعدة في الاسم والمسمى.

الاسم الثاني: فصل في الاسم والمسمى.

ذكر الدكتور علي الشبل في كتابه الأثبات في مخطوطات الأئمة، وهو يسرد كتب ورسائل ابن تيمية رحمه الله قال:

الرابعة عشر: قاعدة في الاسم والمسمى، نسخة في(١٧) ورقة، في القرن التاسع الهجري، من مكتبة الفاتيكان، وفلمها بمركز الملك فيصل بالرياض، رقم (١٠٢٦).

وأخرى في (٦٩) ورقة، في الفاتيكان أيضاً، منسوخة في القرن العاشر الهجري، وفلمها بمركز الملك فيصل، رقم (١٢٩٤) [1]. أ.هـ

وأيضا ما وضع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، وابنه محمد -رحمهما الله-هذه الرسالة في مجموع فتاوى ابن تيمية، من غير تنبيه مما يدل على صحة نسبة الرسالة لشيخ الإسلام.

ينضاف إلى ذلك أسلوب ابن تيمية الواضح في الرسالة الذي يوافق أسلوبه في بقية مؤلفاته، لما عرف عنه في استطراده، وذكره الأقوال بقائليها، والرد عليهم الرد الرائق، كعادته رحمه الله، والله أعلم.

---

(١) انظر: الأثبات في مخطوطات الأئمة(١٧٩/١) ، وكذلك ذكر عبد السلام بن إبراهيم بن محمد الحُصَيِّن في كتابه "قائمة بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة" حيث قال: فصل في الاسم والمسمى = قاعدة في الاسم والمسمى.

انظر: قائمة بمؤلفات شيخ الإسلام المطبوعة (٢٦/١).

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

على أن المسألة من المباحث الأصولية العقدية، إلا أنها في أصلها من مباحث اللغة، فجاءت الرسالة مستقيه من أعلام اللغة، كالخليل الفراهيدي، والأصمعي، وسيبويه و الزجاج وغيرهم، وهذه المصادر جَليّة في منقولات ابن تيمية في هذه الرسالة، مع عدم إغفال المصادر الشرعية الأصلية الأولى لدى ابن تيمية، وهي الكتاب العزيز، وما صح من السنة الشريفة، وما عليه السلف الصالح من القرون المفضلة، ومن تبعهم ونهج نهجهم ممن عُرِف بذلك من الأئمة الكبار، وذكر أقوال الأئمة المخالفين في المسألة مما اشتهر عنهم وعرفوا بها من مصادرهم الأصلية كابن فورك الشافعي الأشعري كما سيأتي بيانه –إن شاء الله-.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لابن تيمية منهجه الذي يُعرف به، تحكي ذلك عنه كتبه، من استنصاره لمنهج السلف، وتعزيزه ذلك بالحجج والبراهين، واستنباطه الدقيق لنصوص الوحيين، الموافق لما عليه من سبقه من السلف الصالح، من جعل الكتاب والسنة هما المرجع، مستعينا باللغة العربية التي عليها الصدر الأول من القرون المفضلة، لا التي دخل فيها الدخيل، من اجتهاد ناتج عن تصور غير صحيح، أو مشوبا بشبهة كلامية أو فلسفية، مع اظهاره –رحمه الله-الدلالات العقلية الصريحة، والنقولات المؤيدة للحق الذي عليه السلف الصالح.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

لما كانت مسألة الاسم والمسمى حادثة الوقوع، ولما لها من تداخلات، وفهم غير مراد، كان اللبس فيها شديد، وهذه المسألة أصل عند من انحرف عن الجادة ممن نفى الصفات بالكلية كالمعتزلة والجهمية وغيرهما، أو ممن تأثر بهم من الصفاتيين، كالأشاعرة والماتوريدية فجاءت هذه الرسالة معالجة للخلل، ومبينة للصواب.

فبين رحمه الله في أول الرسالة تأخر ظهور النزاع في المسألة، وبيان الموقف الصحيح منها، فنقل كلام ابن جرير الطبري قائلا:

أن القول في الاسم والمسمى من الحماقات المبتدعة، التي لا يعرف فيها قول لأحد من الأئمة، وأن حسب الإنسان أن ينتهي إلى قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1]، وهذا هو القول بأن الاسم للمسمى، وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى السنة من أصحاب الإمام أحمد وغيره. أ.هـ

وبين رحمه الله سبب ظهور هذه المقولة هو قول الجهمية: أن أسماء الله مخلوقة، ووقوع الخلاف فيها بعد ذلك على ثلاثة أقوال فقال:

والمقصود هنا أن المعروف عن أئمة السنة إنكارهم على من قال: أسماء الله مخلوقة، وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم، فلهذا يُروي عن الشافعي والأصمعي وغيرهما: أنه قال إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة، ولم يعرف أيضا عن أحد من السلف أنه قال: الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم، ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيا وإثباتًا، إذ كان كل من الإطلاقين بدعة كما ذكره الخلال [2]. أ.هـ

---

(١) الأعراف: ١٨٠.

(٢) أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، ، ولد في سنة أربع وثلاثين ومائتين، أو في التي تليها ،من أهل بغداد، رحل إلى فارس، وإلى الشام، والجزيرة يتطلب فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكتب عن الكبار والصغار، حتى كتب عن تلامذته، وجمع فأوعى، كانت حلقته بجامع المهدي، قال ابن أبي يعلى: له التفاسير الدائرة والكتب السائرة

وقد تقدم القول الصحيح الذي عليه أئمة أهل السنة هو أن الاسم للمسمى لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾[1].

ثم سرد الاختلاف في ذلك، ومقصد كل مخالف، وبين مكمن خطأ كل قول، وذكر الصواب الصحيح، من مقاصد أقوال الأئمة، وأهل لغة العرب، وما توارثه الاستعمال العربي الموافق لأصل لغة العرب وأساليبها وقت الاحتجاج.

ثم شرع في نقل ممن كَتَب وألّفَ في المسألة، وأشتهر عنه المخالفة، وهو محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري، فقال ابن تيمية:

قال أبو بكر بن فورك اختلف الناس في حقيقة الاسم، ولأهل اللغة في ذلك كلام، ولأهل الحقائق فيه بيان، وبين المتكلمين فيه خلاف.

فأما أهل اللغة فيقولون: الاسم حروف منظومة دالة على معنى مفرد، ومنهم من يقول إنه قول يدل على مذكور يضاف إليه؛ يعني الحديث والخبر.

قال – ابن فورك –: وأما أهل الحقائق فقد اختلفوا أيضا في معنى ذلك، فمنهم من قال اسم الشيء هو ذاته وعينه، والتسمية عبارة عنه ودلالة عليه، فيسمى اسمًا توسعًا.

وقالت الجهمية والمعتزلة: الأسماء والصفات هي الأقوال الدالة على المسميات، وهو قريب مما قاله بعض أهل اللغة.

والثالث: لا هو هو، ولا هو غيره، كالعلم والعالم، ومنهم من قال اسم الشيء هو صفته ووصفه.

ثم إنه صنف كتاب: "الجامع في الفقه" يكون عشرين مجلدا، وصنف كتاب: " العلل " عن الإمام أحمد. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤ / ٢٩٧)، الأعلام (١ / ٢٠٦)

(١) سورة الأعراف: ١٨٠.

قال – ابن فورك -: والذي هو الحق عندنا قول من قال: اسم الشيء هو عينه وذاته، واسم الله هو الله، وتقدير قول القائل: بسم الله أفعل، أي: بالله أفعل، وأناسمه هو هو...لخ أ.هـ

ثم شرع شيخ الإسلام في الرسالة بتفنيد هذا القول، ورد ما احتج به ابن فورك من الكتاب، والسنة، واللغة، والاستعمال العربي.

فمن ذلك قول شيخ الإسلام: وأما قولهم: إن الاسم يراد به التسمية وهو القول، فهذا الذي جعلوه هم تسمية هو الاسم عند الناس جميعهم، والتسمية جعله اسما والإخبار بأنه اسم ونحو ذلك، وقد سلموا أن لفظ الاسم أكثر ما يراد به ذلك، وادعوا أن لفظ الاسم الذي هو -ألف سين ميم- هو في الأصل ذات الشيء، ولكن التسمية سميت اسما لدلالتها على ذات الشيء، تسمية للدال باسم المدلول، ومثلوه بلفظ القدرة، وليس الأمر كذلك، بل التسمية مصدر سمى يسمى تسمية، والتسمية نطق بالاسم وتكلم به، ليست هي الاسم نفسه، وأسماء الأشياء هي الألفاظ الدالة عليها، ليست هي أعيان الأشياء، وتسمية المقدور قدرة، هو من باب تسمية المفعول باسم المصدر، وهذا كثير شائع في اللغة، كقولهم للمخلوق خلْق، وقولهم درهم ضرب الأمير، أي مضروب الأمير، ونظائره كثيرة. أ.هـ

وفي موضع آخر قال شيخ الإسلام: وأما قوله: تقول زيد قائم، تريد المسمى فزيد ليس هو ألف سين ميم، بل زيد مسمى هذا اللفظ، فزيد يراد به المسمى، ويراد به اللفظ.

وكذلك اسم "ألف سين ميم" يراد به هذا اللفظ، ويراد به معناه، وهو لفظ زيد وعمرو وبكر، فتلك هي الأسماء التي تراد بلفظ اسم، لا يراد بلفظ اسم نفس الأشخاص، فهذا ما أعرف له شاهدًا صحيحًا، فضلا عن أن يكون هو الأصل، كما ادعاه هؤلاء.

ثم أفرد فصلا في رد قول الجهمية فقال: وأما الذين قالوا: إن الاسم غير المسمى، فهم إذا أرادوا أن الأسماء التي هي أقوال ليست نفسها هي المسميات، فهذا أيضا لا ينازع فيه أحد من العقلاء.

إلى أن قال: ولكن هؤلاء الذين أطلقوا من الجهمية والمعتزلة أن الاسم غير المسمى، مقصودهم أن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، ولهذا قالت الطائفة الثالثة لا نقول: هي المسمى ولا غير المسمى.

فيقال لهم: قولكم إن أسماءه غيره، مثل قولكم: إن كلامه غيره، وإن إرادته غيره، ونحو ذلك، وهذا قول الجهمية نفاة الصفات، وقد عرفت شبههم وفسادها في غير هذا الموضع، وهم متناقضون من وجوه، كما قد بسط في مواضع. أ.هـ

وختم الرسالة بخاتمة يبين فيها صواب قول السلف بأن الاسم للمسمى بدليله فمما قال فيها: وفي الدعاء: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] فقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[2] يقتضي تعدد المدعو، لقوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[3] ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[4] يقتضي أن المدعو واحد له الأسماء الحسني، وقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[5]، ولم يقل: ادعوا باسم الله أو باسم الرحمن يتضمن أن المدعو هو الرب الواحد بذلك الاسم، فقد جعل الاسم تارة مدعوًا، وتارة مدعوا به، في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[6]، فهو مدعو به باعتبار أن المدعو هو المسمى، وإنما يدعى باسمه، وجعل الاسم مدعوًا باعتبار أن المقصود به هو المسمى، وإن كان في اللفظ هو المدعو المنادى، كما قال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾[7] أي ادعوا هذا الاسم، أو

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣) سورة الإسراء: ١١٠.

(٤) سورة الإسراء: ١١٠.

(٥) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦) سورة الأعراف: ١٨.

(٧) سورة الإسراء: ١١٠.

هذا الاسم، والمراد إذا دعوته هو المسمى أَيٌّ الاسمين دعوت ومرادك هو المسمى، ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1].

فمن تدبر هذه المعاني اللطيفة، تبين له بعض حِكَم القرآن وأسراره، فتبارك الذي نزل الفرقان على عبده، فإنه كتاب مبارك تنزيل من حكيم حميد، لا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تركه من جَبّار قَصَمَه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو قرآن عجب، يهدي إلى الرشد، أنزله الله هدى ورحمة، وشفاء وبيانًا وبصائر وتذكرة.

فالحمد لله رب العالمين، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركا فيه، كما يحب ربنا ويرضى، وكما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله.

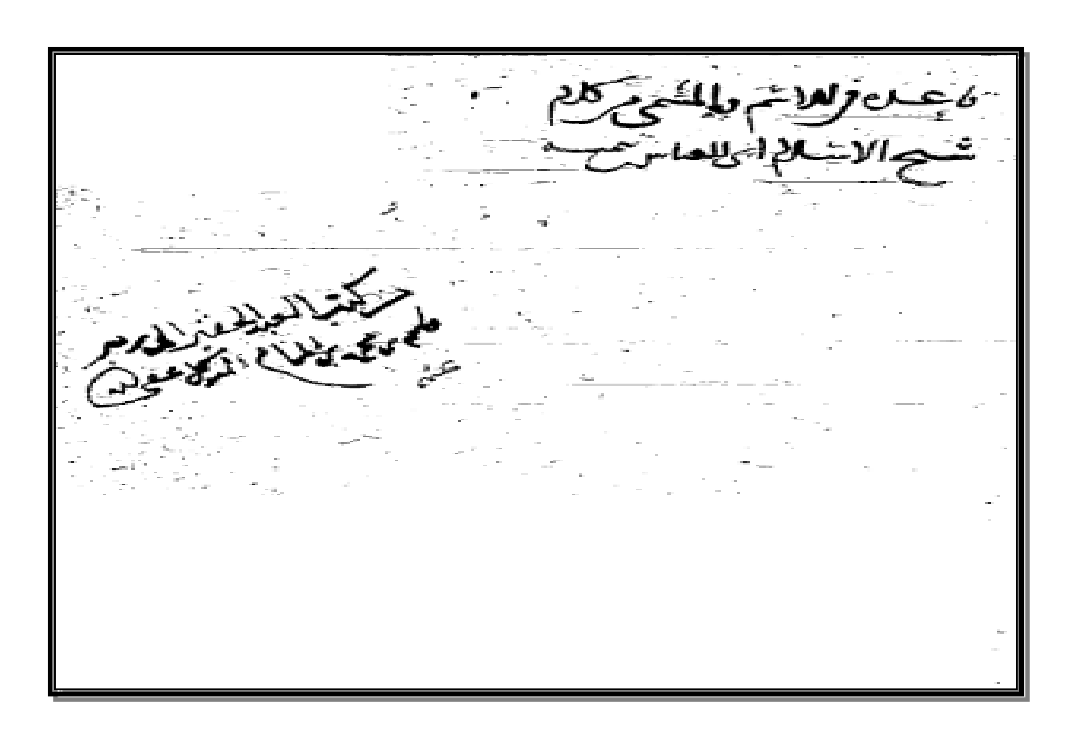
---

(١) سورة الإسراء: ١١٠.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها: وقد رمزت لها بـ(ظ)

وقعت لي الرسالة المخطوطة، ضمن رسائل مجموعة في فلم يحمل الرقم (F 01026) في فهرس مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

والرسالة قد عنون لها على ظاهر المخطوطة بـ(قاعدة في الاسم والمسمى من كلام شيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية) تقع في سبعة عشر لوحا، تتراوح أسطر ألواحها ما بين أربعة عشر إلى خمسة عشر سطرا، بخط واضح جميل نسخ بيد على بن محمد الإمام المتوكل ، كما ظهر لي على اللوح الأول من المخطوطة.

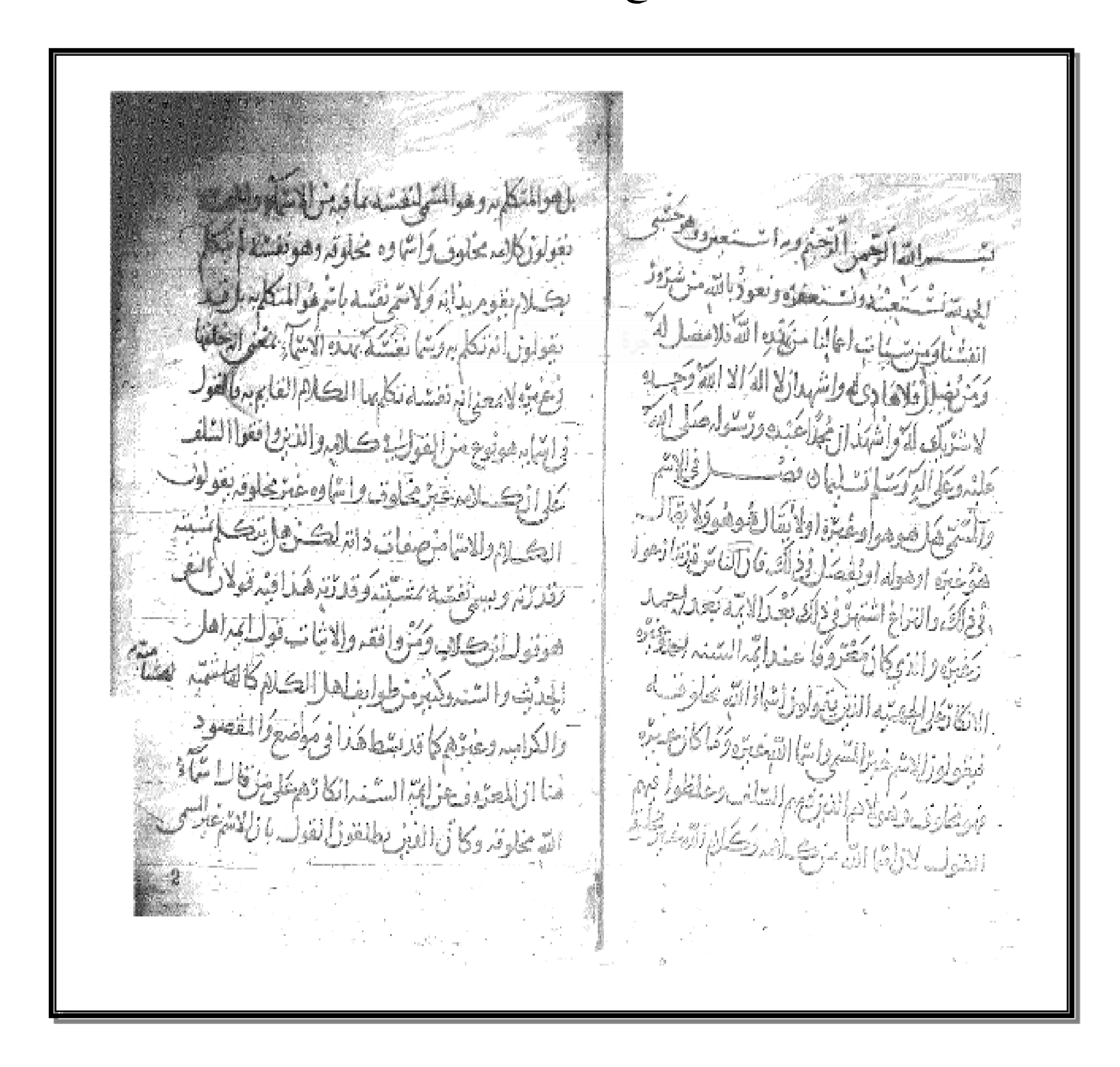


صورة لغلاف المخطوطة

بدأت المخطوطة في سطرها الأول بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وهو حسبي، وفي السطر الثاني قدم خطبة الحاجة فقال رحمه الله:

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليما، فصل في الاسم والمسمى هل هو هو أو غير أو لا يقال هو هو ولا يقال هو غيره أو هو له أو يفصل في ذلك.

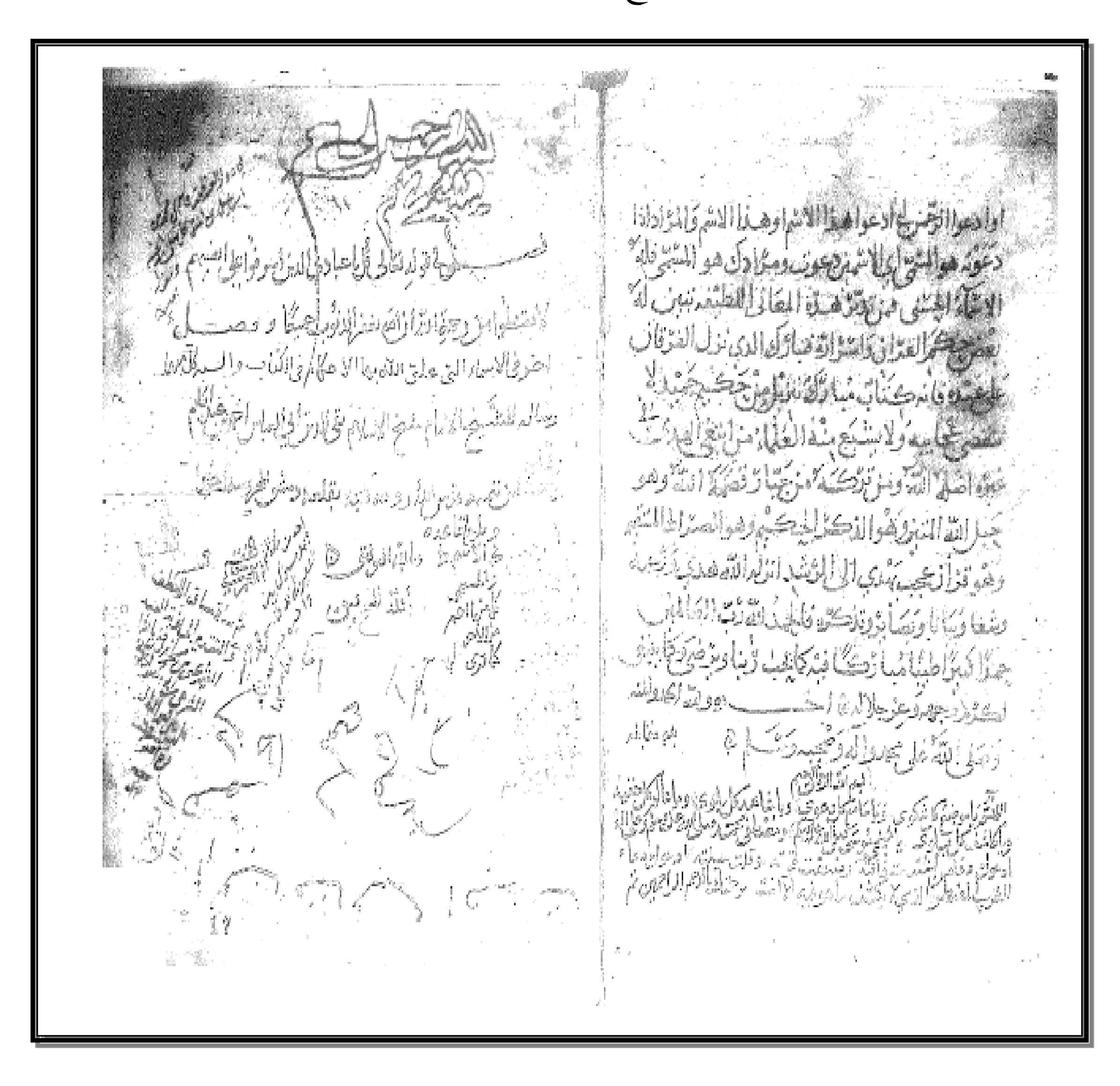
صورة للوح الأول من المخطوطة



وختم الرسالة بقوله:

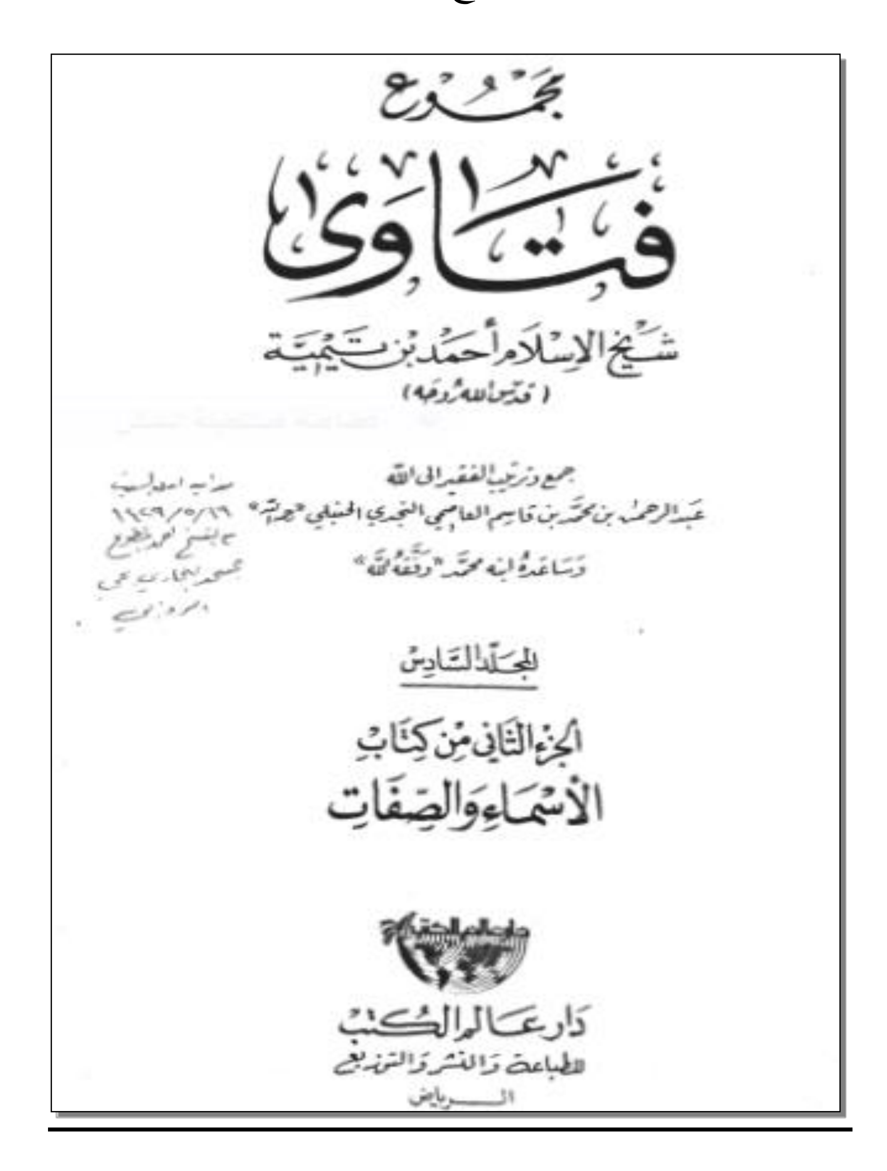
فالحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحبه ربنا ويرضى وكما ينبغي لكريم وجهه وعز جلاله في أخره ولله الحمد والمنة وصلى الله وسلم على آله وصحبه وسلم.

صورة للوح الأخير من المخطوطة



الأصل المطبوع: وقد رمزت لها بـ(ق)

صورة الغلاف للأصل المطبوع ـ المجلد السادس ـ من الفتاوى



مجموع

فتاوى

شيخ الإسلام أحمد بن تيمية

(قدس الله روحه)

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي "رحمه الله"

وساعده ابنه محمد "وفقه الله"

المجلد السادس

الجزء الثاني من كتاب

الأسماء والصفات

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع

الرياض

صورة الصفحة الأولى من الرسالة في الأصل المطبوع من الفتاوى ـ المجلد السادس.

وقال شيخ الاسلام :ـ

احمد بن تيمية رحمه الله (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور انفسنا، ومن سيئات اعمالنا، من يهده الله فلا مضل له؛ ومن يضلل فلا هادي له؛ واشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له، واشهد ان محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما.

فصل

في «الاسم والمسمى»

هل هو هو، أو غيره؟ أو لا يقال هو هو، ولا يقال هو غيره؟ أو هو له؟ أو يفصل في ذلك؟.

فان الناس قد تنازعوا في ذلك، والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة، بعد احمد وغيره، والذي كان معروفاً عند «أئمة السنة» احمد وغيره: الانكار على «الجهمية» الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة.

(١) قاعدة في الاسم والمسمى.

— ١٨٥ —

المبحث الخامس: مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للمؤلف.

تحمل هذه الرسالة التي بين أيدينا اسمين حسب ما دون على عناوين المخطوطات.

الاسم الأول: الأحرف التي أنزلت على آدم.

الاسم الثاني: مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم عليه السلام.

وهما كما يظهران متقاربان في العنوان، مع تطابقهما في المحتوى، وقد اشتهرت بين أهل العلم بعنوان مختصر وهو "مسألة الأحرف".

والمدون في حاشية الصفحة التي وردت فيها الرسالة من مجموع فتاوى ابن تيمية جمع ابن قاسم حيث قال:

تسمى " مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم "[(١)].

وهو نفس العنوان الذي دونه محمد رشيد رضا، بزيادة "عليه السلام"، عند ذكر آدم عليه السلام [(٢)].

وإثبات الشيخ ابن قاسم –جامع فتاوى ابن تيمية–الرسالة ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية، وتضمينها من محمد رشيد رضا في مجموع الرسائل لابن تيمية، مع عدم التعليق على خلاف ذلك، يفيد صحة نسبة الرسالة لابن تيمية.

مع كون أسلوب ابن تيمية رحمه الله ظاهر في ثنايا مباحث الرسالة مما يثبت نسبتها له.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٣٧).

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣/ ٣٦٩).

المطلب الثاني: مصادر الكتاب.

الرسالة كالرسالة السابقة – الاسم والمسمى – تُعنى بالمباحث اللغوية، فجاءت الرسالة مستقية مصادرها من أعلام اللغة، كالخليل الفراهيدي، والأصمعي، وسيبويه، وغيرهم، وهذه المصادر جلية في منقولات ابن تيمية في هذه الرسالة، مع عدم إغفال المصادر الأصلية الأولى لدى ابن تيمية وهي الكتاب العزيز، وما صح من السنة الشريفة، وكتب القراءات، ودواوين الشعراء، وأقوال أئمة المخالفين في المسألة مما اشتهر عنهم وعرفوا بها من مصادرهم الأصلية.

المطلب الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

لابن تيمية منهجه الذي عرف به، تحكي ذلك عنه كتبه، وهذا المنهج لا يكاد يختلف في كتبه، من استنصاره لمنهج السلف، وتعزيزه بالحجج والبراهين، واستنباطه الدقيق لنصوص الوحيين، الموافق لما عليه من سبقه من السلف الصالح، من جعل الكتاب والسنة هما المرجع، مستعينا باللغة العربية التي عليها الصدر الأول من القرون المفضلة، لا التي دخل فيها الدخيل من اجتهاد ناتج عن تصور غير صحيح أو مشوبا بشبهة كلامية أو فلسفية، مع ظهور الدلالات العقلية الصريحة، والنقولات المؤيدة للحق الذي عليه السلف الصالح.

فتجده في مطلع الرسالة يقرر المذهب الحق، وهو مذهب أهل السنة والجماعة في ردها لمعرفة كلام الله فقال:

أصل هذه المسألة هو معرفة كلام الله تعالى، ومذهب سلف الأمة، وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة، أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن، والتوراة، والإنجيل وغير ذلك من كلامه ليس ذلك مخلوقا منفصلا عنه... لخ.

ولشدة تعلق المسألة في اللغة صار الشيخ رحمه الله يذكر بعض المباحث اللغوية في مواضع من الرسالة فمن ذلك قوله:

وقد أخبر في غير موضع أنه ناداه كما قال: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ﴾[1] الآية، وقال: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾[2] الآية، والنداء باتفاق أهل اللغة لا يكون إلا صوتا مسموعا، فهذا مما اتفق عليه سلف المسلمين وجمهورهم... لخ.

ثم ذكر تنازع الفرق في كلام الله وافتراقهم لست فرق فقال: والناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعا كثيرا، والطوائف الكبار نحو ست فرق، فأبعدها عن الإسلام قول من يقول من المتفلسفة والصابئة، أن كلام الله إنما هو ما يفيض على النفوس إما من العقل الفعّال... لخ.

إلى أن قال: والقول الثاني للناس في كلام الله تعالى قول من يقول: إن الله لم يقم به صفة من الصفات، لا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا كلام، ولا إرادة، ولا رحمة، ولا غضب، ولا غير ذلك، بل خلق كلاما في غيره، فذلك المخلوق هو كلامه، وهذا قول الجهمية والمعتزلة، وهذا القول أيضا مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف.

والقول الثالث قول من يقول: إنه يتكلم بغير مشيئته وقدرته، بكلام قائم بذاته أزلا وأبدا، وهؤلاء موافقون لمن قبلهم في أصل قولهم، لكن قالوا الرب تقوم به الصفات، ولا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته من الصفات الاختيارية، وأول من اشتهر عنه أنه قال هذا القول في الإسلام عبد الله بن سعيد بن كلاب.

أما القول الرابع فقد قال رحمه الله: والطائفة الأخرى التي وافقت ابن كلاب على أن الله لا يتكلم بمشيئته، وقدرته قالت بل الكلام القديم هو حروف أو حروف وأصوات لازمة لذات الرب أزلا وأبدا، لا يتكلم بها بمشيئته وقدرته، ولا يتكلم بها شيئا بعد شيء، ولم يفرق هؤلاء بين جنس الحروف، وجنس الكلام، وبين عين حروف قديمة أزلية، وهذا أيضا مما يقول جمهور العقلاء أنه معلوم الفساد بالضرورة.

---

(١) سورة مريم: ٥٢.

(٢) سورة القصص: ٣٠.

والقول الخامس قال: وطائفة خامسة قالت: بل الله يتكلم بمشيئته، وقدرته بالقرآن العربي وغيره، لكن لم يكن يمكنه أن يتكلم بمشيئته في الأزل، لامتناع حوادث لا أول لها، وهؤلاء جعلوا الرب في الأزل غير قادر على الكلام بمشيئته، ولا على الفعل كما فعله أولئك، ثم جعلوا الفعل والكلام ممكنا مقدورا من غير تجدد شيء، أوجب القدرة والإمكان كما قال أولئك في المفعولات المنفصلة.

ثم ختم الأقوال بالقول السادس وهو قول السلف فقال رحمه الله: وأما السلف فقالوا لم يزل الله متكلما إذا شاء، وإن الكلام صفة كمال، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم... لخ، واسترسل في بيان قولهم بيانا شافيا.

ومما تعرض له-رحمه الله-في هذه الرسالة المرويات الإسرائيلية، وذكر القول فيها فقال: وهذا ذكره ابن قتيبة في المعارف، وهو ومثله يوجد في التواريخ كتاريخ ابن جرير الطبري ونحوه، وهذا ونحوه منقول عمن ينقل الأحاديث الإسرائيلية ونحوها من أحاديث الأنبياء المتقدمين، مثل وهب بن منبه، وكعب الأحبار، ومالك بن دينار، ومحمد بن إسحاق وغيرهم، وقد أجمع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء عن الأنبياء المتقدمين لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين، إلا إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أو أن يكون منقولا عن خاتم المرسلين.

وذكر كيف يكون العلم وعلى ما يعتمد عليه فقال: والمقصود هنا أن العلم لا بد فيه من نقل مصدق ونظر محقق، وأما النقول الضعيفة لا سيما المكذوبة، فلا يعتمد عليها، وكذلك النظريات الفاسدة، والعقليات الجهلية الباطلة لا يحتج بها... لخ، وما يتوهمه البعض من هذه الحروف، والأسماء تكلم بها الخالق والمخلوق، فأحدث عندهم نوعا من اللبس، فعالجه شيخ الإسلام في نقاط عدة فمن ذلك قوله: هذه الحروف إذا وجدت في كلام العباد، وكذلك الأسماء الموجودة في القرآن إذا وجدت في كلام العباد، مثل آدم ونوح ومحمد وإبراهيم وغير ذلك، فيقال هذه الأسماء، وهذه الحروف قد تكلم الله بها، لكن لم يتكلم بها مفردة، فإن الاسم وحده ليس بكلام، ولكن يتكلم بها في كلامه الذي أنزله في مثل قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ

رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾[١]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[٢] –إلى قوله–﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾[٣]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمْرَٰنَ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[٤] ونحو ذلك، ونحن إذا تكلمنا بكلام ذكرنا فيه هذه الأسماء فكلامنا مخلوق، وحروف كلامنا مخلوقة، كما قال أحمد بن حنبل لرجل: ألست مخلوقا، قال: بلى، قال: أليس كلامك منك، قال: بلى، قال: أليس كلامك مخلوقا، قال: بلى، قال: فالله تعالى غير مخلوق، وكلامه منه ليس بمخلوق.

فقد نص أحمد وغيره على أن كلام العباد مخلوق وهم إنما يتكلمون بالأسماء والحروف التي يوجد نظيرها في كلام الله تعالى، لكن الله تعالى تكلم بها بصوت نفسه وحروف نفسه وذلك غير مخلوق، وصفات الله تعالى لا تماثل صفات العباد... لخ

وفرق –رحمه الله–بين الصوت واللفظ وهي قضية حساسة أشكلت عند كثير من الناس فقال: ومما ينبغي أن يعرف أن كلام المتكلم في نفسه واحد وإذا بلغه المبلغون تختلف أصواتهم به فإذا أنشد المنشد قول لبيد:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

كان هذا الكلام كلام لبيد لفظه ومعناه، مع أن أصوات المنشدين له تختلف، وتلك الأصوات ليست صوت لبيد، وكذلك من روى حديث النبي صلى الله عليه وسلم بلفظه كقوله: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"، كان هذا الكلام كلام رسول الله صلى الله عليه

(١) سورة الفتح: ٢٩.

(٢) سورة إبراهيم: ٣٥.

(٣) سورة إبراهيم: ٤٠.

(٤) سورة آل عمران: ٣٣.

وسلم لفظه ومعناه، ويقال لمن رواه أدى الحديث بلفظه، وإن كان صوت المبلغ ليس هو صوت الرسول، فالقرآن أولى أن يكون كلام الله لفظه ومعناه، وإذا قرأه القراء فإنما يقرؤونه بأصواتهم.

ولهذا كان الإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة يقولون: من قال اللفظ بالقرآن أو لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال إنه غير مخلوق فهو مبتدع وفي بعض الروايات عنه من قال لفظي بالقرآن مخلوق يعني به القرآن فهو جهمي.

لأن اللفظ يراد به مصدر لفظ يلفظ لفظا، ومسمى هذا فعل العبد، وفعل العبد مخلوق، ويراد باللفظ القول الذي يلفظ به اللافظ، وذلك كلام الله لا كلام القارئ، فمن قال إنه مخلوق فقد قال إن الله لم يتكلم بهذا القرآن، وإن هذا الذي يقرأه المسلمون ليس هو كلام الله، ومعلوم أن هذا مخالف لما علم بالاضطرار من دين الرسول.

وأما صوت العبد فهو مخلوق، وقد صرح أحمد وغيره بأن الصوت المسموع صوت العبد، ولم يقل أحمد قط: من قال إن صوتي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، وإنما قال من قال لفظي بالقرآن، والفرق بين لفظ الكلام وصوت المبلغ له فرق واضح، فكل من بلغ كلام غيره بلفظ ذلك الرجل، فإنما بلغ لفظ ذلك الغير لا لفظ نفسه، وهو إنما بلغه بصوت نفسه لا بصوت ذلك الغير، ونفس اللفظ والتلاوة والقراءة والكتابة ونحو ذلك لما كان يراد به المصدر الذي هو حركات العباد، وما يحدث عنها من أصواتهم، وشكل المداد، ويراد به نفس الكلام الذي يقرأه التالي، ويتلوه، ويلفظ به، ويكتبه، منع أحمد وغيره من إطلاق النفي والإثبات، الذي يقتضي جعل صفات الله مخلوقة، أو جعل صفات العباد ومدادهم غير مخلوق.

وختم الشيخ الرسالة بقوله: وكذلك العقليات الصريحة، إذا كانت مقدماتها وترتيبها صحيحا لم تكن إلا حقا لا تناقض شيئا مما قاله الرسول، والقرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يُعرف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله وبها يُعرف إمكان المعاد، ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تعلم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذّاق النظّار من الأدلة العقلية يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها قال تعالى﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ وقال: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا

لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ﴾، وقال: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.

وقد تعرض الشيخ في هذه الرسالة لمباحث عدة منها: دليل حدوث العالم أو مسألة التسلسل، وذكر بعض الأسانيد والحكم عليها، وبعض المسائل الفرعية الفقهية، وأصل الخط العربي وأنه من الأنبار، وحقيقة الحروف، والفرق بين الحرف المكتوب والمنطوق، وهكذا يستعرض المسائل من جوانب شتى، لتتم الفائدة، وتزول الشبهة، وتقوم الحجة، ويظهر الحق، ويزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية ومميزاته.

قيمة الكتاب من قيمة ما فيه، ومسألة الأحرف أصلٌ اختلف فيه طوائف، لِما وقع لهم من الاشتباه في بعض النقولات، وعدم تحرير بعض المعقولات، وما غمض من اللغة، مع ما للآثار المروية التي لا يصح لها سند أو إسرائيليات، مع هذا كله، جعلت الناظر في أصل المسألة يقع لديه بعض الاشتباه، فكانت الرسالة محررة للأذهان من هذا الاشتباه، ومثبتة في القلوب أصل المسألة الشرعية، والعقلية.

المطلب الخامس: وصف النسخة الخطية ونماذج منها.

من توفيق الله ومنته أن هداني لرسالة في الصفات لله، وهي تتحدث عن صفة الكلام لله، و مغايرته عن كلام المخلوق، ووقعت لي المخطوطة أثنا بحثي في خزانة التراث التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وهي تقع ضمن مجموع برقم(F-1980)الحاوي لمجموعة من رسائل شيخ الإسلام في فنون مختلفة وهي تقع من الترتيب للمجموع في السادس، وقد بدأت المخطوطة بدون عنوان وذلك بقوله (وسؤل شيخ الإسلام...) وهي تقع في ستة عشر لوحا، في كل لوح صفحتان، وفي كل صفحة ما بين تسعة وعشرين سطرا إلى واحد وثلاثين سطرا، وهي ذات خط متوسط بإملاء قديم، مع وضوح في الخط، وتزاحم السطور، مما جعل المخطوطة مضغوطة، لكن كلماتها مرتبة، مع خلوها من التعليقات الجانبية إلا ما ندر، ويلاحظ في الرسالة أنها قليلة الفصول الفاصلة على طولها ،وتعدد مباحثها.

الأصل المخطوط: وقد رمزت لها بـ(ظ)

هو أصل واحد من مخطوطة في مركز الملك فيصل رحمه الله تعالى، وما زلت في طور التفتيش عن مخطوطات أخرى لنفس العناوين المدروسة.

والمخطوطة تقع في ستة عشر لوح كما تقدم وابتدأت الرسالة المدروسة في منتصف الصفحة الأولى كما هو مبين في الصورة الأولى للمخطوطة:

اللوح الأول من المخطوطة

اللوح الأخير من المخطوطة ويظهر فيه الخاتمة بقوله: الحمد لله رب العالمين

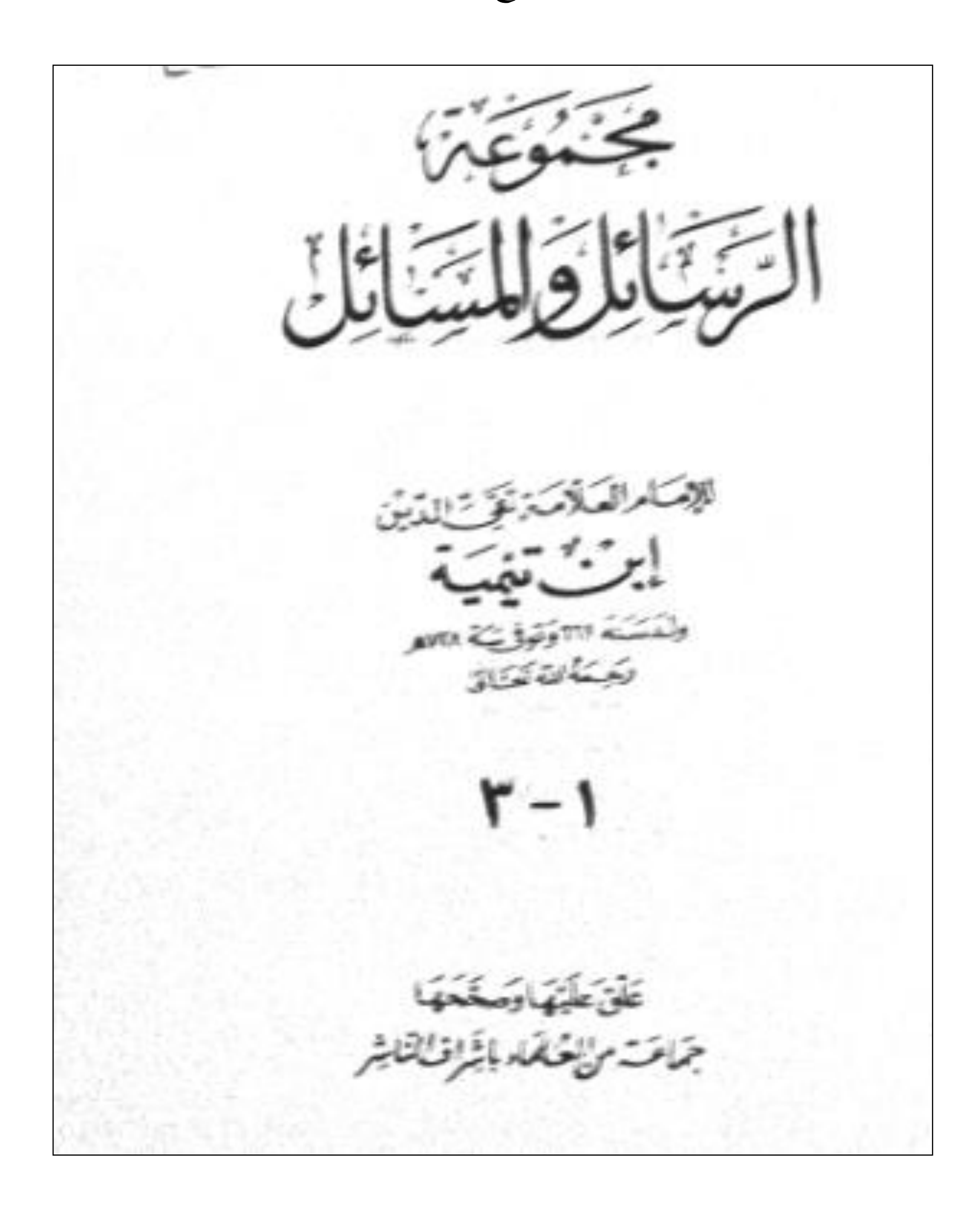
الدراسات السابقة:

أما الدراسات السابقة، فلم يقع لي أن أحدا من أهل العلم، أو طلابه، أو ممن يهتم به من المؤسسات العلمية سواء رسمية، أو تجارية، رأيته قد أفردها، أو اعتنى بها خلا دراستين في أصول مطبوعة وهما:

الدراسة الأولى: وقد رمزت لها بـ(ر)

في ضمن مجموعة الرسائل والمسائل، بعناية محمد رشيد رضا—عفى الله عنه–وهي في المجلد الأول من الكتاب، وتقع في الجزء الثالث من نفس المجلد ما بين الصفحة (٣٦٩) إلى الصفحة (٤٥٣) من الجزء والمجلد نفسه، وقد زاد – على عادته في الكتاب – عناوين جانبية علوية، بخط عريض، ممايز لأصل الكتاب، وهذا الصنيع زيادة بيان من المخرج للرسائل، مع عدم التعرض للفصول بشيء.

صورة الغلاف للأصل المطبوع من مجموعة الرسائل والمسائل



صورة الصفحة الأولى لرسالة الأحرف ضمن مجموعة الرسائل والمسائل

مذهب السلف وأئمة الأمصار في كلام الله:

مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم
عليه السلام

وسئل شيخ الإسلام أبو العباس تقي الدين بن تيمية قدس الله روحه عن رجلين تجادلا في الأحرف التي أنزلها الله على آدم. فقال أحدهما: إنها قديمة ليس لها مبتدأ وشكلها ونقطها محدث. فقال الآخر: ليست بكلام الله وهي مخلوقة بشكلها ونقطها، والقديم هو الله وكلامه منه بدأ وإليه يعود، منزل غير مخلوق، ولكنه كتب بها. وسألا أيهما أصوب قولاً وأصح اعتقاداً؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. أصل هذه المسألة هو معرفة كلام الله تعالى ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دل عليه الكتاب والسنة، وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة، أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه ليس مخلوقاً منفصلاً عنه، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته وقدرته، فكلامه قائم بذاته، ليس مخلوقاً بائناً عنه، وهو يتكلم بمشيئته وقدرته، لم يقل أحد من سلف الأمة أن كلام الله مخلوق بائن عنه، ولا قال أحد منهم أن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلاً وأبداً، وهو لا يقدر أن يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا قالوا أن نفس ندائه لموسى أو نفس الكلمة المعينة قديمة أزلية، بل قالوا لم يزل الله متكلماً إذا شاء فكلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء. وكلمات الله لا نهاية لها كما قال تعالى ﴿ قُلْ لو كَانَ البَحْرُ مِداداً لِكَلمات رَبِّي لَنَفِدَ البحر قبل

٣٦٩

الدراسة الثانية: وقد رمزت لها بـ(ق)

للشيخ عبد الرحمن بن قاسم، حيث ضمنها مجموع الفتاوى، فهي تقع في المجلد الثاني عشر، والمعنون له كتاب القرآن كلام الله حقيقة، وهي تقع من المجلد ما بين الصفحة السابعة والثلاثون، والصفحة السابعة عشر ومئة من نفس المجلد، وكعادته رحمه الله لم يدخل عليها أي مدخلات، فذكرها بفصولها، وعلق عليها في أولها بقوله رحمه الله: تسمى (مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم).

صورة غلاف المجلد الثاني عشر من الفتاوى ويتضمن رسالة الأحرف



مجموع
فتاوى
شيخ الإسلام أحمد بن تيمية
(قدس الله روحه)

جمع وترتيب الفقير إلى الله
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي رحمه الله
وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثاني عشر

كتاب
القرآن
كلام الله حقيقة

دار عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع

صورة الرسالة في الأصل المطبوع من الفتاوي المجلد الثاني عشر

وسئل شيخ الإسلام

قدس الله روحه(۱)

عن رجلين تجادلا في « الأحرف التي أنزلها الله على آدم » فقال أحدهما إنها قديمة ليس لها مبتدأ . وشكلها ونقطها محدث . فقال الآخر ليست بكلام الله وهي مخلوقة بشكلها ونقطها . والقديم هو الله . وكلامه منه بدأ وإليه يعود . منزل غير مخلوق . ولكنه كُتِبَ بها . وسألا أيهما أصوب قولاً وأصح اعتقاداً ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أصل هذه المسألة هو معرفة « كلام الله تعالى » . ومذهب سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الأربعة وغيرهم ما دل عليه الكتاب والسنة . وهو الذي يوافق الأدلة العقلية الصريحة أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فهو المتكلم بالقرآن والتوراة والانجيل وغير ذلك من كلامه ، ليس ذلك

(۱) تسمى : « مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم » .

— ۳۷ —

الفصل الثالث: دراسة بعض المسائل التي اشتملت عليها الرسائل وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الصفة في اللغة وفي الاصطلاح والشرع.

في اللغة:

الصفة كلمة تحمل دلالات عدة، فهي بحسب اصطلاح أهل كل فن من فنون العلم، ولو رجعنا لجذر الكلمة في أصل لغة العرب نجد أن جذر الكلمة مكون من ثلاثة أحرف هي: الواو والصاد والفاء.

قال ابن فارس[١]: وصف: الواو والصاد والفاء: أصلٌ واحد، هو تَحْلِيَةُ الشَّيء، ووصَفْتُه أصِفُه وَصْفاً، والصِّفَة: الأمَارة اللاَّزِمةُ للشّيء[٢].

وقال الجوهري[٣]: وصف: وصفت الشيء وصفا وصفة، والهاء عوض من الواو، وتواصفوا الشيء من الوصف، واتصف الشيء، أي صار متواصفا، وبيع المواصفة أن تبيع الشيء بصفة، من غير رؤية [٤].

---

(١) أبو الحسين، أحمدبن فارس ابن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، نزيل همذان،العلامة، اللغوي المحدث، كان رأسا في الادب، بصيرا بفقه مالك، مناظرا متكلما على طريقة أهل الحق، ومذهبه في النحو على طريقة الكوفيين، جمع إتقان العلم إلى ظرف أهل الكتابة والشعر، وله مصنفات ورسائل ، وتخرج به أئمة، مات بالري في صفر سنة خمس وتسعين وثلاث مئة .

أنظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٠٣)، الأعلام (١ / ١٩٣).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (١٠٩٣/١).

(٣) أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي الاتراري الجوهري، لغوي، من الائمة صاحب كتاب الصحاح مات الجوهري مترديا من سطح داره بنيسابور محاولا الطيران في سنة ثلاث وتسعين وثلاث مئة .

أنظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٨٠)، الأعلام (١ / ٣١٣).

(٤) انظر: الصحاح (١٢٤٩/١).

وقال الرازي[١]: وصف: و ص ف: وَصَف الشيء من باب وعد، و صِفَةً أيضا، و تَوَاصَفُوا الشيء من الوصف، و اتَّصَفَ الشيء صار مُتَوَاصِفا، وبيع المُوَاصَفَة بيع الشيء بصفة من غير رؤيا [٢].

ويمكننا أن نخلُص مما سبق إلى معنى الصفة في لغة العرب بعبارة موجزة، إلى ما قاله الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتاب العين حيث قال: الوصف، وصفُكَ الشيءَ بحِلْيته ونَعته [٣].

وقارب هذه العبارة مؤلفو المعجم الوسيط [٤] في مجمع اللغة العربية حيث قالوا: يصف الشيءَ وصفاً وصِفة نعتَه بما فيه[٥].

والمراد بالصفة هنا غير الصفة التي عند النحويين، والتي ذكرها الرازي في مختاره قال:

وأما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا، بل الصِّفة عندهم النعت، وهو اسم الفاعل نحو ضارب، والمفعول نحو مضروب، أو ما يرجع إليهما من طريق المعنى نحو مثل، وشبه، وما يجري مجرى ذلك، يقولون رأيت أخاك الظريف، فالأخ هو الموصوف، والظريف هو الصفة، فلهذا قالوا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى صفته، كما لا يجوز أن يضاف إلى نفسه، لأن الصفة هي الموصوف [٦].

---

(١) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين: صاحب مختار الصحاح في اللغة، فرغ من تأليفه أول رمضان سنة (٦٦٠ هـ) وهو من فقهاء الحنفية، وله علم بالتفسير والادب، أصله من الري توفي بعد (٦٦٦ هـ).

أنظر: الأعلام للزركلي (٦ / ٥٥)

(٢) انظر: مختار الصحاح (٣٠٢/١).

(٣) انظر: كتاب العين مرتبا على حروف المعجم (٤/ ٣٧٦).

(٤) إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار.

(٥) انظر: المعجم الوسيط (١٠٣٦/١).

(٦) انظر: مختار الصحاح (٣٠٢/١).

وفي الاصطلاح:

قال المناوي[١] في التوقيف على مهمات التعاريف:

الصفة لغة: النعت.

وعرفا: الاسم الدال على بعض أحوال الذات، نحو طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق وغيرها[٢].

ويلحظ أن التعريف الذي ذكره المناوي موافق لبعض ما ذكره الجرجاني في كتابه التعريفات حيث قال: الصفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق وغيرها، وهي الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يعرف بها [٣].

وهذا تعريف عام يدخل في كثير من العلوم التخصصية، ولذا نجد اشتغال علماء كل فن في تبيين المراد بالصفة عندهم[٤].

قال محمد أمين الجامي-رحمه الله-: والصفة في اصطلاح المتكلمين: حال وراء الذات، أو ما قام بالذات من المعاني والنعوت، وهي في حق الله تعالى نعوت الجلال، والجمال، والعظمة والكمال، كالقدرة، والإرادة، والعلم، والحكمة [٥].

---

(١) محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، المولود سنة (٩٥٢ هـ) ، من كبار العلماء بالدين والفنون، انقطع للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تآليفه، عاش في القاهرة، وتوفي بها سنة (١٠٣١ هـ).

انظر: الأعلام للزركلي (٦ / ٢٠٤)

(٢) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (١ / ٤٥٨).

(٣) انظر: التعريفات (١ / ١٧٥) ، الحدود الأنيقة (٧٢/١).

(٤) انظر مادة "الصفة" في فصل الصاد لأبي البقاء الكفومي من كتاب الكليات في معجم المصطلحات (٥٤٤/١).

(٥) انظر: الصفات الإلهية (١/ ٨٤).

وفي الاصطلاح الشرعي:

الحديث عن صفات الله هو قسيم للحديث عن أسمائه، فهي داخلة ضمن توحيد الأسماء والصفات، الذي هو القسم الثالث من أقسام التوحيد، بعد توحيد الربوبية، والألوهية، ولذا كان تعريف توحيد الصفات ضمن عموم التعريف بتوحيد الأسماء والصفات على منهج أهل السنة والجماعة وهو:

إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، وأثبتها له رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفي ما نفاه الله عن نفسه من الأسماء والصفات، ونفاها عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف، ولا تمثيل، ولا تكييف، ولا تشبيه.

كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية:

فأما الأول وهو التوحيد في الصفات، فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفته به رسله، نفيا وإثباتا، فيثبت لله ما أثبته لنفسه، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته من الصفات، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه، مع إثبات ما أثبته من الصفات من غير إلحاد: لا في أسمائه ولا في آياته...

إلى أن قال: فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات، مع نفي مماثلة المخلوقات، إثباتا بلا تشبيه، وتنزيها بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

﴿ٱلْبَصِيرُ﴾[1]، ففي قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[2] رد للتشبيه والتمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[3] رد للإلحاد والتعطيل[4].

وفي كتاب أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة يذكر هذا التعريف:

توحيد الأسماء والصفات: هو إثبات ما أثبت الله لنفسه، وأثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، ونفي ما نفى الله عن نفسه، ونفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، من الأسماء والصفات، والإقرار لله تعالى بمعانيها الصحيحة، ودلالاتها، واستشعار آثارها، ومقتضياتها في الخلق[5].

وعليه فكل ما ورد في القرآن وصح من السنة من الصفات لله، فهي له على ما يليق به سبحانه وتعالى.

---

(١) سورة الشورى: من الآية١١.

(٢) سورة الشورى: من الآية١١.

(٣) سورة الشورى: من الآية١١.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣ / ٣-٤) ، الرسالة التدمرية (٧/١).

(٥) انظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة (٧٧/١).

المبحث الثاني: بيان حقيقة الصفة.

قبل الخوض في حقيقة الصفة لابد من عرض جملة يتعرض لها السلف الصالح، ومن اتبعهم بإحسان في تعريفهم لتوحيد الأسماء والصفات يجعلونها قيودا لا بد منها وهي قولهم في نهاية تعريف توحيد الأسماء والصفات:

من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تشبيه، ولا تمثيل، على اختلاف في إطلاقاتهم لبعض هذه القيود.

فهذه الجملة تبين معتقد السلف الصالح -أهل السنة والجماعة-في صفات الله، وهي أنهم يثبتون الصفات له سبحانه على ما يليق به، وينفون مماثلة المخلوق له، ولذا تجدهم يتقيدون بالألفاظ الشرعية الواردة فيها حرصا من الوقوع في الزلل، ويطلقون عليها الأسماء الحسنى والصفات العليا أي التي بلغت في الحسن منتهاه وفي العلو غايته.

قال ابن تيمية في وصيته لابن المهاجري: طريقة السلف، أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل [1]

وقال الإمام السفاريني: اعلم أن مذهب الحنابلة هو مذهب السلف، فيصفون الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل [2].

ولا بد من أن نعرف مراد السلف بهذه القيود

فالأول: التحريف

لغة: التغير والتبديل.

والتحريف في باب الأسماء والصفات هو: تغيير ألفاظ نصوص الأسماء والصفات، أو معانيها

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٨/٦)

(٢) انظر: لوامع الأنوار البهية (١ / ١٠٧) أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات(١ / ٦٤)، اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث (١ / ١٣٦)، الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (١ / ١٣٧)، التحفة المدنية (١ / ٢٣)، التوحيد وقرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (١ / ٣٩٨).

عن مراد الله بها.

والثاني: التعطيل

لغة: مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك.

والتعطيل في باب الأسماء والصفات هو: نفي أسماء الله وصفاته، أو بعضها.

والثالث: التكييف

لغة: جعل الشيء على هيئة معينة معلومة.

والتكييف في صفات الله هو: الخوض في كنه، وهيئة الصفات التي أثبتها الله لنفسه.

والرابع: التمثيل

لغة: من المثيل وهو الند والنظير.

والتمثيل في باب الأسماء والصفات هو: الاعتقاد في صفات الخالق أنها مثل صفات المخلوق[1].

وعليه فالمراد بحقيقة الصفة هو أنه ما ورد من صفات لله الخالق سبحانه، نؤمن بأنها صفة حقيقية لله تعالى على ما تليق به، ولا نخوض في الكُنه والكيف، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وعند وورد صفة للمخلوق تشترك في اللفظ والمعنى مع صفة الخالق، فيقال كل صفة تنسب للذات الموصوفة بما يليق به، فصفة الخالق غير صفة المخلوق ولا يعني الاشتراك باللفظ أو المعنى الاشتراك بالماهية والكيفية بحال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، موافق لقول الباقين: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة ، ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما قالوا: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كيف، فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما بل مجهولا، بمنزلة حروف المعجم ، وأيضًا فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا

(١) انظر: القواعد المثلى (١/٢٦-٤٢) ، شرح العقيدة السفارينية (١/٩٥)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات للتميمي (١/٧٠).

أثبتت الصفات[1].

قال الدكتور ناصر العقل:

فالقاعدة عند السلف الصالح، أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته وأفعاله، إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله صلى الله عليه وسلم، مما صحت به الأحاديث ، والإثبات عندهم مقيد، بنفي مماثلة الله لشيء من خلقه، لأنه كما قال تعالى عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]، وأن ما ظاهره التشبيه إنما يثبت على ما يليق بالله تعالى مع نفي المماثلة جزماً، ولا يصح نفيه لكونه يوهم التشبيه، لأن هذا الفهم توهم التشبه أوهام وخيالات فاسدة يجب نفيها، لا نفي حقيقة كلام الله رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نفي حقيقة الصفة الثابتة اللائقة بالله تعالى، فالنفي كذلك مقيد بعدم التعطيل، وهو إنكار الأسماء والصفات، أو بعضها، وبعدم التأويل أيضاً، لأنه قول على الله بغير علم، وتحكُّم بالغيب، ولأن الإثبات مقيَّد بعدم المماثلة، والزعم بأن شيئاً من أسماء الله وصفاته الثابتة بالنصوص يُفهم التشبيه أو يوهمه هو ضرب من الزيغ، وعبث الشيطان بالناس وخيالات وأوهام فاسدة [3].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧١ / ٤٠).

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) انظر: حراسة العقيدة (١/٩١).

المبحث الثالث: صفات الله صفات كمال

منطلق مذهب السلف في الصفات، أنهم يتقيدون بالألفاظ الشرعية، ويبنون أحكامهم وأقوالهم عليها، ويسمونها بأسمائها الشرعية الواردة خاصة في أمور العقيدة، فهم يلتزمون باللفظ الوارد قدر المستطاع بعدا عن الخطأ، ومن ذلك توحيد الأسماء والصفات، اصطلحوا على هذا اللفظ لورود لفظ الأسماء ولفظ الصفات في النصوص الشرعية، وقد يضيفون لفظ الحسنى إلى الأسماء، ولفظ العليا إلى الصفات زيادة للبيان، وقد دلت على ذلك نصوص القرآن والسنة.

فإضافة الحسنى للأسماء دل عليها الدليل من القرآن وهو قوله سبحانه وتعالى:﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ﴾[1]في كذا آية تصف أسماء الله بالحسنى.

وإضافة وصف العليا للصفات دل عليها الدليل من القرآن أيضا وهو قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَثَلُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[2]، ولهذه الأوصاف دلالات مقصودة، فوصف أسماء الله بالحسنى أي أنها بلغت في الحسن غايته، وكذا وصف صفات الله بالعليا أي أنها بلغت المنتهى في العلو [3].

وصفات الله عليا لأنها تصل الغاية في الكمال المطلق الذي لا نقص فيها بوجه من الوجوه ولا يلحقها النقص بأي وجه، فهي أكمل الكمال وكما سماها ابن تيمية الأكملية.

قال ابن تيمية في جوابه على سؤال ورد بهذا المعنى: الحمد لله، الجواب عن السؤال مبني على مقدمتين إحداهما: أن يعلم أن الكمال ثابت لله، بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية، بحيث لا يكون وجود كمال لا نقص فيه، إلا وهو ثابت للرب تعالى، يستحقه بنفسه المقدسة، وثبوت ذلك مستلزم نفي نقيضه، فثبوت الحياة يستلزم نفي الموت، وثبوت

---

(١) سورة الأعراف: ١٨٠.

(٢) سورة النحل: ٦.

(٣) انظر: القواعد المثلى (٩/١).

العلم يستلزم نفي الجهل، وثبوت القدرة يستلزم نفي العجز، وإن هذا الكمال ثابت له بمقتضى الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية، مع دلالة السمع على ذلك.

ثم قال رحمه الله بعد ذلك:

وثبوت معنى الكمال قد دل عليه القرآن بعبارات متنوعة، دالة على معاني متضمنة لهذا المعنى، فما في القرآن من إثبات الحمد له، وتفصيل محامده، وأن له المثل الأعلى، وإثبات معاني أسمائه، ونحو ذلك، كله دال على هذا المعنى.

وقد ثبت لفظ الكامل فيما رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[1]، أن الصمد هو المستحق للكمال، وهو السيد الذي كمل في سُؤْدده، والشريف الذي قد كمل في شرفه، والعظيم الذي قد كمل في عظمته، والحكم الذي قد كمل في حكمه، والغني الذي قد كمل في غناه، والجبار الذي قد كمل في جبروته، والعالم الذي قد كمل في علمه، والحكيم الذي قد كمل في حكمته، وهو الشريف الذي قد كمل في أنواع الشرف والسؤدد، وهو الله سبحانه وتعالى. وهذه صفة لا تنبغي إلا له، ليس له كفؤ ولا كمثله شيء.

وهكذا سائر صفات الكمال، ولم يعلم أحد من الأمة نازع في هذا المعنى، بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس، بل هم مفطورون عليه، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق، فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر، وأعلى وأعلم وأعظم وأكمل من كل شيء[2] أ.هـ

ومن كمال صفات الله، أن الصفات المنفية عن الله تستوجب كمال ضدها، فنفي النوم عن الله يتضمن كمال الحياة والقيوميّة له سبحانه وتعالى، ونفي الولد يتضمن كمال الوحدانيّة.

---

(١) سورة الإخلاص ١– ٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦ / ٧١).

قال ابن عثيمين رحمه الله: والصفات السلبية ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات نقص في حقه كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب، فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق، مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل، وذلك لأن ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده، لا لمجرد نفيه، لأن النفي ليس بكمال، إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال، وذلك لأن النفي عدم، والعدم ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون كمالاً...لخ

مثال ذلك –والكلام لابن عثيمين– قوله تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ ﴾[1] فنفي الموت عنه، يتضمن كمال حياته... وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾[2] وبهذا المثال علمنا أن الصفة السلبية قد تتضمن أكثر من كمال[3].أ.هـ

---

(١) سورة الفرقان: ٥٨.

(٢) سورة فاطر: ٤٤.

(٣) انظر: القواعد المثلى (١/٣١).

المبحث الرابع: الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية.

صفات الله ليست على نسق واحد، وإن كان الموصوف بها واحد وهو الله سبحانه وتعالى؛ لذا اجتهد العلماء رحمهم الله في النظر فيما ورد من النصوص، فقاموا ببيان ذلك عبر التقاسيم، والفروق فمثلا صفة اليد والسمع والضحك والنزول كلها صفات جاءت بها النصوص الشرعية صريحة بها، وعند النظر نجد أنها ليست على نسق واحد وإن كانت كلها صفات لله سبحانه، ولأجل هذه الصفات اجتهد علماء السلف حيال هذا الاختلاف، فقاموا بتقسيم الصفات على ضوء فهمهم للنصوص الواردة، وبيان الفروق بين هذه الأقسام

فقسموا الصفات أولاً من حيث الثبوت والنفي لقسمين

أولا: صفات مثبتة وهي ما ورد ذكر ثبوتها في الكتاب أو السنة الصحيحة.

ثانياً: صفات منفية [(١)] وهي ما ورد ذكر نفيها في الكتاب أو السنة الصحيحة [(٢)].

ثم قسموا الصفات المثبتة إلى ثلاثة أقسام: صفات ذاتية، وصفات فعلية [(٣)]، وصفات خبرية.

قال ابن تيمية: قال الإمام أحمد في رواية حنبل في كتاب المحنة: لم يزل الله عالما متكلمًا غفورًا، فبين اتصافه بالعلم وهو صفة ذاتية محضة، وبالمغفرة وهي من الصفات الفعلية، والكلام الذي يشبه هذا وهذا، وذكر أنه لم يزل متصفا بهذه الصفات والأسماء [(٤)].

وقال: قال الإمام أحمد فيما خرّجه في "الرَّد على الزَّنادقة والجهمية" لما ذكر قول جَهْم: إنّه يتكلَّم؛ ولكن كلامه مخلوق، قال أحمد قلنا له: وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق ففي مذهبكم

---

(١) وتسمى الصفات السلبية.

(٢) انظر: القواعد المثلى (١/٣١).

(٣) وتسمى الصفات الفعلية الاختيارية.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٢ / ٤٣٨)

كان اللَّه في وقت من الأوقات لا يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك بنو آدم لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمعتم بين كفر وتشْبِيه[1].

وقال أيضا: الناس قد تنازعوا هل علوه وفوقيته واستواءه على العرش من الصفات الذاتية التي وجبت له بنفس ذاته وان كان فيه اضافة ظهر حكمها بخلق العالم والعرش كما يقولون في المشيئة والعلم او هو من الصفات الفعلية وانه استوى على العرش بعد ان لم يكن مستويا عليه او هو اضافة محضة بينه وبين العرش ام متضمن لأمرين من ذلك او للأمور الثلاثة فلا ريب ان وجود العلو على العرش والاستواء عليه انما هو بعد خلقه ولو قدر ان العالم او العرش خلق في حيز آخر لكان الله سبحانه وتعالى عاليا عليه ومستويا عليه حيث خلق كما أنه سبحانه إذا كان مع عبده بعلمه وقدرته او نصره وتأييده وغير ذلك فحيث كان العبد كان الله معه[2].

قال ابن عثيمين رحمه الله: الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين ذاتية وفعلية، فالذاتية: هي التي لم يزل ولا يزال متصفاً بها، كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة، ومنها الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعينين.

والفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا.

وقد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3] وكل صفة تعلقت بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته وقد تكون الحكمة معلومة لنا وقد نعجز عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق

(١) أنظر: الكيلانية (١ / ٥٤)، الرد على الزنادقة والجهمية (١/١٣٩).

(٢) أنظر: بيان تلبيس الجهمية (٢ / ١٢٢) .

(٣) سورة يس: ٨٢

للحكمة كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[1][2].

وقال رحمه الله: الصفات الذاتية: هي صفات المعاني الثابتة لله أزلاً وأبداً مثل: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة إلى غير ذلك وهي كثيرة، تسمى صفات ذاتية، لأنه متصف بها أزلا وأبدًا لا تفارق ذاته.

والصفات الفعلية: هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، مثل: الاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا، والمجيء للفصل بين العباد، والفرح بتوبة التائب، والضحك... وما أشبه ذلك، هذه تسمى صفات فعلية، لأنها من فعله وفعله يتعلق بمشيئته.

لكن هذا القسم من صفات الله، آحاده حادثة تحدث شيئاً فشيئاً، وأما جنس الفعل فإنه أزلي أبدي، فجنس كون الله فعالا أي جنس الفعل في الله عز وجل أزلي فلم يزل ولا يزال فعالا، لم يأت وقت من الأوقات يكون الله تعالى معطلا فيه عن الفعل، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالا لما يريد سبحانه وتعالى.

لكن نوع الفعل أو آحادها لتي تكون حادثة، فمثلاً: الاستواء على العرش أزلي أبدي، فجنس كون الله فعالاً أزلي لم يزل ولا يزال فعالاً لم يأت وقت من الأوقات يكون الله تعالى معطلاً فيه عن الفعل، فإن الله لم يزل ولا يزال فعالاً لما يريد سبحانه وتعالى نوع من أنواع الفعل وهو حادث، لأنه بعد خلق العرش، النزول إلى السماء الدنيا نوع من أنواع الفعل كان بعد أن خلق السماء الدنيا، كذلك الرضا والغضب نوع من أنواع الفعل، وهو حادث لأنه إذا فعل العبد فعلا يقتضي الرضا، رضي الله عنه إذا فعل فعلا يقتضي الغضب غضب الله عليه.

---

(١) سورة الإنسان: ٣٠.

(٢) انظر: القواعد المثلى (١/٣٤)

هذه تسمى الصفات الفعلية، وربما تسمى الأفعال الاختيارية لأن هذه الأفعال تتعلق بمشيئة الله واختياره ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾[١].

إلى أن قال رحمه الله: والقسم الثالث: صفات خبرية: يعني أننا نعتمد فيها على مجرد الخبر، ليست من المعاني المعقولة بل المدركة بالسمع المجرد فقط، ونظيرها أو نظير مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء مثل اليد والوجه والعين والقدم والإصبع، فهذه نسميها الصفات الخبرية، لأنها ليست معنى من المعاني، فاليد غير القوة، القوة معنى، واليد صفة من نوع آخر، مسماها بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، فاليد بعض منا أو جزء منا، والوجه كذلك، والعين كذلك.

لكن بالنسبة لله لا نقول: إنها جزء أو بعض، لأن البعضية والجزئية لم ترد بالنسبة إلى الله لا نفياً ولا إثباتاً[٢]. أ.هـ

وقال عبد العزيز السلمان رحمه الله: تنقسم صفات الله إلى قسمين: صفات ذات فهي التي لا تنفك عن الله، وصفات فعل وهي التي تتعلق بالمشيئة والقدرة، مثال صفات الذات العين والنفس والعلم والحياة والقدرة والسمع والبصر والوجه والكلام والقدم واليد والرجل والملك والعظمة والكبرياء والعلو والغنى والرحمة والحكمة، وضابط الصفات الذاتية أيضا: أن يقال هي الملازمة للذات ويقال هي التي لا ينفك الباري عنها، والصفات الذاتية الفعلية مثل الكلام والرحمة والمغفرة، ومثال صفات الفعل كالاستواء والنزول والمجيء والضحك والرضى والعجب والسخط والإتيان والإحياء والإماتة والفرح والغضب والكره والحب، فهذه يقال لها قديمة النوع حادثة الآحاد[٣].

ومما تقدم يظهر الفرق بين الصفات الفعلية والذاتية، حيث أن الصفات الذاتية هي التي لا يزال متصفا بها، لا تنفك عنه سبحانه وتعالى كالحياة والعلم والقدرة.

---

(١) سورة القصص: ٦٨.

(٢) انظر: شرح العقيدة السفارينية (١ / ١٥٥)، شرح البراك للتدمرية (١ / ٣٦٩).

(٣) انظر: مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية (بتصرف) (١ / ٥٧).

والفعلية هي المتعلقة بالمشيئة إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها سبحانه وتعالى، كالنزول والمجيء والضحك.

المبحث الخامس: حقيقة الصفات الاختيارية.

من المبحث السابق يتبين لنا تقسيم الصفات على ضوء فهم السلف لنصوص الصفات، وأن هذا التقسيم ما هو إلا لتقريب العلم لذهن المكلف، وتسهيله على طلابه، وإقامة الحجة على المخالف المعاند، وزوال الشبهة عن المتشكك المتردد فجزاهم الله خير الجزاء.

ولو استعرضنا كلام المخالفين في الصفات، لوجدنا أنهم ليسوا على وجهة واحدة، فبعضهم أقرب للحق من بعض فمثلا:

الجهمية والمعتزلة ينفون الصفات تماما عن الله، ويُسمون النفاة، ومن خالفهم يُسمون الصفاتية[١].

والصفاتية أنفسهم مختلفون أيضا فليس كلهم يثبت الصفات على المعنى الصحيح التي وردت به النصوص الشرعية.

فالكلابيّة ومن قاربهم كالأشاعرة ومن وافقهم كالماترويدية، أو الكراميّة يثبتون الصفات بالجملة وخاصة التي دل عليها العقل على اختلاف بينهم في عدد الصفات المثبتة عندهم، وهؤلاء هم الذين يُسمون النفاة الصفاتية الذين أثبتوا بعض الصفات دون البعض.

يقابلهم غلاة المثبتة الذين يثبتون صفات الخالق على ما عُهد من صفات المخلوق، وهؤلاء هم المشبهة كالهشامية أصحاب هشام بن الحكم.

---

(١) الصفاتية نظير النفاة، فالنفاة من نفى الصفات وهؤلاء هم المعطلة، والصفاتية من أثبتها، ثم إن الصفاتية أقسام: من يثبت البعض دون البعض فهؤلاء الصفاتية النفاة ، ومن يثبت كل ما ورد على ماهي عليه وهؤلاء هم السلف، ومن يثبتها تشبيها بصفات المخلوق وهؤلاء هم المشبهة ، قال ابن تيمية: الصفاتية هم السلف والأئمة وجميع الطوائف المثبتة للصفات، كالكُلاَّبية والكَرَّامية، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم من طوائف الأمة.

انظر: مجموع الفتاوى (٦/٥١)، الرسالة التدمرية (١/١٨).

وكلا طرفي القصد ذميم، فهم أرادوا الحق ولكنهم أخطأوا طريقه، وذلك لتقديمهم الرأي والعقل على الشرع والنقل.

ثم إن أهل السنة والجماعة الذين جعلهم الله وسط بين الفرق المختلفة هداهم الله للتي هي أقوم؛ بحسن الاتباع لمراد الله سبحانه وتعالى، فصار الدليل هاديهم لسواء السبيل، فنفوا ما نفاه الله عن نفسه، وأثبتوا له ما أثبته لنفسه على ما يليق به سبحانه وتعالى مما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة.

ومما خالف أهل السنة المحضة من حاد عن الجادة في صفات الله "الصفات العملية الاختيارية"، كما ذكر ذلك عنهم ابن تيمية في رده على الفخر الرازي، والتي تسمى مسألة حلول الحوادث.

وحقيقة الصفات الاختيارية العملية أنها تبع المشيئة، فإن شاء فعلها، وإن شاء لم يفعلها، فهي ليست ملازمة للذات كالحياة والعلم والقدرة بل هي متجددة حادثة بعد أن لم تكن، ومع ذلك فهي في جنسها أزلية أبدية، ولكن في أفرادها متجددة، كالنزول والاستواء والغضب والرضى، كما تقدم في المبحث السابق.

ومن أسباب مخالفة المخالف لأهل السنة، شبهة عدم جواز حدوث الحوادث على الذات الإلهية، ومنع الإضافات للذات، ويعتبرون ذلك مشابهة للمخلوق الحادث الذي يصح أن تجري عليه الحوادث.

فقال ابن تيمية عن ذلك: الصفات الاختيارية هي الأمور التي يتصف بها الرب عز وجل، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، مثل كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومحبته ورضاه ورحمته وغضبه وسخطه، ومثل خلقه وإحسانه وعدله، ومثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسنة.

فالجهمية ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم، يقولون: لا يقوم بذاته شيء من هذه الصفات ولا غيرها.

والكُلاَّبية ومن وافقهم من السالمية وغيرهم يقولون: تقوم صفات بغير مشيئته وقدرته، فأما ما يكون بمشيئته وقدرته، فلا يكون إلا مخلوقًا منفصلا عنه [1].

وقال رحمه الله في مكان آخر:

وجهم اشتهر عنه نوعان من البدعة: نوع في الأسماء والصفات، فغلا في نفي الأسماء والصفات، ووافقه على ذلك ملاحدة الباطنية والفلاسفة ونحوهم، ووافقه المعتزلة في نفي الصفات دون الأسماء، والكلابِيَّة ومن وافقهم من السالمية ومن سلك مسلكهم من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وافقوه على نفي الصفات الاختيارية دون نفي أصل الصفات، والكَرَّامِيَّة ونحوهم وافقوه على أصل ذلك، وهو امتناع دوام ما لا يتناهى، وأنه يمتنع أن يكون اللّه لم يزل متكلما إذا شاء، وفعالاً لما يشاء إذا شاء، لامتناع حوادث لا أول لها [2].

وأما الإضافات لله سبحانه وتعالى فيبينها الإمام السفاريني بقوله رحمه الله: ومما ينبغي أن يعلم أن المضاف إلى الله سبحانه نوعان:

الأول: صفات لا تقوم بأنفسها كالعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر فهذه إضافة صفة إلى موصوف بها، فالعلم والقدرة...لخ صفات له تعالى غير مخلوقة، وكذا وجهه ويده ونحو ذلك من الصفات الخبرية والذاتية، وكذا الفعلية من التكوين والمحبة والرضا ونحوها، في مذهب السلف.

الثاني: إضافة أعيان منفصلة كبيت الله، وناقة الله، وعبد الله، ورسول الله، وكذلك روح الله، فهذه إضافة مخلوق إلى خالقه، ومصنوع إلى صانعه، لكنها تقتضي تخصيصاً أو تشريفاً يتميز به المضاف إليه عن غيره كبيت الله، وإن كانت كل البيوت لله ملكاً له، وكذلك ناقة الله، والنوق كلها ملكه وخلقه، ولكن هذه إضافة إلى إلهيته تقتضي محبته لها وتكريمه وتشريفه، بخلاف الإضافة العامة إلى ربوبيته، حيث تقتضي خلقه، وإيجاده، فالإضافة العامة تقتضي

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٩٣).

(٢) سورة القصص: ٦٨

الخلق والإيجاد، والخاصة تقتضي الاختيار ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾[1]، فإضافة الروح إليه تعالى من هذه الإضافة الخاصة لا من العامة، ولا من باب إضافة الصفات، فتأمل هذا الموضع فإنه نفيس[2].

وقال في موضع آخر في بعض التنبيهات بقوله: تنبيهات

الأول: زعمت الفلاسفة أنه تعالى لا يعلم الجزيئات من حيث كونها جزيئات زمانية يلحقها التغير، قالوا: لأن تغير المعلوم يستلزم تغير العلم، وذلك يستلزم تغير الذات، وهو محال على الله تعالى، بيان لزوم ذلك أنه لو كان عالما بأن زيدا جالس في المكان الفلاني فعند خروج زيد منه فإما أن يبقى ذلك العلم أو لا، فإن بقي لزم الجهل، وإن كان الثاني لزم التغير في علمه، وهو قائم به، فيلزم قيام الحوادث به، وهو محال، والجواب اختيار الثاني، ومنع التغير في نفس العلم، فإن المتغير تعلقه لا نفسه، وتغاير الإضافات والنسب جائز[3].
قال الدكتور محمد خليفة التميمي:

ينكر الجهمية والمعتزلة صفات الله عز وجل، ولذلك فهم لا يعترفون بالقسم الثاني من أقسام الإضافة إلى الله الذي هو إضافة الصفة إلى الموصوف، فالمعتزلة يرون امتناع قيام الصفات به، لاعتقادهم أن الصفات أعراض، وأن قيام العرض به يقتضي حدوثه، فردوا جميع ما يضاف إلى الله إلى إضافة خلق، أو إضافة وصف من غير قيام معنى به، لأنهم يقولون إنما الصفات مجرد العبارة التي يعبر بها عن الموصوف، وينفون أن يكون لله وصف قائم به علم أو قدرة أو إرادة أو كلام.

---

(١) انظر: الحسنة والسيئة (١ / ١٠١)

(٢) انظر: لوامع الأنوار البهية (٣٦/٢).

(٣) انظر: لوامع الأنوار البهية (١ / ١٥٩).

وموقف الكلابية ومن اتبعهم من الصفاتية: يفرقون بين الوصف والصفة، فيجعلون الوصف هو القول، ويجعلون الصفة المعنى القائم بالموصوف.

فقالوا: إن الوصف الذي هو القول يراد به الأفعال، وزعموا أنها لا تقوم به، والصفة هي الصفات اللازمة القائمة بالذات، فظنوا أن هناك نوعين مختلفين من الصفات:

أحدهما: قائم بالذات لازم لها، كصفات المعاني السبعة التي هي العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام.

والثاني: صفات أفعال لا تقوم عندهم بالذات، بل هي نسب إضافية عدمية تنشأ من إضافة المفعول لفاعله، ولا يعقل لها وجود إلا بتلك الإضافة، فوجودها أمر سلبي، وليس لها وجود في نفسها، فليس ثمت عندهم موجود إلا المفعولات، وأما الأفعال فنسب وإضافات [1].

ويحسن أن أختم المبحث بأثبات مختارات من فصل قال فيه ابن تيمية:

أما باب الصفات والتوحيد، فالنفي فيه في الجملة قول الفلاسفة والمعتزلة، وغيرهم من الجهمية، وإن كان بين الفلاسفة والمعتزلة نوع فرق، وكذلك بين البغداديين والبصريين اختلاف في السمع والبصر، هل هو علم أو إدراك غير العلم، وفي الإرادة.

وهذا المذهب الذي يسميه السلف: قول جهم، لأنه أول من أظهره في الإسلام، وقد بينت إسناده فيه في غير هذا الموضع، أنه متلقي من الصابئة الفلاسفة، والمشركين البراهمة، واليهود السحرة.

والإثبات في الجملة مذهب الصفاتية من الكُلاَّبِيَّة والأشعرية، والكَرّامِيَّة وأهل الحديث، وجمهور الصوفية والحنبلية، وأكثر المالكية والشافعية، إلا الشاذ منهم، وكثير من الحنفية أو أكثرهم، وهو

---

(١) بتصرف من كتاب الصفات الإلهية، تعريفها وأقسامها (١/ ٣٥).

وأنظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية (١ /١٨٢)، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ / ٣٥٧).

قول السلفية، لكن الزيادة في الإثبات إلى حد التشبيه هو قول الغالية من الرافضة، ومن جهال أهل الحديث، وبعض المنحرفين، وبين نَفْي الجهمية، وإثبات المشبهة مراتب.

فالأشعرية وافق بعضهم في الصفات الخبرية، وجمهورهم وافقهم في الصفات الحديثية، وأما في الصفات القرآنية فلهم قولان:

فالأشعري والباقلاني وقدماؤهم يثبتونها، وبعضهم يقر ببعضها، وفيهم تَجَهُّمٌ من جهة أخرى، فإن الأشعري شرب كلام الجبائي شيخ المعتزلة، ونسبته في الكلام إليه متفق عليها عند أصحابه وغيرهم، وابن الباقلاني أكثر إثباتًا بعد الأشعري في الإبانة، وبعد ابن الباقلاني ابن فُورَك، فإنه أثبت بعض ما في القرآن.

وأما الجويني ومن سلك طريقته فمالوا إلى مذهب المعتزلة، فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم، قليل المعرفة بالآثار، فأثر فيه مجموع الأمرين.

والقشيري تلميذ ابن فورك، فلهذا تغلظ مذهب الأشعري من حينئذ، ووقع بينه وبين الحنبلية تنافر بعد أن كانوا متوالفين أو متسالمين.

وأما الحنبلية، فأبو عبد الله بن حامد[1] قوي في الإثبات، جاد فيه ينزع لمسائل الصفات الخبرية، وسلك طريقه صاحبه القاضي أبو يعلى، لكنه ألين منه وأبعد عن الزيادة في الإثبات.

---

(١) أبو عبد الله، الحسن بن حامد بن علي بن مروان، البغدادي الوراق شيخ الحنابلة، ومفتيهم من تلاميذ أبي بكر غلام الخلال مات سنة ثلاث وأربع مئة

أنظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٠٣)

وأما أبو عبد الله بن بطة[1]، فطريقته طريقة المحدثين المحضة، كأبي بكر الآجُريِّ[2] في الشريعة واللالكائي[3] في السنن، والخَلال مثله قريب منه، وإلى طريقته يميل الشيخ أبو محمد[4]، ومتأخرو المحدثين.

وأما التميميون، كأبي الحسن وابن أبي الفضل، وابن رزق الله[5]، فهم أبعد عن الإثبات، وأقرب إلى موافقة غيرهم، وألين لهم؛ ولهذا تتبعهم الصوفية ويميل إليهم فضلاء الأشعرية، كالباقلاني

---

(١) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، صاحب كتاب الإبانة الكبرى أثنى عليه علماء عصره مثل عبد الواحد بن علي العكبري، ولد سنة ٤٠٣هـ، وتوفى سنة ٧٨٣هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ٥٢٩) ، الأعلام (٤ / ١٩٧)

(٢) محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري: فقيه شافعي محدث، كان دينا ثقة، له تصانيف، نسبته إلى آجر من قرى بغداد ولد فيها، وحدث ببغداد، ثم انتقل إلى مكة، فتنسك، وتوفي فيها في المحرم سنة ستين وثلاث مئة وكان من أبناء الثمانين، رحمه الله ورضي عنه.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٣٣) ، الأعلام للزركلي (٦ / ٩٧).

(٣) أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي الشافعي اللالكائي الإمام الحافظ المجود، المفتي (..- ٤١٨ هـ) ، حافظ للحديث، من فقهاء الشافعية، من أهل طبرستان، استوطن بغداد فصار مفيدها في وقته، وخرج في آخر أيامه إلى الدينور: فمات بها كهلا. قال الزبيدي في تاج العروس: نسبته إلى بيع " اللوالك " التي تلبس في الأرجل، له " شرح السنة " مجلدان، وغيرها.

انظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤١٩) ، الأعلام (٨ / ٧١).

(٤) لعله يقصد ابن قدامة المقدسي، فالحنابلة المتقدمون إذا أطلقوا الشيخ قصدوه.

(٥) رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، البغدادي المقرئ، المحدث الفقيه الواعظ، شيخ أهل العراق في زمانه، ولد سنة أربعمائة، ومات ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وهو أحد الحنابلة المشهورين في الحنبلية هو وأبوه وعمه وجده.

انظر: طبقات الحنابلة (٢ / ٢١٤) ، ذيل طبقات الحنابلة (١ /٦٤).

وعبد الوهاب بن رزق اللّه بن عبد الوهاب التميمي، أبو الفضل بن أبي محمد المذكور قبله.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١ / ٧٠)

وعبد الواحد بن رزق اللّه بن عبد الوهاب التميمي، أبو القاسم، أخو المذكور قبله، من أولاد الأئمة والمحدثين، قرأ القرآن والحديث والفقه. وكان من محاسن البغداديين في الوعظ. ختم به بيته، ولم يعقب،

والبيهقي[١]، فإن عقيدة أحمد التي كتبها أبو الفضل هي التي اعتمدها البيهقي، مع أن القوم ماشون على السنة.

وأما ابن عقيل[٢]، فإذا انحرف وقع في كلامه مادة قوية معتزلية في الصفات والقدر، وكرامات الأولياء، بحيث يكون الأشعري أحسن قولاً منه، وأقرب إلى السنة.

سمع أبا طالب بن غيلان، وحدث بشيء يسير، وتُوفي يوم الأحد سابع عشر جُمادى الآخرة سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة. ودُفِن من الغد بمقبرة باب حرب عند أخيه أبي الفضل. رحمهم الله تعالى.

انظر: ذيل طبقات الحنابلة (١ / ٧١)

وهناك من يعرف بابن رزق الله غير ما ذكر وهو:

أبو محمد عبد الرزاق بن رزق الله بن أبي بكر ابن خلف الجزري، عز الدين الرسعني: مفسر، من علماء الحنابلة، كان عالم الجزيرة الفراتية في عصره، ولد برأس عين الخابور سنة (٥٨٩ هـ) ، ونسبته إليها، ورحل إلى بغداد ودمشق وحلب، في طلب الحديث، وولي مشيخة (دار الحديث) بالموصل، وتوفي بسنجار سنة (٦٦١ هـ).

انظر: الأعلام (٣ / ٢٩٢).

(١) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الإمام الحافظ الكبير أبو بكر البيهقي الخسروجردي سمع الكثير ورحل وجمع وحصل وصنف مولده في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، كان على سيرة العلماء قانعا من الدنيا باليسير متجملا في زهده وورعه وذكر غيره انه سرد الصوم ثلاثين سنة وقال إمام الحرمين ما من شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا البيهقي فإن له على الشافعي منه لتصانيفه في نصرة مذهبه ومن تصانيفه السنن الكبير والسنن الصغير ومعرفة السنن والآثار والمبسوط في جمع نصوص الشافعي وكتاب الخلاف وكتاب دلائل النبوة وكتاب الأسماء والصفات، توفي بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وحمل إلى بلده فدفن بها

أنظر: طبقات الشافعية (١ / ٢٢٠)

(٢) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، يعرف بابن عقيل، ولد سنة (٤٣١هـ)، عالم العراق وشيخ الحنابلة ببغداد في وقته، كان قوي الحجة، كان يتوقد ذكاء، وكان بحر معارف، وكنز فضائل، لم يكن له في زمانه نظير على بدعته اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثته، وكان يعظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله، فاستجار بباب المراتب عدة سنين، ثم أظهر التوبة حتى تمكن من الظهور له تصانيف أعظمها "كتاب الفنون " بقيت منه إجزاء، توفي سنة (٥١٣ هـ).

فإن الأشعري ما كان ينتسب إلا إلى مذهب أهل الحديث، وإمامهم عنده أحمد بن حنبل، وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز وغيره في مناظرته، ما يقتضي أنه عنده من متكلمي أهل الحديث، لم يجعله مباينًا لهم، وكانوا قديمًا متقاربين، إلا أن فيهم من ينكر عليه ما قد ينكرونه على من خرج منهم إلى شيء من الكلام، لما في ذلك من البدعة، مع أنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة، بل هو مقصر عنها تقصيرًا معروفًا.

والأشعرية فيما يثبتونه من السنة فرع على الحنبلية، كما أن متكلمة الحنبلية فيما يحتجون به من القياس العقلي فرع عليهم، وإنما وقعت الفرقة بسبب فتنة القُشَيْرِي، ولا ريب أن الأشعرية الخراسانيين كانوا قد انحرفوا إلى التعطيل، وكثير من الحنبلية زادوا في الإثبات.

إلى أن قال رحمه الله: وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع، أن المسائل الخبرية قد تكون بمنزلة المسائل العملية، وإن سميت تلك مسائل أصول، وهذه مسائل فروع، فإن هذه تسمية محدثة، قسمها طائفة من الفقهاء والمتكلمين، وهو على المتكلمين والأصوليين أغلب، لاسيما إذا تكلموا في مسائل التصويب والتخطئة.

وأما جمهور الفقهاء المحققين والصوفية، فعندهم أن الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها، فإن الفقهاء كلامهم إنما هو فيها، وكثيرًا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل، كما يقوله مالك وغيره من أهل المدينة، بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع، فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك، من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر... لخ"[(١)]

انظر: سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٣)، ذيل طبقات الحنابلة (١ / ١١٨) ، الأعلام (٤ / ٣١٣).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥١/٦)،(٦/ ٢١٧)، الكيلانية (١ /٢٠)، درء التعارض (١ / ٢٨٣)، رسالة الفرقان بين الحق والباطل (١ / ٦٢).

ويستمر في كلامه الجامع الذي بين فيه أحوال تفرق الناس، ويبين ما بين الحنابلة والأشاعرة من تقارب و تباين، فليراجع استكمال الموضوع في مكانه لنفاسته،[1] والله أعلم.

(١) انظر: الكيلانية (١ / ٢٠).

المبحث السادس: القول في مشاركة اسم الصفة بين الخالق والمخلوق.

قد يرد إشكال لدى البعض عندما يرى الصفة الواحدة يوصف بها الخالق والمخلوق، فيحتار لعلمه السابق أن الخالق مغاير للمخلوق فيقال:

أولا: هذا الإشكال قد يرد على النفس البشرية لضعفها، وقلة علمها، فيتسلط الشيطان عليها، فكلما كان الإنسان متسلحا بالإيمان الراسخ، والعلم الشرعي الصحيح، كلما ضعف هذا الوارد بل عدم، ولذا لم تنقل لنا مثل هذه الواردات زمن النبي صلى الله عليه وسلم لتوفر السلاحين العلم الشرعي الصحيح والإيمان القوي.

ثانيا: بعد زمن النبوة والخلافة الراشدة انتشر الناس، وتداخلوا في بعضهم، ففشا الجهل، وظهرت الآراء بينهم، فخرجت مثل هذه الإشكالات، فعالجها العلماء في وقتها وردوها في حينها بأنصع الرد وأوضحه.

فهذا الإمام مالك بن أنس لما سُئل عن استواء الرحمن على العرش كيف ذلك فرد عليه الرد الشافي المانع فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وهو مروي عن شيخه ربيعة الرأي، ويُسند ابن مندة واللالكائي هذه المقولة إلى أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها وصححه الإمام الذهبي في كتاب العرش فقال: بأسانيد صحاح [1].

ثالثا: يذكر العلماء قاعدة تحل إشكال من لم يعي المسألة، أو وقع في شبهة التشبيه، أو فر منها فوقع في شبهة التعطيل بقصد التنزيه، وهذه حال كثير من أهل الفرق.

هذه القاعدة تنص على: أن القول في الصفات كالقول في الذات.

---

(١) انظر: العرش (٥٧/١).

قال ابن تيمية: القول في الصفات كالقول في الذات فإن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات [1].

وقال ابن عثيمين رحمه الله: الأصل الثاني أن يقال لمن يقر بذات الله تعالى ويمثل في صفاته أو ينفيها: القول في الصفات كالقول في الذات، يعني أن من أثبت لله تعالى ذاتاً لا تماثل ذوات المخلوقين لزمه أن يثبت له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، لأن القول في الصفات كالقول في الذات، وهذا الأصل يخاطب به أهل التمثيل، وأهل التعطيل من المعتزلة ونحوهم، فيقال لأهل التمثيل: ألستم لا تمثلون ذات الله بذوات المخلوقين، فلماذا تمثلون صفاته بصفات خلقه، أليس الكلام في الصفات فرعاً عن الكلام في الذات.

ويقال لأهل التعطيل من المعتزلة ونحوهم: ألستم تقولون بوجود ذات لا تشبه الذوات، فكذلك قولوا بصفات لا تشبه الصفات، مثال ذلك:

إذا قال: إن الله استوى على العرش فكيف استواؤه، فيقال له: القول في الصفات كالقول في الذات فأخبرنا كيف ذاته، فإن قال: لا أعلم كيفية ذاته، قيل له: ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وحينئذ يلزمه أن يقر باستواء حقيقي غير مماثل لاستواء المخلوقين، ولا معلوم الكيفية، كما أقر بذات حقيقية غير مماثلة لذوات المخلوقين، ولا معلومة الكيفية، كما قال مالك وشيخه ربيعة وغيرهما في الاستواء...

إلى ان قال رحمه الله: كيفية استواء الله على عرشه مجهولة لنا وذلك لوجوه ثلاثة:

الأول: أن الله أخبرنا أنه استوى على عرشه ولم يخبرنا كيف استوى.

الثاني: أن العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بكيفية الموصوف وهو الذات، فإذا كنا لا نعلم كيفية ذات الله، فكذلك لا نعلم كيفية صفاته.

---

(١) انظر: التدمرية (١/٤٣).

الثالث: أن الشيء لا تعلم كيفيته إلا بمشاهدته، أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه، وكل ذلك منتف في استواء الله عز وجل على عرشه، وهذا يدل على أن السلف يثبتون للاستواء كيفية لكنها مجهولة لنا.

ثم قال: وهذا القول الذي قاله مالك وشيخه يقال في صفة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا وغيره من الصفات إنها معلومة المعنى، مجهولة الكيفية، وإن الإيمان بها على الوجه المراد بها واجب، والسؤال عن كيفيتها بدعة [1]. أ.هـ

وعليه فالاشتراك اللفظي لا يعني الاشتراك في حقيقة الصفة لأن كل صفة تُردُ إلى الذات الموصوفة بما يناسبها وتليق به.

فمثلا اليد صفة للخالق وصفة للمخلوق، فنثبت اليد للخالق بما يناسبه، ونثبت اليد أيضا للمخلوق بما يناسبه، ولا يلزم من إطلاق الصفة عليهما اشتراكهما في حقيقة اليد.

ويصدق هذا فيما بين المخلوقات فاليد تكون للإنسان وللجمل وللنملة فكل مخلوق له يد تناسبه وتليق به كما هو مشاهد.

وقال أيضا في مكان آخر: ومن المعلوم أن ما أضيف إلى الشيء فإنه يكون لائقاً به، فاليدان اللتان أضافهما الله إلى نفسه يدان لائقتان لله عز وجل لا يمكن أن تماثل أيدي المخلوقين، ألم تكن تقول: يد إنسانٍ، وتقول: يد حمار، وتقول: يد جملٍ، وتقول: يد هرٍّ، وتقول: يد أسدٍ، وتقول: يد ذرة ، هل أحد من الناس يعتقد التماثل في هذه الأيدي أبداً، لأنها مضافة إلى متصفٍ بها فتكون هذه الأيدي لائقةً بالموصوف به، لكن إذا قلت: يد أسدٍ ويد أسدٍ آخر، صارت مماثلة، فإذا عُلم التباين بين المخلوقات بعضها مع بعضٍ فالتباين بين الخالق والمخلوق من باب أولى، ومن اعتقد أن ظاهر نصوص الكتاب والسنة التمثيل، فقد كفر، لأن تمثيل الله بخلقه كفرٌ[2]. أ.هـ

---

(١) انظر: تقريب التدمرية (١/٤٠).

(٢) انظر: شرح العقيدة السفارينية (١/١١٤).

قال ابن تيمية: وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم، فمعلوم أن هذا موجود، وهذا موجود، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه، ووجود هذا يخصه، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الاضافة والتخصيص والتقييد، ولا في غيره، فلا يقول عاقل إذا قيل أن العرش شيء موجود وأن البعوض شيء موجود، إن هذا مثل هذا، لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركا كليا، هو مسمى الاسم المطلق، وإذا قيل هذا موجود، وهذا موجود، فوجود كل منهما يخصه، لا يشركه فيه غيره، مع أن الاسم حقيقة في كل منهما، ولهذا سمى الله نفسه بأسماء وسمى صفاته بأسماء وكانت تلك الأسماء مختصة به، إذا أضيفت إليه، لا يشركه فيها غيره، وسمى بعض مخلوقاته بأسماء مختصة بهم مضافة إليهم توافق تلك الأسماء إذا قطعت عن الإضافة والتخصيص، ولم يلزم من اتفاق الاسمين، وتماثل مسماهما واتحاده عند الإطلاق والتجريد عن الإضافة، والتخصيص اتفاقهما، ولا تماثل المسمى عند الإضافة والتخصيص فضلا عن أن يتحد مسماهما عند الإضافة والتخصيص، فقد سمى الله نفسه حيا، فقال: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[1]، وسمى بعض عباده حيًا، فقال ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾[2]، وليس هذا الحي مثل هذا الحي لأن قوله الحي اسم لله مختص به وقوله: يخرج الحي من الميت اسم للحي المخلوق مختص به، وإنما يتفقان إذا أطلقا وجردا عن التخصيص[3]. أ.هـ

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢) سورة الروم: ١٩.

(٣) انظر: التدمرية (١/٢٠).

المبحث السابع: خلل الفِرَق في صفات الله، وفيه أربعة مسائل:

المسألة الأولى: تنزيل صفة الخالق على صفة المخلوق.

وهؤلاء هم المشبهة الذين شبهوا الخالق بالمخلوق، لمّا رأوا الاشتراك اللفظي بينهما في الصفة طردوه في حقيقة الصفة، وقالوا لا نعلم صفة خُطبنا بها إلا الصفة المعهودة في المخلوق، حتى بلغ بهم أن شبهوا الله بالمخلوق تماما كما قاله هشام بن الحكم.

قال أبو الحسن الأشعري: الهشامية أصحاب هشام بن الحكم الرافضي، يزعمون أن معبودهم جسم، وله نهاية وحد طويل عريض عميق، طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه، لا يوفى بعضه على بعض، ولم يعينوا طولا غير الطويل، وانما قالوا طوله مثل عرضه [1].

قال ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية عند قوله تعالى:﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾[2]رد على الممثلة المشبهة[3].

وقال في موضع آخر: وهذا موضع اضطراب فيه كثير من النظار حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم كما يقال: الموجود ينقسم إلى واجب وممكن، وقديم وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام، واللفظ المشترك كلفظ المشتري الواقع على المتاع والكوكب لا ينقسم معناه ولكن يقال: لفظ المشتري يقال على كذا أو على كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في موضعه.

ثُم أنه رحمه الله أعاد الخطأ الذي وقعوا فيه إلى أصل التوهم فقال: وأصل الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسماها المطلق الكلي هو بعينه ثابتا في هذا المعين وهذا

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين (٣١/١) هلموت.

(٢) سورة الشورى: ١١.

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٥٣/١).

المعين، وليس كذلك فان ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقا كليا، بل لا يوجد إلا معينا مختصا، وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسماها معينا مختصا به، فإذا سمي بها العبد كان مسماها مختصا به، فوجود الله وحياته لا يشاركه فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره، فكيف بوجود الخالق.

ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين، وبهذا ومثله يتبين لك أن المشبهة أخذوا هذا المعنى وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دل على الحق المحض الذي تعقله العقول السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدل الذي لا انحراف فيه، فالنفاة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبهة أحسنوا في إثبات الصفات ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه[1]. أ.هـ

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٥٧).

المسألة الثانية: تنزيل صفة المخلوق على صفة الخالق.

وتنزيل صفة المخلوق على صفة الخالق هو عمل بعض الغلاة من الباطنية والرافضة والنصيرية والصوفية الذين وصفوا بعض متبوعيهم بصفات الله جلا وعلا، كالقدرة المطلقة والخلق والتدبير، بل والحساب والعقاب، فتجد أتباع هؤلاء الفرق يفشوا فيهم الشرك والكفر والإلحاد، وهم بذلك قد شابهوا النصارى الضلال في وصف نبي الله عيسى بن مريم عليه السلام بصفات الله ذي الجلال، بل زادوا عليهم لأن النصارى خصوا ذلك بعيسى عليه السلام، وهؤلاء جعلوه في كل متبوع لديهم.

قال عبد الله بن جبرين: الذين شبهوا المخلوق بالخالق: كالنصارى الذين شبهوا عيسى بالله فـ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ﴾[1]، أو قالوا: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾[2]، ومثلهم جميع الذين يعظمون المخلوقين ويعطونهم شيئاً من حق الله، فإن هؤلاء شبهوا المخلوق بالرب تعالى حيث رفعوا المخلوق وأعطوه ما لا يستحق، ومن هؤلاء أيضاً القبوريون، الذين غلوا في المخلوقين قد وصفوهم بصفات لا يستحقها إلا الخالق، ولا شك أن هؤلاء شبهوا المخلوق ورفعوا قدره حتى أعطوه شيئاً من خصائص الخالق سبحانه وتعالى[3]. أ.هـ

---

(١) سورة المائدة: ١٧.

(٢) سورة التوبة: ٣٠.

(٣) انظر: الرياض الندية شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣١٢).

المسألة الثالثة: نفي صفة الخالق لأجل صفة المخلوق.

وهؤلاء هم غلاة النفاة من الجهمية والمعتزلة المعطلة الذين نفوا عن الله كل صفة ثبتت له في القرآن والسنة هروبا من تشبيه بالمخلوق زعموا، وحقيقة أمرهم أنهم أولا شبهوا الخالق بالمخلوق، ثم طلبوا التنزيه منه ثانيا بنفي ما قام بنفوسهم المريضة من التشبيه، فانتهى بهم الأمر بنفي صفات الله سبحانه وتعالى بالكلية، وسلبوه من كل صفة فشبهوه بالمعدومات أو الممتنعات[1].

والمعتزلة لما أقرت بأسمائه سلبوها معانيها، فقالوا هي أعلام محضة لا تتضمن على صفة، فاسمه العليم ولكن لا يتصف بالعلم ويطردون ذلك في الأسماء كلها.

ويدخل في ذلك الصفاتية النفاة كالكلابية والأشاعرة ومن حذا حذوهم من الذين أثبتوا بعض الصفات ونفوا بعضها بسبب تأثرهم بشُبه أولئك القوم[2].

قال ابن أبي العز الحنفي: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[3] رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم[4]. أ.هـ.

---

(١) انظر: التدمرية (١/ ١٦).

(٢) تقدم قريبا المراد بالصفاتية.

انظر: مجموع الفتاوى (٦/٥١).

(٣) سورة الشورى: ١١.

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٥٣).

المسألة الرابعة: عدم فهم الفِرَق لطريقة السلف في الصفات.

ما زاغت فرقة وخرجت عن مذهب أهل السنة والجماعة إلا لشبهة.

فالجهمية والمعتزلة في نفيهم الصفات لشبهة مشابهة الخالق بالمخلوق، والكلابية والأشاعرة في نفيهم كثير من الصفات وخاصة الفعلية الاختيارية المتعلقة بالمشيئة لشبهة مشابهة الخالق بالمخلوق في جريان الحوادث على المخلوق، والمشبهة في تشبيه الخالق بالمخلوق لشبهة الاشتراك اللفظي في الصفة المضافة للخالق والمخلوق.

فالجهمية ومن وافقهم لم يفهموا أن لكل ذات صفات تناسبها وتميزها عن غيرها، وأن الكلام في الصفات كالكلام في الذات.

والكلابية ومن وافقهم لم يفهموا أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

والهشامية المشبهة ومن وافقهم لم يفهموا أن الاشتراك بالاسم العام لا يلزم الاشتراك به بعد الإضافات.

قال ابن أبي العز الحنفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[1]رد على الممثلة المشبهة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2] رد على النفاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم ومن جعل صفات المخلوق مثل صفات الخالق فهو نظير النصارى في كفرهم[3].أ.هـ.

(١) سورة الشورى: ١١

(٢) سورة الشورى: ١١

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/٥٣).

خاتمة

وبعد... فما تقدم دراسةٌ موجزةٌ، وضعتُها بين يدي تحقيقي للرسائل الخمس في الصفات لابن تيمية -رحمه الله-تُذِّكر ببعض رؤوس وأصول المسائل التي وردت في مباحث الرسائل المحققة، هي بيان ومفاتيح لما يشكل ويغلق فيها فأسأل الله العظيم رب العرش العظيم قبولها وأن يُنزل بركة من عنده على الجميع آمين.

وقبل أن أختم المقدمة وأشرع في التحقيق لابد من شكر أقدمه لأهله انطلاقا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" [1]

(١) انظر: سنن أبي داود / ٤٠-كتاب الأدب / ١١- باب في شكر المعروف / رقم الصفحة (١٥٧٧/١) / رقم الحديث (٤٨١١).

سنن الترمذي / ٢٥- البر والصلة / ٣٥- باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك. / رقم الصفحة (١٨٤٨/١) / رقم الحديث (١٩٥٤).

الشكر

أولاً: الشكر لله أولاً وآخراً صاحب المنِّ والفضل، وكلُ خيرٍ فيّ أو منّي أو إليّ فمِنّة منه سبحانه وتعالى وفضلا.

ثانيا: أشكر والديّا اللذان ربّياني صغيرا ووجهاني يافعا ودعا لي كبيرا، فما فتئا في رعايتي ومراعاتي فجزاهما الله عني خيرا.

ثالثا: أشكر الجامعة الإسلامية لإتاحتها لي الفرصة في اكمال دراساتي العليا في أروقتها العلمية العامرة، والمتمثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، وأخص بالشكر عميدها الشيخ الدكتور: عبدالعزيز الطويان، ورئيس قسم العقيدة شيخي الدكتور صالح العقيل اللذان ذلّلا لي كثير من الصعاب، وأشكر شيخي الشيخ الدكتور سعود بن عبدالعزيز الدعجان المشرف على الرسالة، بما أفادني من حسن معاملة، وسداد توجيه، وتحمل مشاق الإشراف، والشكر موصول للأساتذة والمشيخة في قسم العقيدة اللذين بذلوا واجتهدوا في العلم والتوجيه والتحفيز فجزاهم الله خير الجزاء، ولا أنسى الشكر لزملاء لي كانوا خير عون في حسن المدارسة والمحاورة وعفى الله عني وعنهم في الخطأ والتقصير.

رابعا: لي أخوة لا أنسى فضلهم حين لا أذكر اسمائهم، لكن الله يعلم جهدهم في دفعي معنويا في تقديم هذه الرسالة فعند الله لهم حسن الجزاء، وإن أذكر منهم أحداً، أخص بالذكر خالي محمد السليمان القاسم –رحمه الله– الذي خصني وذكرني قبيل وفاته بكلمات كانت خير معين لي في إتمام الرسالة، وأخي وشقيقي الذي يكبرني الأستاذ فهد العبدالرحمن فقد غمرني بجهده الفني في الترتيب والفهرسة والإخراج، وعزيزي الأستاذ خالد العلي على دقيق ملاحظاته، والأستاذ هلال المطيري على حسن تصويباته، ولبقية الأخوة والأخوات اللذين كانوا لهم يد علي علمت ذلك أم لا، فهم يدخرون ما فعلوا عند لقاء الله في دار كرامته. وإن أنسى فلا

أنسى أهلي الذين شاركوني العناء وكابدوا معي مرارة العمل، في المطابقة بين النسخ، وقراءة المسودات المرات الكثيرة، فجزاهم الله بما عملوا وصبروا خيري الدنيا والآخرة.

أسأل الله

جل في علاه، وتقدس في سماه، وتنزه عن المثيل في صفاته وأسمائه، أسأله حسن الهداية وحسن العمل وحسن القبول وحسن الجزاء، وأن يجازي عني كل من أحسن إليّ بأي نوعِ من الإحسان، أن يجازيه بأحسن الجزاء وأوفاه، ويعفو عمن أراد الخير وأخطاه، وأن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه يوم لقياه، وأن يريني بركته وقبوله في أولياه، ويعنني على شكر ألآه، وحمد نعماه.

والحمد لله الذي بحمده تتم النعم ويسبغ به علينا وافر المنن، ويدفع به عنا النقم، ويرفع به الفتن، ما ظهر منها وما بطن، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف من خلق وأعظم من تقرب للرب وعبد، سيد الأولين والآخرين محمد بن عبدالله أفضل المرسلين وخاتم النبيين، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله الطيبين، وصحبه المصطفين الخيرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين